شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (٢٧) ٢٠٠٥/١/١٥




- سعد الفقيه.. المعارضة ـ الشخص
- المنامة ـ الرياض: إنهدام الجدار الأخير
- رثاء السيد محمد علوي مالكي
- المساجد السبعة ورسالة أهل الحجاز
- من وثائق الحجاز: بيان شريف مكة

## خبراء غربيون يتحدثون عن التحدّي الذي تشكّله القاعدة للسعودية

# تحليل الظاهرة الجهادية في السعودية




تقرير (مجموعة الأزمات الدولية) حول مفاعيل وأدوات الإصلاح في المملكة

## هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها؟

# في هذا العدد

# الدولة الذاهبة

كان الملك عبد العزيز يصف الدولة العثمانية في أواخر أيامها بـ (الدولة الذاهبة) وأن حكامها بالذاهبين، وقد صدقت فراسته ونبوّته، فقد هوى بنيان الامبراطورية العمثانية على عروشه وتفكك الجسد المهول الى أجزاء صغيرة.. قالها الملك عبد العزيز وهو يرمق انهدام عزّ وقيام آخر، ولم يدر في خلده أنه يؤسس لنهاية مماثلة، وقد جاء من يقرأ موت دولة شيّدها على ذات الاسس، من استبداد واستئثار بمصادر الثروة والقوة، فمنذ عدة سنوات وطائفة من الباحثين تتحدث عن نهاية مرتقبة للدولة السعودية، استنادا الى قراءة تشريحية دقيقة للنظام السياسي في السعودية.. فالخلخلات البنيوية المتواصلة على امتداد العقود الماضية أدت الى تصدّع أسس الاستقرار في النظام السياسي السعودي، بدأت أول مرة من تركيبة الدولة على أساس احتكاري، أي من انحصار السلطة وادارة الحياة السياسية في نطاق ضيق وفي فئة محدودة لها حق تقرير المصير العام للبلاد، وتمارس هذا الحق على أساس مزاعم دينية وتاريخية.

في واقع الأمر، مرّت على السعودية فترات كانت تصل فيها الى حافة الذهاب، كما حدث عقب وفاة الملك عبد العزيز، وفي الصراع داخل العائلة المالكة بين جناحي الملك سعود والملك فيصل في الستينيات، وهي فترات كانت حاسمة بالنسبة لمصير الدولة.. ولكن ولأسباب عديدة ليس هنا مجال ذكرها تمكنت الدولة من توفير جرعة حياة أطول واستطاعت ان تضمن لنفسها أسباب استقرار لفترات اخرى، ولكن قد تكون لحظة الانهيار تبدأ من ذروة القوة كما في حضارات عديدة غابرة، فقد هوت الامبراطورية العثمانية بعد ان بلغت ذراعها شرق الارض وغربها كما لم يكن متوقعاً ان تتهدم أركان الاتحاد السوفيتي خلال فترة قياسية.. إن أسس الانهيار ومدده لا تكشف عن نفسها الا في لحظة تاريخية حاسمة، إن إعلان موت الدول يتم عملياً وفي نقطة زمنية واحدة، ولكن فترت الاحتضار قد تطول بحسب قدرة هذه الدول على المقاومة.

لقد نجحت الدولة السعودية في توفير ضمانات لها للبقاء فترات أطول، بالاتكال على نظام الرعاية كأحد الانظمة الفاعلة في ربط الافراد بمنظومة مصالح وشبكة تحالفات صلبة تستهدف بدرجة اساسية إخضاع الرعايا تحت سلطانها، وبطبيعة الحال، فإن نظام الرعاية يستوعب مجموعة خدمات مرتبطة بضروريات الحياة اليومية وأيضاً المستقبلية، منها التعليم والصحة والخدمات العامة والاجتماعية وتوفير فرص عمل وتقديم قروض وتسهيلات مالية وقانونية.. بهكذا وسائل، وثقت الدولة عرى وجودها بنظام رعاية قائم على أساس احتكار مصادر الثروة ثم توزيع جزء منها على السكان من أجل اكتساب رضاهم ودعمهم للسلطة الحاكمة..

إن التعويل على استمرار واستقرار نظام الرعاية من قبل الطبقة الحاكمة له ما يبرره، فالبلاد تختزن مصادر طبيعية ثرية قادرة على توفير الاطمئنان لهذه الطبقة، بل واقناعها بأن استمرارها، كوجودها، بات مأموناً ومضموناً. وهو تعويل مازالت المراهنة عليه عالية جداً، بل أن في العائلة المالكة من يتمسك بهذا الرهان على أساس أن ذهاب الثروة سيتبعه ذهاب الاسرة.. الا أن هناك في العائلة المالكة من يعتقد بأن ليس بالثروة وحدها يمكن للدولة أن تكفل استمرارها، إذ لا بد من عوامل استقرار اخرى من بينها تغييرات جوهرية في بنية وشكل السلطة التي ستتظافر مع عوامل اخرى لتأمين مصادر استقرار السلطة.

على أية حال، كان عهد الملك فهد قد أثار فزعاً خاصاً لدى الحريصين على منجز الدولة السعودية، فقد اعتبر وصوله الى الحكم بداية نهاية الدولة السعودية.. ومن الطريف أن أحدهم قد أوصى من كرهوا بقاء الملك فهد طويلاً في سدة الحكم أن يكفوا ألسنتهم عن الدعاء عليه، قائلاً لهم بدلاً عن ذلك: بل ادعوا له بطول العمر، حتى لا يخرج من الدنيا الا بذهاب ملك آل سعود، وذهاب الدولة معه.

وصول فهد الى العرش كان إيذاناً بتحولات دراماتيكية عديدة، منها أولاً أن العجز السنوي في الموازنة العامة للدولة بدأت عام ١٩٨٢ أي في سنة وصوله الى العرش، وفي عهده بدأت مشكلات البطالة والمديونية وتردي مستوى الخدمات العامة الصحية والتعليمية تتفاقم، بل وحتى الجريمة الفردية والجماعية كانت من معالم عهده الزاهر، لقد كثر في عهده الطامعون والمتربّصون بالمال العام، حتى تسرب النهم والجشع الى صغار الموظفين.. وفي عهده أطلق وصف (دولة البركة) كوصف رديف لـ (الدولة الذاهبة)، فكثير من موظفي الدوائر الحكومية المخلصين لعملهم والحافظين لشرف المهنة يلوذون بهذا الوصف (أي دولة البركة) لدفع اللوم عن أنفسهم فيما قصّر في القيام به من هم في المقامات العالية، وقد عجزوا هم، أي هؤلاء الموظفين ـ عن تحقيقه..

**ضرب وزارة الداخلية رمز قوة الدولة أشبه ما يكون بأول حجر يرمى على سجن الباستيل ايذاناً بانهيار الدولة**

في عهد الملك فهد وهو أطول العهود منذ الاعلان الرسمي عن قيام المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢، تبدّلت أوجه الحياة جميعها، فبعد ان كانت المشكلة مقتصرة على البعد الاجتماعي ـ الاقتصادي في المرحلة الاولى من عهده الى جانب تصفية آثار انتفاضتي مكة المكرمة بقيادة جهيمان العتيبي وانتفاضة المنطقة الشرقية بقيادة رجال دين شيعة، فإن عقد التسعينيات بداية لتحوّل داخلي خطير، حيث تفجّر التحالف الاستراتيجي الداخلي بين القوتين الدينية والسياسية، وبدأ التيار الديني السلفي نشاطه الاحتجاجي بطريقة ملفتة للنظر واستفزازية للدولة، ومنذاك وهو يعيش مرحلة تجاذب متفاوتة من حيث حدتها واعتدالها..

في الاربع سنوات الاخيرة بدأ نذير الزوال يدق أجراسه بعنف في هذه المملكة التي فقدت صفة واحة الأمن والاستقرار وأصبحت بقعة شديدة الاضطراب منذ ان بدأ دوي القنابل والسيارات المفخخة، والتي وصلت الى حد الالتحام في رمز الامن لهذه الدولة. إن التفجير الاخير الذي ضرب مبنى وزارة الداخلية كان اشبه ما يكون بأول حجر يرمى على سجن باستيل الذي مثّل رمز الاستبداد والقمع وأشعل اقتحامه فتيل الثورة الفرنسية.. ويخشى ان يكون ضرب رمز القوة يؤدي الى اضمحلال مصدر وجود الدولة.

# تحليل الظاهرة (الجهادية) في السعودية

لكل ظاهرة راديكالية بيئة اجتماعية خاصة وظروف نشأة مختلفة وأيضاً مغذّيات ثقافية وتربوية متباينة، وإن اتفاقها في التعبير عن نفسها بطريقة متقاربة قد يلهي احياناً عن التفكير في محرّكاتها الاولى. في السعودية كما في بلدان أخرى عديدة، نبتت الظاهرة الراديكالية على أرضية دينية التي أمدّتها بمقومات الحياة ومكونات الرؤية، للكون وللحياة، والعالم وقبل ذلك للذات. ولكن تبقى هذه الأرضية خاضعة تحت تأثير عوامل عديدة، تمثّل مخصبات الفعل الراديكالي الذي تتبناه فئات اجتماعية ذات مواصفات خاصة.

لاشك أن الرؤية الايديولوجية لها شكلها الخاص الذي تضفيه على سلوك الفرد وموقفه، ولكن ثمة عوامل أخرى تسهم بدرجة فاعلة في تنشيط وتعزيز تلك الرؤية، فالتنشئة الاجتماعية والتربوية تلعب دوراً رئيسياً في صياغة شخصية الفرد وتأهيله لتبني منهج ما، وفي شق طريق في الحياة والتعامل مع الحقائق الكونية والاجتماعية، إذ أن النظام الاجتماعي الابوي والمنهج التربوي الاحادي التوجيه يخلق أفراداً يفكرون بطريقة صارمة وأحادية.

كما أن للعامل الاقتصادي تأثيراً شديداً على سلوك الفرد، إذ لا غرابة أن تجذب الظاهرة الراديكالية من مجتمع الفقراء عناصرها المستعدين لخوض أشرس عمليات المواجهة دموية وكارثية. فالحرمان الاقتصادي يولّد بالضرورة نقمة جارفة تستهدف كل المتسببين الافتراضيين فيها، حيث لا يعود المحرومون يأبهون كثيراً للتنضيدات المنطقية التي تنزع الى تقديم تفسيرات للحرمان أو تهدئة المحرومين عبر تقديم مبررات مسهبة كإحدى التعبيرات التسويغية لمشكلة الحرمان.. فالغريق لا ينتظر شرحاً لحالة الغرق وكيفية الانقاذ والوسائل المستعملة، فهذه مهمة من يتنفسون الهواء الطلق فوق سطح الماء، وأن ما يشغل ذهن الغريق هو كيف يحشد كل قواه للاندفاع الى الاعلى، الى السطح وبلوغ الهواء.

### كلمة لابد منها

لقد أسرفت وسائل الاعلام المحلية والعالمية في صبّ اللعنات على العناصر المتورطة في الحركات الراديكالية، وساهمت الحكومات المتضررة في توجيه الرأي العام الى الاصطفاف جماعياً ضد ظاهرة العنف، واكتفت الغالبية بإدانة حوادث العنف، وهو موقف مطلوب على أية حال، فالعنف مهما كانت أشكاله وتمظهراته يظل منبوذاً كوسيلة للتعبير عن المظالم، وهي بلا شك مظالم فادحة اجتماعية كانت ام اقتصادية ام سياسية. ولكن ما يلفت الانتباه أن الانشغال الكامل في إدانة العنف لا يفي بأكثر من رؤية المشهد الدموي في نهايته، والقضية أكبر من مجرد إدانة، فالمجابهة تتم مع شبكة لها مصادرها الثقافية والاجتماعية.

**يشكل التاريخ مصدراً ثرياً لـ(الجهاديين) لتفسير الأحداث وقسمة العالم على غرار التقسيم العقدي في التاريخ الإسلامي**

إن تحليل الظاهرة العنفية لا يستهدف بحال تبريرها، ولكن في الوقت نفسه لا يرجو تقديم شهادة براءة للأطراف الضالعة فيها، سواء كانت حكومة، أو مؤسسة ثقافية، أو نظام تربوي واجتماعي، أو حتى أوضاع اقتصادية.. فبعض من عالج ظاهرة العنف يصد عن موقف ممالىء الى حد ما للحكومة، في انكبابهم على رؤية المشهد العنفي من نهايته، أي من تأثيرات التدميرية التي تحدثها التفجيرات الانتحارية أو الموقوتة، فيما يتخلى في لحظة ما عن أمانة التحليل الموضوعي، ومقاربة الظاهرة العنفية بدرجة كبيرة من التجرّد والنزاهة والحياد العلمي. إن الطريقة التي تتم بها قراءة الظاهرة الراديكالية تسدي خدمة جليلة للطبقة السياسية التي تميل الى تصوير نفسها كمتضرر أكبر من حوادث العنف، وفي ذلك جناية كبرى، لأننا بهذه القراءة المضللة والمبتسرة نؤكد مجدداً على فصل الظاهرة عن مسبباتها وعوامل وقوعها، والاكتفاء بالتعاطي مع مؤدياتها ومحصلتها.



ظاهرة شبابية وهابيَة

### تكوين الظاهرة (الجهادية) واستهدافاتها

يلزم القول وبدرجة كبيرة من الصراحة والشفافية بأن العنف في السعودية ليس ظاهرة وقتية استثنائية أي مقطوعة الجذور، فهي تستمد مقوماتها من عناصر عدة اجتماعية وفكرية واقتصادية وسياسية، وأن التقاءها بعناصر أخرى إقليمية ودولية يؤدي وقد أدى الى اشتعالها وتفجّرها. للتمثيل فحسب، إن ملء الاعتقاد بعقيدة الولاء والبراء من المشركين حين يقابل المشروع الاستعماري الغربي وبخاصة الاميركي سيما في افغانستان والعراق تصبح عناصر الاحتراق نشطة، وتصبح معادلة العنف مكتملة. فالتنشئة الدينية تبقى كامنة وغير فاعلة بدرجة كافية مالم تجد في طريقها ما يؤجج نشاطها، تماماً كما ان الفقر قد يكون محتملاً ما لم يلمح المحرومون نعمة دالّة على

حق مضيّع، فبيوت الصفيح تتفجر غضباً حين تشيّد بالقرب منها القصورة الفارهة، فالاضداد تلعب دور المحرضات غير المباشرة لنشوء ردود افعال قد تتبلور في هيئة ظاهرة راديكالية منظمة. فالثنائية الضدية (الغنى مقابل الفقر، والجهل مقابل العلم، والاعتدال مقابل التشدد، والامن مقابل الفوضى وهكذا)، هي العنصر الاول والصعب في معادلة العنف.

في السعودية أيضاً، كما في بلدان اخرى مشابهة، تتكل جماعات العنف على عناصر قوة محددة، ولكن من أبرز عنصري القوة في هذه الجماعات هما:

أولاً: العنصر الشبابي، حيث تتوسل هذه الجماعات بالقطاع الشبابي الذي تستمد منه رأسمالها البشري.. تنتظم عناصر شبابية في قافلة الفداء المحمّلة بكل أدوات التضحية والاثارة والاستبسال.. فالاندفاعة المنفلتة لدى الشباب المحثوث بالرغبة في تحقيق لذة المغامرة ونشوة الانجاز الخارق تشكل مادة الاحتراق الرئيسية التي يتم توظيفها في دورة العنف. فالنزعة التضحوية هي أول ما تغرسه الثقافة الجهادية، من أجل تحويل الاعتقاد الى عمل فعلي لدى الافراد المنخرطين في مشروع الجهاد.

ثانياً: المستوى الثقافي المنخفض، وليس التأهيل التعليمي وحده المطلوب في الفرد من أجل الانزجاج في معركة الفداء بالدم.. إن انخفاض منسوب الوعي الثقافي لدى أفراد الجماعة يساعد على ملء أذهانهم بأفكار ذات مضامين خاصة ومحددة.

إن الدورة التعبوية التي ينتظم فيها الافراد المؤهلون للقيام بأعمال تضحوية ذات طبيعة مغلقة، وهي تفيد من كل أدوات العولمة لتعزيز إنغلاقها، فكافة مصادر التعبئة المتقدمة لا تقبل الانفتاح على الآخر، فأفرادها متوافقون ذهنياً.. إن المحطة الفضائية، وموقع الانترنت، والكتاب، والخطبة الوعظية، والمنشور الديني والتوجيهات السرية، تتفق على لغة ثقافية واحدة.. فالواحدية سمة الظاهرة الجهادية، والتي تقوم على إشاعة تصوّر موحد بين أفرادها، إزاء الكون والحياة والآخرة، وحتى وسيلة التغيير واحدة، وإن اختلفت وسائل التعبير عن ذلك التصوّر.

يخضع أفراد الحركات (الجهادية) المغلقة الى عمليات توجية تقترب الى حد كبير من فكرة غسل المخ، بحيث يصبح المشاركون في دورات التوجيه والتعبئة المكثفة على أهبة الاستعداد للقيام بعمليات انتحارية في أقرب مركز شرطة من أجل إرضاء النفس والضمير المشتعل بقضية تطهير الارض من براثن اليهود والنصارى وإزالة آثار الشرك والضلال، وفوق ذلك تلبية لاملاءات القيادة الروحية التي منحت نفسها تخويلاً دينياً مفتوحاً لممارسة التوجيه والحديث بلغة السماء نيابة عن الخالق.. وهذا ما يجعل النظرة اليه من قبل المنضوين تحت قيادته قائمة على التقديس والانصياع المطلق والطوعي، فهم ينظرون اليه بصفته الموكول بعقد الصلة بين السماء والأرض، أو بمثابة الشاهد العائد من الجنة ومن معدن الصدق، والذي يقوم بإلقاء الحجة على العباد والبيان الحق.. وهو في الوقت نفسه وحده الذي يمسك بقائمة الاسماء الواردة الى الفردوس شريطة امتثالهم لرسالة التضحية.

أفراد هذه الظاهرة مسلحون بخطاب يتوهم ملكية المعرفة بكل شيء وتفسير كل شيء، ولذا فإن سحرية الخطاب الجهادي نابعة من، الى جانب انغلاقه، قدرته الفائقة على إثارة الحماسة والتضحية في أفئدة المفتونين بحب الاثارة في لونها الدموي اللافت للانتباه. وهو في الوقت نفسه خطاب يغمر المتبنين له بالاعتقاد التام بأن ما يضطلعون به من مهام ثورية وتضحوية تمثل ذروة الايمان، تماماً كما أن تنفيذهم لتلك المهام يمثل قمة العطاء المطلوب لدحر الوثنية وتكسير أصنامها، تنفيذاً للارادة الالهية.

إن الاشعاع الكثيف الذي ينتجه الخطاب الجهادي يعتمد أيضاً على قدرته على بناء العالم المتخيّل الذي يعيشه الافراد كبديل عن العالم الحقيقي المشهود، فثمة رمزية ساطية في الخطاب الجهادي، في العودة الارتدادية والسادرة في الماضي، الى التاريخ حيث يعاد بعث عهد الفاتحين الاوائل في تاريخ الاسلام، وتعاد معه حزمة أسماء الشخصيات والمعارك والمواقع والجماعات.. حتى أسماء الصحابة الاوائل الذين قادوا المعارك الكبرى في تاريخ الاسلام، وشاركوا في عمليات الفتح باتت صالحة للاستعارة والاستعمال المفتوح من قبل المجاهدين. إن التاريخ يشكل مصدراً ثرياً لدى الجهاديين لتفسير الاحداث وتقسيم العالم على غرار التقسيم العقدي في التاريخ الاسلامي (معتزلة، أشاعرة، جهمية، صوفية، رافضة..الخ)، وفي الكلمات المستعملة في بيانات الجهاد

**الجماعات (الجهادية) قادرة بامتياز وبكفاءة عالية على الإصطدام بالواقع ولكنها بالتأكيد عاجزة عن تغييره**

والخطابات التعبوية، والنشيد، والشعارات الثورية، وحتى الوسائل (ركوب الخيل، والفارس، والكتيبة..)، وهكذا الصور المبثوثة لقيادات الجهاد.. هي تعبيرات رمزية ذات دلالة دينية وتاريخية عميقة الارتباطة بتاريخ الاسلام وسيرة المسلمين.

ما سبق يدفع للاعتقاد بأن الظاهرة (الجهادية) تحمل في طياتها أداة تفسير لما يجب عليه أن يكون التعامل مع الواقع، وصناعة منظومة رؤى كيما تعطي هذا الواقع شكلاً محدداً تموضع نفسها فيه وتحدد قياساته، وتعيّن موقعها فيه ودورها في تغييره، فهذه المنظومة تتيح للمجاهدين رؤية العالم برمته بطريقة خاصة، من أجل الانتباذ منه مكاناً قصياً تمهيداً للانقضاض عليه في مرحلة لاحقة وتغييره وصولاً الى تشييد عالم متخيل مكانه.

لقد قيل بأن النظرية التي تنغلق على الواقع تصبح مذهباً وهذا الأمر قد يلحظ في الجماعات (الجهادية) في السعودية التي تحوّلت الى مذهب داخل المذهب، فالاخير ينمي الاعتقاد الصارم والحاسم بثبات وصدقية ما فيه وزوال ودحض مافي الواقع. ولا شك أن ما يحمله الغارقون في الظاهرة (الجهادية) يصل الى حد التمذهب النابذ لكل ما سواه والعصيان ضد أي فكرة للتعامل مع الواقع بل المناهض له، وهذا بكلام آخر أول عامل لفشل المشروع الجهادي وأصحابه، بل هي علامة من علامات نهاياته الحتمية والسريعة، لا أقل بفعل قوة وشروط الواقع التي يستحيل القضاء عليها بمجرد الاصطدام بهذا الواقع. هي قادرة بامتياز وبكفاءة عالية على الاصطدام بالواقع ولكنها بالتاكيد عاجزة عن تغييره لأنها تفتقر الى وسائل التغيير المناسبة.

فسلسلة العمليات العنفية لا تتجاوز أكثر من حد الارتطام بالواقع كتعبير عن رفضه، ولكن ما تسفر عنه تلك العمليات لا تغدو مؤثرة تأثيراً جوهرياً او انقلابياً.. وهكذا حال الفرق الفدائية والانتحارية التي ظهرت في العديد من الدول التي قد أدت الى زعزعة الامن والاستقرار في بلدانها، ولكن انطفاءاتها كانت سريعة، ليس فقط كونها غير مستندة على قوة شعبية بل لانعدام المشروع السياسي، لأن نشاطاتها مصممة لتخريب المعادلة وليس لاستبدالها، وإن عبّرت بصورة او بأخرى عن رغبتها في صناعة البديل، فما تعكسه لا يعدو اكثر من شذرات متناثرة لا تشكل مجتمعة مشروعاً سياسياً متكاملاً. فالحركات الفدائية التي تتألف من مجموعة صغيرة من الافراد الانتحاريين، لديها قدرة تخريبية هائلة وأن أفرادها يحملون أرواحهم على الأكف لتنفيذ أقصى الاعمال الانتحارية، فقد تربوا على طريقة في التعبير عن استعدادهم لتلبية النداء وللفداء والتضحية. وقد يصل المراقب لنشاط هذه المجموعات للاعتقاد بأن أعضاء هذه الحركات شديدو الاخلاص لمبدئهم بصرف النظر عن صحته أو سقمه، وإن جاءت النتائج غير متطابقة مع حجم التضحيات، ولكن ليس بالاخلاص والتفاني وحدهما يتم تغيير الواقع.

إن ظاهرة الجماعات (الجهادية) وحتى ظاهرة ابن لادن والى حد ما ظاهرة سعد الفقيه، هي مشاريع انتحارية مؤقته، وأنها تفتقر الى مقوّمات العيش الطويل والاستمرار، لأن مكوّناتها تفتقر الى عنصر الحياة لفترة طويلة.. وهذا التحليل ليس من أجل طمأنة الساسة بقدر ما هو تحذير استباقي لما يمكن ان تتخذه الظواهر الراديكالية من منحى خطير اذا ما وجدت حواضن عديدة لها من داخل المجتمع، سيما في ظل تفاقم السخط.

# السعودية: الأخ الأكبر غير المحترم

د. مضاوي الرشيد

الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي والتي بدأت تظهر علناً خلال المؤتمرات السنوية وخاصة مؤتمر المنامة مؤخراً إنما تعكس أبعاداً أعمق من المشاكل الاقتصادية وطريقة حلها. هذه الأبعاد كانت دوماً مرافقة لمسيرة هذه المؤسسة منذ تأسيسها عام ١٩٨١.

من المفروض أن يكون مجلس التعاون الخليجي منظمة مؤسساتية تحتوي وتنمي التواصل الثقافي والبشري والاقتصادي والسياسي بين الدول المؤسسة الست. ولكن مع الأسف لم يكن هذا التواصل الهدف الأول، إذ طغى العنصر الأمني على مفهوم المجلس منذ نعومة أظفاره حتى أصبحت الأهداف الأخرى أهدافاً ثانوية. العنصر الأمني كان منذ الثمانينات يُعرّف على أنه خطر خارجي يهدد أمن حقول النفط.

هذا التعريف كان منذ البداية مرتبطاً بتصور الإدارات الأمريكية في واشنطن والتي اعتبرت عام ١٩٧٩ عام الأزمات في المنطقة خاصة بعد نجاح الثورة الايرانية وغزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان. جاء مجلس التعاون كخطوة فجائية وربما تحت ضغط هذين الحدثين وتفسيرات الولايات المتحدة لهما كردة فعل على غياب شرطي الخليج ، شاه ايران. بغياب هذا الشرطي اعتقدت الولايات المتحدة أن اللحظة قد أتت لتنظيم الدفاع عن حقول النفط تحت مظلة مؤسساتية لها صبغة محلية ولكنها تحت إشراف أمريكي واضح، واكتفت أمريكا بوجودها الذي اتصف بأنه Over the Horizon أي بمعنى الإشراف البعيد القريب من وراء الأفق.

واعتقدت الولايات المتحدة ودول الخليج معها أنها بذلك تقطع الطريق على العراق والذي ربما كان هو الأكثر تأهيلاً لوراثة منصب شرطي الخليج خاصة وأن إمكاناته البشرية والاقتصادية والعسكرية تخوله لمثل هذا الدور. وجاءت حرب إيران والعراق طوال الثمانينات لتقطع الطريق على العراق في البروز على الساحة الخليجية كوريث لشاه ايران.

وبانشغال العراق بإيران وإيران بالعراق خلال عقد كامل، اعتقد النظام السعودي أن بإمكانه تصدر موقع الدفاع عن الخليج وحقول النفط خاصة تحت ولاية ريغان. وإن لم يكن باستطاعة هذا النظام لعب دور شرطي الخليج بسبب محدودية قدرته البشرية والعسكرية إلا أنه اعتبر نفسه الأخ الأكبر والذي تحت عباءته تستطيع دول الخليج الأخرى أن تنظم دفاعها عن طريق قوة دفاع مشتركة بدعم تكنولوجي وعسكري أمريكي. هذه الرؤية لم تنجح إذ أنها كانت مبنية على قراءة خاطئة لمصدر الخطر الأمني. اعتبرت الولايات المتحدة وجميع دول الخليج أن مصدر الخطر هو خارجي (من إيران مثلاً أو من الاتحاد السوفييتي)، ولكن تطور الأحداث أثبت أن الخطر كان داخلياً حتى في الثمانينات، واستمر الوضع هكذا حتى يومنا هذا. على الصعيد الأمني يبدو أن الأخ الأكبر (النظام السعودي) مهدد من الداخل فقط وهكذا كان طيلة الفترة السابقة المرتبطة بتأسيس مجلس التعاون الخليجي.

ورغم خطأ التصور هذا للخطر ومصدره،

**دول الخليج طوقت السعودية بأحزمة (نماذج) سياسية وإعلامية واقتصادية وعسكرية وثقافية أظهرتها بمظهر المتحجر والمتخلف**

نلاحظ أن الأخ الأكبر ذا الإمكانيات الاقتصادية التي تفوق مقدرات وثروات الدول الصغيرة الأخرى كان يحاول دوماً الهيمنة المباشرة أو الضغط غير المباشر على الدول الصغيرة. اعتبر النظام السعودي مجلس التعاون الخليجي كبحيرة لبسط نفوذه السياسي والثقافي والديني على الدول المجاورة وخاصة تلك التي لا تمتلك مخزوناً نفطياً كبيراً. واعتبر هذا النظام الخليج وكأنه امتداد طبيعي لسياسته بوجوهها المتعددة. وربما في هذا المجال كانت تراوده أحلام وفتوحات القرن الثامن عشر والتي انطلقت من الدرعية باتجاه الخليج واستطاعت أن تفرض نوعاً من الهيمنة السعودية على المنطقة تمثلت بدفع الزكاة ولو لفترات قصيرة للمركز السعودي.



مجلس التعاون الخليجي

وتاريخياً اصطدمت هذه الفتوحات بالجغرافيا كما حصل في بعض المناطق وكذلك بالوجود البريطاني على شواطئ الخليج. هذا الوجود الذي أوقف الزحف على المناطق الخليجية خاصة في عُمان وما يعرف اليوم بالإمارات. وبالإضافة إلى الجغرافيا والوجود البريطاني كانت تعددية سكان الخليج العرقية والدينية واختلاف البيئة على شواطئ الخليج حيث انصهرت حضارات وثقافات هندية وافريقية عقبة في سبيل التوسع السعودي. وبما أن هذا الحلم التاريخي السعودي لم يتحقق فهل يا ترى كان مجلس التعاون صيغة جديدة لهيمنة قديمة أوقفت تحققها عوامل كثيرة؟

إن المتتبع لأحداث العام الماضي على صعيد الخليج كتوقيع معاهدات اقتصادية جانبية مع الولايات المتحدة (البحرين مثلاً) والخلاف السعودي ـ الكويتي حول المراكز الجمركية التي تطالب بها السعودية لتسهيل سير قوافلها التجارية (القدس العربي ٦ يناير ٢٠٠٥) والخلافات المستترة وغير المستترة بين قطر والسعودية تدل على تململ جوهري من قبل الدول الصغيرة من الهيمنة السعودية.

فرغم المقولات الدعائية والبيانات الختامية لزعمات المنطقة بعد كل مؤتمر والتي تهلل بالوحدة والرؤية المشتركة إلا أننا نستطيع رصد تذمر من هذه الهيمنة على المستوى الشعبي وحتى على مستوى بعض الزعامات في الدول الصغيرة.

أحد محاور التذمر صدر من قبل الدول الصغيرة ذات المصادر النفطية القليلة أو التي بدأت تجف. هذه الدول مطالبة من قبل الأخ الأكبر بالولاء والتبعية مقابل براميل من النفط تأتي كهبة من هذا الأخ أو بأسعار قليلة. فبدلاً من أن يكون التعامل بين هذه الدول قائماً على مبدأ

الاحترام للسيادة، نجد أن الابتزاز قد غلب على العلاقات بين الأخ الأكبر والدول الصغيرة. وتبقى هذه المسألة من المسائل الساخنة التي تسمم العلاقات بين الدول المؤسسة لمجلس التعاون. وإن كانت هذه هي الصفة التي تميزت بها علاقة النظام السعودي بالأنظمة الخليجية، فهل يا ترى كانت العلاقة على المستوى الشعبي أفضل وأكثر لحمة وقوة وإخاء؟ من المعروف أن التواصل القبلي بين السعودية ودول الخليج كان دوما يمثل عاملا للاتصال البشري قبل رسم الحدود الدولية، وكان التواصل الاقتصادي يجبر قبائل الداخل وتجارها على ارتياد موانئ الخليج التي تحمل بضائعهم من الداخل إلى الخارج ومن الخارج إلى الداخل. وهكذا كان هو الحال لسكان الخليج في تعاملهم مع الداخل السعودي. واليوم تبقى السعودية من أهم الأسواق الاستهلاكية بسبب حجمها وقدرتها الشرائية لذلك يطمح المستثمر الخليجي أو التاجر لأن تبقى مفتوحة من خلال المعاهدات الاقتصادية المشتركة، وينطبق هذا على رجال الأعمال السعوديين. ولكن مع الأسف ظل التواصل البشري والاقتصادي خاضعاً لمبدأ هيمنة الأخ الأكبر السياسية والتي بدورها بدأت تثقل العبء على الدول الصغيرة، وما الخلافات الاخيرة التي تبلورت عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ الا انعكاسا طبيعيا لحالة التململ التي تشعر بها الدول الصغيرة.

وهنا لا بد ان نذكر التطورات الحاصلة في العراق منذ احتلاله من قبل الولايات المتحدة. ولا بد ان تشعر الدول الخليجية الصغيرة وخاصة الكويت بالطمأنينة اليوم بعد زوال نظام صدام الذي أفضى الى زوال خطر الزحف العراقي باتجاهها وفتح سوقا كبيرة لرجال الاعمال والتجار وطالبي الفرص الاقتصادية. ورغم ان السوق العراقية ما زالت مضطربة وغير آمنة الا ان الأرباح التي تجنيها الشركات الكويتية من خلال تموين وتقديم الدعم اللوجستي للاحتلال الامريكي لا بد انها مهمة وقيمة وقد تغني الكويت عن السوق السعودية في المستقبل. وهذا ينطبق على بقية الدول الخليجية وخاصة الامارات ذات العلاقات التجارية المتطورة مع العراق حتى قبل احتلاله.

رغم العلاقة الحرجة والمضطربة بعض الاحيان بين الاخ الاكبر ودول الخليج الصغيرة الا ان هذه الاخيرة ابدت قدرة كبيرة على مقاومة الهيمنة السعودية. فرغم قدراتها التي لا تضاهى تلك المتعلقة بالأخ الأكبر الا انها لم تفقد قدرتها على اتخاذ القرار الذي يرعى مصلحتها هي كدولة وكشعب رغم الامكانيات المحدودة اذا ما قورنت بامكانيات السعودية.

اذا استعرضنا بوادر هذه المقاومة سنجد ان البحرين مثلا استطاعت ان تقفز قفزة كبيرة في مجال الاصلاح السياسي الذي يظهر تحجر النظام الكبير المجاور. انتقلت البحرين الى الملكية الدستورية، ورغم ان التجربة ما زالت في بدايتها وهي بحاجة لان تتطور وتنضج، الا انها تمثل حالة تراقبها السعودية عن قرب خاصة بعد ان ظهر فيها تيار له نفس المطالب المتمثلة بالانتقال الى الملكية الدستورية. نجاح التجربة في البحرين وعلى الاقل بدايتها ما هو الا صفعة للنظام السعودي اذ انه يبدو يوما بعد يوم وكأنه حالة فريدة في منطقة الخليج خاصة بوجود برلمان او مجلس امة منتخب في دول الجوار وانتخابات تشارك فيها المرأة والرجل (قطر مثلا) ومؤسسات للمرأة فيها وجود كالسلك الدبلوماسي السعماني وبعض محاولات اشراك المرأة في الوزارات والمؤسسات. وليس من المستغرب ان المجتمع السعودي يقارن نفسه دوما مع مجتمعات الخليج فهو ينظر بانبهار الى الخدمات والمساعدات والقروض التي توفرها الدول الخليجية لشعوبها القليلة، ويتحسر على معدلات البطالة المرتفعة بين شبابه. والكثير يتحسر كيف افقر النظام شعبه بينما اغنت الدول الخليجية مجتمعاتها. وعلى الصعيد السياسي ينظر الشعب السعودي الى ما يعتبره من الحريات السياسية في دول الخليج مقارنة مع التقييد ومصادرة الرأي في بلاده. وتجربة الكويت في هذا المجال تبدو بعيدة كل البعد عن تجربته في دولته. ان اي تطوير او تحديث سياسي يوسع المشاركة الشعبية في صنع القرار في دول الخليج يعري النظام السعودي.

وتقاوم دول الخليج الصغيرة بطريقة اخرى. خذ مثلا احتضان دولة قطر، هذه الدولة التي ربما لا تظهر على الخارطة السياسية الا بمجهر، لقناة تلفزيونية قلبت معايير الاعلام في العالم العربي منذ منتصف التسعينات. فرغم محدودية قطر

**بطاقة النفط مقابل الولاء استهلكت زيادة عن اللزوم والاستعلاء الديني السعودي لن يقنع أحداً بالخصوصية السعودية**

البشرية وحتى الاقتصادية الا انها استطاعت ان تخرج من ضيق الجغرافيا الى الحيز الاعلامي العالمي عن طريق دعمها لقناة الجزيرة. واصبحت هذه القناة محورا للاختلاف وحتى الكراهية المتبادلة لانها فرضت طريقة في نقل الخبر وتحليله ربما لا تتناسب مع طريقة الأخ الاكبر واعلامه الفضائي. فرغم مقاطعة الأخ الاكبر لهذه القناة ربما ان اكثر مشاهديها هم من المواطنين السعوديين وهذا واضح جدا في البرامج التي يشارك فيها المستمعون على الهواء. وكما عرّت اصلاحات البحرين السياسية الجمود السياسي المهيمن على السعودية منذ اكثر من عقد من الزمن، نجد ان قطر وسياستها الاعلامية عرّت الاعلام المملوك من قبل النظام السعودي ورموزه.

واذا اخذنا دبي نجد مثالا ثالثا يدل على قدرة كبيرة في تجاوز الأخ الاكبر وهيمنته. اليوم اصبحت دبي مركزا تكنولوجيا واقتصاديا يربط بين اوروبا وآسيا وافريقيا، واصبحت هذه المدينة الصغيرة ذات النسبة العالية من اليد العاملة الاجنبية والتي قد تتجاوز ٩٠٪ من عدد السكان مركزا ديناميكيا يستغل العولمة لصالحه وصالح طبقة من رجال الاعمال والمستثمرين وكذلك العمال الفقراء من بلاد الهند وافريقيا وآسيا. وهاجر اليها رجال الاعمال السعوديون حاملين رأس المال الذي ينمو ويترعرع بعيدا عن البيروقراطية المستشرية والقيود والمعاملات البطيئة التي يعهدها أي رجل اعمال في السعودية. وتحولت دبي الى مدينة توفر الوظيفة والعمل الناجح يطمح ان يدخل سوقها الكثير من ابناء السعودية العاطلين عن العمل.

كل هذه الانجازات السياسية والاعلامية والاقتصادية في دول تربطها بالسعودية علاقات بشرية حميمة وحضارة وثقافة مشتركة تطرح علامات استفهام على طريقة الأخ الاكبر في تعامله مع تحديات المرحلة الحاضرة، بل هي تظهر كيفية التطور الاقتصادي والاصلاح السياسي والانفتاح الاعلامي في بلاد قريبة جغرافيا وشبيهة اقتصاديا من حيث ثرائها النفطي بالسعودية ولكنها قفزت قفزات كبيرة في تعاطيها مع ضغوط الحاضر وتطلعات المستقبل من قبل شعوبها.

ويرد الأخ الاكبر على هذه التحديات الخليجية اما بسلاح النفط كالعادة اي باعلان بطاقة النفط مقابل الولاء وهي بطاقة استهلكت زيادة عن اللزوم في التعامل مع دول عربية اخرى (الاردن مثلا). اما السلاح الثاني فهو المقولة المعتمدة على الاستعلاء الديني والقائمة على ان ما يطبق في دول الجوار من اصلاح سياسي واجتماعي لا يصلح لبلاد الحرمين، حيث ان المحافظة على القيم والاخلاق وطاعة القيادة المطلقة تتطلبان رفض اي اصلاح ربما يوسع المشاركة السياسية ويطلق بعض الحريات كحرية التعبير والتجمع.

ومن الواضح ان دول الخليج الصغيرة قد طوقت السعودية بحزام سياسي فيه بعض التجديد ولو غير المكتمل بعد وحزام اعلامي متطور وجريء وكذلك حزام عسكري امريكي على الشواطئ الخليجية، بالاضافة الى حزام اجتماعي تتعايش فيه الثقافة المحلية الاسلامية والعربية مع التعددية الثقافية والحضارية المتمثلة في تعايش اعداد كبيرة من الجاليات الاجنبية والعربية في دول الخليج مع عدد صغير من المواطنين الخليجيين. هذه الاحزمة تظهر الأخ الأكبر مباشرة او غير مباشرة بمظهر المتحجر غير القابل للمرونة والتجديد ونفض غبار التقليد. وتعرف الاشياء دوما من خلال اضدادها.

القدس العربي - ٢٠٠٤/١/١٠

## آراء ثلاثة خبراء غربيين بشأن:

# التحدي الذي تشكله القاعدة للحكومة السعودية

### جوناثان شكانزر[1]:
### منتسبو القاعدة السعوديون

نتيجة للاجتياح الأمريكي لأفغانستان في عام ٢٠٠١، أصبحت شبكة القاعدة تتألف الآن من جماعات صغيرة ومحلية وذاتية، ملحقة بالتنظيم الأساسي والتي تقوم بمهاجمة الأهداف الداخلية والغربية على السواء. إن الروابط بين الجماعات الملحقة وبين مركز القاعدة السابق هي علاقات غير رسمية إلى درجة كبيرة. على سبيل المثال، الهجمات الأخيرة التي ادعتها جماعات ملحقة مثل السلفية الجهادية في المغرب وأنصار الإسلام وشبكة أبو مصعب الزرقاوي في العراق.

لقد ظهرت مؤخراً جماعات ملحقة جديدة نسبياً تطلق على نفسها (تنظيم القاعدة في جزيرة العرب). وقد شنت الجماعة هجمات على كل من النظام والغربيين في المملكة، والتي بلغت ذروتها بالقطع الرهيب لرأس الأمريكي بول جونسون في يونيو ٢٠٠٤. ورغم أن الجماعة تتكون من بعض مئات من المقاتلين وحسب، الا أنه يبدو أن لديها قاعدة واسعة من المؤيدين بين السعوديين. يكره معظم السعوديين العنف المروع، ولكن الغضب بسبب حرب العراق والثقافة السعودية الوهابية الخطيرة قد تكفل استمرارية الجماعة.

حتى وقت قريب كان قائد (القاعدة في جزيرة العرب) هو عبدالعزيز المقرن، وقد قتلته قوات الأمن السعودية في أواخر يونيو الماضي. وقد كان المقرن مشتركاً في نشاطات القاعدة في البوسنة، وبعد ذلك في الجزائر، حيث تم القبض عليه وإرساله إلى السعودية ليبقى أربع سنوات في السجن. وقد تم إطلاق سراحه بسبب سلوكه الحسن وبسبب حفظه للقرآن. (المثير للاهتمام، أنه قد تم إطلاق إرهابيين آخرين تحت ظروف مشابهة، وقد أطلق الأردن سراح الزرقاوي مشمولاً بعفو عام، عام ١٩٩٩، وأطلقت القاهرة سراح زعيم الجهاد الإسلامي أيمن الظواهري في أوائل عقد الثمانينات).

عند إطلاق سراحه ذهب المقرن إلى أفغانستان التي كانت تحكمها الطالبان، ولكن تم إجباره على العودة ثانية إلى السعودية بعد الاجتياح الأمريكي. ومثل المجاهدين الآخرين العائدين من أفغانستان إلى دول مضيفة، فقد قام المقرن بالمساعدة على تشكيل جماعة منتسبة إلى القاعدة تشكل تحديات للنظام الحالي.

وقد ظهر صالح العوفي، والذي هو ضابط سابق في السجن السعودي، كقائد جديد لتنظيم (القاعدة في جزيرة العرب)، وهو يرى أن الهجمات ضد النظام السعودي أكثر أهمية من الجهاد الجاري في العراق. وقد رفض عفو الحكومة عن المقاتلين، وأعلن أنها علامة على الضعف. في الحقيقة، فإنها ستكون نصيحة جيدة للرياض بأن يطلب منها النظر إلى محاولات الجزائر لاستخدام العفو كوسيلة لإيقاف عنف منتسبي القاعدة. فبعد خمس سنوات من تجاوز نقطة النهاية في عفو الدولة، فإن كلا من الجماعة السلفية للدعوة والمقاومة، والجماعة الإسلامية المسلحة استمرتا في قتل الناس. لذلك، وعلى الرغم من أن العفو قد يؤدي إلى انخفاض قصير الأمد في الهجمات في العربية السعودية، إلا أن على الدولة أن تتوقع المزيد من الانتشار والعنف لدى جماعة (القاعدة في الجزيرة العربية) في المستقبل.

### توماس ليبمان[2]:
### الإصلاح في العربية السعودية

تواجه الحكومة السعودية لائحة طويلة من الصعوبات البارزة، بما في ذلك النمو السكاني غير المسيطر عليه، والركود الاقتصادي، وعدم استقرار الزعامة السياسية، واستمرار الاعتماد على صادرات البترول، ونظام تعليمي غير كفء ينتج عقولاً مصابة برهاب الأجنبي، وعاجزة عن المشاركة في الاقتصاد العالمي. وبرغم هذه الصعوبات بعيدة المدى، فإن معايير المدى القصير تشير إلا أن الرياض تسمح بحدوث إصلاح في مجالات مختلفة. فمقاهي الانترنت هي أمر شعبي بشكل كبير في المدن السعودية، خصوصاً بين الجيل الأصغر عمراً. ورغم أن بعض الشباب السعوديين يركزون على المواقع الإسلامية، إلا أنهم مع ذلك لديهم حرية الوصول إلى أخبار خارجية ومعلومات أخرى. وتفتح الرياض كذلك المجال أمام الحوار المفتوح عن المشاكل الاجتماعية مثل تلك التي كانت تعتبر محرمة كالزواج وإساءة معاملة الطفل. بعض اللبرلة السياسة المعتدلة آخذة في البزوغ كذلك، ويقوم مجلس الشورى الآن بالمبادرة باقتراح التشريعات بدلاً من الاستجابة لمبادرات الملك ومجلس الوزراء.

ومع ذلك، فإن الكثير من هذه الإصلاحات، والتي تعتبر تقدمية بالنسبة للمملكة، هي نفس السياسات التي تؤدي إلى معارضة عنيفة. ورغم أن عدد الذين يؤيدون المشاركة في العنف صغير تماماً، إلا أن هناك استياءاً واسع الانتشار. حتى الآن، لم يقدم المتطرفون في البلاد لا برنامجاً سياسياً ولا بدائل سياسية ممكنة، ولذلك فلم يحصلوا إلا على قوة جذب محدودة. مع ذلك، فإن النظام يواجه تحدياً ملحوظاً من عناصر تدعي أنها تمثل الإسلام الأكثر نقاء. إن دور المملكة الرائد في سوق النفط العالمي واعتمادها على العمالة الأجنبية، خصوصاً المتعهدين غير المسلمين، يتم استغلالهما من قبل الأحزاب المتطرفة كمبررات للعنف. لقد لعبت أزمة العراق دوراً لصالح هذه الأحزاب كلها، معطية الفرصة لهؤلاء الإرهابيين لتكرير دعواهم بأن حلفاً غربياً معادياً يقوم بمهاجمة العالم الإسلامي.

لقد ردت قوات الأمن السعودي بقوة نسبياً على أحداث العنف الأخيرة. في الحقيقة، ينبغي النظر إلى عرض العفو الصادر في يوليو/ تموز ٢٠٠٤ على أنه إنذار نهائي. فعلى المدى القصير، لن يقوم النظام بالتفاوض مع منتسبي القاعدة أو أي جماعة أخرى تلجأ للعنف. في نفس الوقت، فإن المملكة لم تر نهاية عنف كهذا، وبدلاً من الإصلاحات المبدئية، فإن الحكومة لم تستجب بعد بشكل واف للمطالب الاجتماعية.

# عبد الله عبد الجبار.. هل نستحقه؟!

محمد سعيد طيب



(إن تكريم الأديب ليس في أن نعطيه ما يستحق.. بل في أن نأخذ منه ما يعطي) جبران خليل جبران.

قد أكون أحد قليل الكثير من تلاميذ ومحبي الأستاذ الكبير عبد الله عبد الجبار متعه الله بالعافية الذين سعدوا بالدخول إلى عالم عزلته المجيدة، والقفز من على أسوار صمته الموجع. كانت وما زالت ضالتي ومبتغاي غير ما يرتجيه ويبتغيه الآخرون.. يتملكني توق دائم في أن أكسر ذلك الجدار، وأقترب وأدنو من عقله وقلبه وعالمه الخاص.. عالم القيم الأخلاقية النبيلة، وموطن الرأي المستنير الذي يأتي بعد دراسة وتمحيص، وعن إرادة صابرة على إطالة النظر، والتنزه عن التعصب والهوى.. عالم الإباء الصارم في سعة إدراك، وحسن طويّة، وسمو مقصد، وإصرار على المبدأ.. الإباء المدين والرافض لأي إغراء، والنابذ لكل إغواء، في تعال لا يشوبه الكبر، وصراحة لا يخالطها الرياء.

إن الأستاذ الكبير يمثل أول ومضة ضوء ساطعة في ساحتنا الفكرية والثقافية.. تناثرت في إشعاع ينير ولا يعشي، وكان ذلك في بدايات النصف الثاني من هذا القرن.. وتمثلت تلك البقعة في باكورة إنتاجه الفكري (التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية) في جزئه الأول عن الشعر، وجزئه الثاني عن النثر، و(قصة الأدب في الحجاز في العصر الجاهلي)، و(الغزو الفكري في العالم العربي) التي اعتبرها الدارسون والنقاد من أهم الدراسات وأشملها في مجالها، حيث جاءت متفردة في نسيج أدبي رائع مزج الجغرافيا بالتاريخ، والحضارة بالثقافة، والأدب بالسياسة والاجتماع بأسلوب تسجيلي تحليلي موضوعي تنضح حروفه بعشق متجذر للوطن.. إضافة إلى مقالاته ومحاضراته ومقدماته للعديد من المؤلفات التي انتهج فيها أسلوبا متفردا في الطرح والتناول، جعلها بمثابة إضافات متعمقة شافية.. فكل تلك الإبداعات أتمنى أن يقيض الله لها من يجمعها تعميما للفائدة.. وحفظا لهذا العطاء الثر، رغم قناعاتي بأن الأستاذ قد خلق عيوفا لا يرى ولا يريد أن يرى لابن حرة عليه يداً!.

وطالما توقفت كثيرا أمام منهج وأسلوب ورؤى وأفكار الأستاذ التي عمد فيها أن يرسخ قيم تأثير الأدب في الحياة، بحيث لا يتوقف عند حدود إثارة الأحاسيس، بل يمتد بعيدا ليعيد صياغة الحياة نفسها، سموا بأحاسيس وفكر وسلوك المتلقي والارتقاء به إلى آفاق أرحب وأكرم.

وإنني إذ أشكر (الثقافية) على هذه اللفتة الكريمة وفاء لهذا الرائد المتوشح بالشموخ، بقامته الفكرية الباسقة في غير تطاول وسماحته المحببة في غير تكبر.. وإبائه الأصيل المتأصل :

إباء نبيل نابع من ذات صادقة مع نفسها ومع الغير، تتملى وتكتب وملء جوانحها أن الكلمة مسؤولية.. ومسؤولية كبرى.

إباء مثقف يدعو إلى مواجهة الحياة.. والتصدي للقبح والتخلف والظلم، بجماليات شفافية التوجه إلى رحاب الجمال ومبادئ الحق والخير والعدالة.

إباء مؤمن موقن بأن الحوار تلاقح للأفكار وتفاعل معها، يبدأ من قبول الرأي الآخر ونبذ التعصب وادعاء امتلاك الحقيقة.

إباء واع شمولي النظرة لقضايا الوطن من منطلق مصالحه العليا ومصلحة مواطنه حاضرا ومستقبلا.

وأخيراً.. أقول صادقاً إن صمت أستاذنا الكبير وعزلته التي يختزل فيها العالم في مكتبته العامرة.. والزمن كله في لحظات تأمله الدائمة.. يؤلمني أكثر من غيابه.. لأن صمته إدانة لنا جميعا بتهمة الجحود والنكران، لتقصيرنا غير المبرر في تكريمه بما يليق به.. وأكاد أجزم بأننا لم نأخذ من كنزنا عبد الله عبد الجبار المسكون بحب هذا الوطن إلا أقل القليل.. ويؤسفني أن أختم هذه المداخلة بتساؤل طالما أرقني : هل نحن غير جديرين به ؟.. وأنه كان كثيرا علينا!

• خُلِقْتُ عيوفا لا أرى لابن حُرَّةٍ    عليَّ يداً أُغْضي لها حين يَغْضَبُ

(المتنبي)

سيمون هندرسون[٣]:
الأزمة السياسية في السعودية

رغم أن النظام السعودي قد استطاع التغلب على أزمات سياسية في الماضي، على سبيل المثال اغتيال الملك فيصل عام ١٩٧٥، والاستيلاء على المسجد الحرام في مكة عام ١٩٧٩. إلا أن القيادة الحالية متمثلة فعلياً في مجموعة من صنّاع القرار هم أكبر عمراً وأقل إنتاجية. لقد استطاع النظام التغلب على أزمات في عقد السبعينات لأن مجموعة من الأمراء عملوا ما كان ينبغي عمله وسيطروا على الأوضاع المتفجرة. تنبع المشكلة اليوم من العمر الكبير لهؤلاء القادة أنفسهم، والذين كانوا في وقت ما أكثر كفاءة. فالملك فهد يبلغ الثالثة والثمانين من العمر، وولي العهد الأمير عبدالله يبلغ الواحد والثمانين عاماً والأمير سلطان يبلغ الثمانين. إن طريقة اتخاذ القرار التقليدية المعتمدة على الإجماع في المملكة هي طريقة بطيئة في العادة، ولكنها الآن أصبحت أكثر بطئاً وأقل فعالية. إن النظام هو بالتالي في حالة من عدم الاستقرار النسبي، إن الموت المترقب لشخصيات هامة قد تسبب في تعزيز سياسات القصر، مع وجود أبناء عمومة متنافسين يقتتلون على مراكز مستقبلية.

تتركز أزمة السعودية العربية الحالية حول شرعية النظام الإسلامية. فالعائلة المالكة تستخدم تفسيرها للإسلام وتستخدم فتاوى المفتي الكبير لتثبت عدم شرعية ابن لادن وشبكة القاعدة دينياً. لقد ادعت فتاوى حديثة أصدرها رجال دين سعوديون أن الإرهاب (وما يتعلق بتقديم المساعدة له) هما غير إسلاميين. تستخدم الدولة أيضاً الخطاب السياسي ضد قوى المعارضة. بعد هجوم في أيار/٢٠٠٤ على شركة مصفاة ينبع، ادعى ولي العهد الأمير عبدالله أنه ربما كان (الصهاينة هم المسؤولين). بمعنى من المعاني فربما كانت هذه أقسى إهانة يمكن توجيهها إلى ابن لادن.. فهو يلمح إلى أنه يتشارك مع الصهاينة في مقاصدهم.

---

(١) باحث في معهد واشنطن ومؤلف كتاب: (جيوش القاعدة: الجماعات الملحقة وجيل الإرهاب القادم).

(٢) باحث مشارك في معهد الشرق الأوسط، متخصص في السياسة الأمريكية الخارجية، وفي شؤون الشرق الأوسط.

(٣) زميل مستقر في لندن، مشارك في معهد واشنطن، وهو يترأس حالياً (الاستراتيجيات السعودية) وهي جماعة تقوم بتقديم النصائح للحكومات والشركات حول التطورات الإقليمية.

# سعد الفقيه .. المعارضة ـ الشخص

من أجل فهم قصور المعارضة ـ الشخص الممثلة في الدكتور سعد الفقيه والتي تزعم بعض المصادر الخبرية بأنها انتهت الى تفسيخ الحركة بضربة قاصمة، وجهتها عدة أطراف عربية وغربية، ينبغي لنا أن نتذكر حقيقة كون الحركة تستمد زخمها السياسي من الاتصال المباشر مع الجمهور.. ولا ننسى في الوقت نفسه بأن الفقيه يتحدر من منطقة ومجتمع لم يألف العمل الحزبي بالمعنى التنظيمي، رغم وجود أنوية بدائية لعمل منظم من نوع ما.

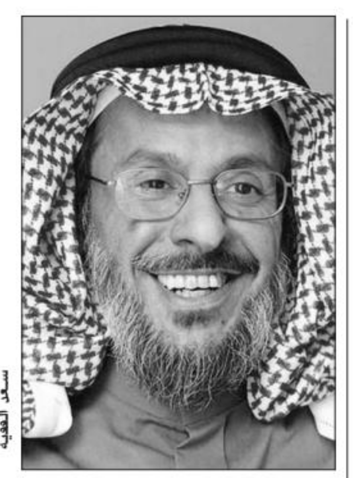
إن لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية التي شارك الدكتور الفقيه في تأسيسها عام ١٩٩٢ الى جانب خمسة آخرين هم الدكتور محمد المسعري والدكتور عبد الله الحامد (الذي لا يزال معتقلاً في سجن عليشة بالرياض) والشيخ عبد الله المسعري رئيس ديوان المظالم سابقاً والشيخ عبد الله بن جبرين عضو هيئة كبار العلماء والشيخ ابراهيم الرشودي والدكتور حمد الصليفيح، قد شكلت بداية عمل سياسي منظم.. ولكن قدّر لهذه اللجنة أن تتفتت سريعاً كونها ظلت مرتبطة الى حد كبير بصمود اعضاء اللجنة دون التفكير في إحاطة نفسها بقاعدة شعبية على مستوى اقليم نجد دع عنك على المستوى الوطني، وهذا ما سهّل ضربها من قبل الحكومة.

وبعد اعتقال اعضاء اللجنة واضطرار الناشطين البارزين فيها وهما الدكتور المسعري والدكتور الفقيه للهجرة الى بريطانيا، بدأت مرحلة عمل سياسي بالغة الجدّة، إذ ستبدأ فصول معارضة من خارج الحدود لأول مرة في تاريخ التيار الديني السلفي.. لقد حظي كل من المسعري والفقيه بإهتمام اعلامي بارز في الغرب وبخاصة في بريطانيا، وقد ساهمت النشاطات الاعتراضية السلفية منذ بداية التسعينيات في تسليط ضوء كثيف على المتغير الدرامي في منطقة نجد الحاضنة الطبيعية للسلطة السعودية، أفاد منه الفقيه والمسعري في مستهل تجربتهما السياسي في الخارج. فقد كان المسعري والفقيه محاطين بهالة العمل الاحتجاجي الذي قاده رجال دين من المجتمع السلفي النجدي المتصاهر مع العائلة المالكة. ولذلك، فإن قدوم المسعري والفقيه الى لندن كان أشبه بالمبعوث الخاص لحركة الاحتجاج الديني السلفي، ولا غرابة في أن يكونا مركز اهتمام الاعلام الغربي. وهذا ما أغرى المسعري والفقيه للذهاب بعيداً في تأكيد النزوع الانعزالي لديهما، وتأكيد الطابع السلفي والنجدي في نشاطهما طيلة السنوات الماضية، وكانت تلك من أخطاء الرجلين الفادحة، وقد نبّههما عدد من الناصحين العرب ممن اقتربوا من الموضوع السعودي من الوقوع في مطب الانعزال عن حركة الاحتجاج السياسي الواسع في المملكة.

كان الانشقاق الحاصل في لجنة الحقوق الشرعية قد أحدث صدعاً خطيراً ليس في اللجنة فحسب بل وحتى في مصادر تمويلها ودعمها في الداخل، وتبع ذلك ايضا أن خبت جذوة النشاط الاعلامي للمسعري بعد أن كان موضوع الصحافة البريطانية لفترة من الوقت، وبعد أن كان مكتبه يعج بالنشاط الاعلامي الدؤوب، وهكذا التواصل الكثيف مع الداخل عبر الفاكس، حتى أن جريدة الجارديان قدّرت فاتورة هاتف مكتب لجنة الحقوق الشرعية في فترة بما يصل الى عدة آلاف من الجنيهات الاسترلينية. إن الانطفاءة السريعة لوهج المسعري في لندن قابله صعود نجم الدكتور سعد الفقيه الذي كان يتولى الاشراف المالي للحركة، فبدأ يضطلع بدور قيادي بارز، على حساب المسعري الذي انخرط في نشاطات سياسية وفكرية غير واضحة المعالم، وأحياناً على النقيض من الرسالة التي حملها معه من الداخل.

> **قصور حركة الفقيه غير المستندة على قاعدة تنظيمية ظهر بوضوح في فشل (الزحف الكبير) الذي خرج منه مكسوراً**

كان بدء الفقيه لنشاط سياسي منفرد ايذاناً بانحسار النشاط الاعلامي على الساحة البريطانية، فالمسعري الذي يتحدث اللغة الانجليزية بطلاقة كان يقوم بدور اعلامي بارز، وكان يمثل بامتياز الناطق الرسمي بإسم المعارضة السلفية عموماً. الا أن اختيار المسعري للعمل ضمن نشاطات حزب التحرير أو حركة (المهاجرون) لاحقاً قد أفقدت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية والمعارضة السلفية شخصاً نشطاً نهبته اهتمامات كونية غير مثمرة.



سعد الفقيه

وعلى أية حال، فإن ما يلزم الالتفات اليه أن الفقيه، كما المسعري، أخفق في تطوير أعمال ذات انعكاسات شعبية، كما أخفق في تصميم هياكل تنظيمية في الداخل تضطلع بدور سياسي ضاغط في الداخل. لم تؤهّل نشاطات الفقيه نشوء حركة شعبية فاعلة، بل إن التطورات اللاحقة عزّزت نخبوية، إن لم تكن فردانية، العمل السياسي الذي يديره الفقيه كما المسعري.

لقد اعترف الفقيه بقصور حركته كونها لا تستند على قاعدة تنظيمية فاعلة، وقد اكتشف هذا القصور منذ ظهور بوادر فشل ندائه الموسوم (الزحف الكبير) الذي خرج منه مكسوراً بعد أن كانت قوائم المؤيدين تتزايد وتزيد في قناعته بالمنهج السياسي الذي تبناه على أمل بلوغ النصر بإقامة الدولة الدينية. إن الزخم الاعلامي الهائل الذي صنعته قناة (الاصلاح) خيّل اليه بأنها ستكون وسيلة التغيير الثوري في السعودية، فيما كان المتصّلون الحقيقيون والوهميون بالقناة يغذّون ذلك التطلع الكبير لدى الفقيه والقلّة المحيطة به. فقد ذهل الفقيه في أتون النشاط الاعلامي الدؤوب عن اختبار صدقية الداعمين له في الداخل، فمن طبيعة الحركة الفردية التي تتعامل بصورة مباشرة مع الجمهور أنها تفتقر الى أدوات اختبار عملية، وأنها مكشوفة أمام الآخر بالمعنى الواسع، فالحركات التنظيمية تبني حول نفسها ستاراً سميكاً من السرية والعمل التنظيمي المتقن،

والذي يمنع تسرب أفراد غير مؤهلين او عملاء مندسين الى داخل الجسد التنظيمي، فبناء خلايا العمل لا يتم بصورة اعتباطية بل يخضع لشروط صارمة واختبارات معقدة.

بمقدار قصور حركة الفقيه وعلى الضد منها تبنى الفقيه مشروعاً سياسياً طموحاً وخيالياً الى حد كبير، فالاجندة السياسية لدى الفقيه كانت مليئة بالشعارات الكبيرة والطموحة التي تدغدغ مشاعر الغالبية السكانية في المملكة، من قبيل اعادة توزيع الثروة، وفتح باب المشاركة والتمثيل السياسي العادل، واعادة الاعتبار للزعامات القبلية المهمشة وهكذا الفئات الاجتماعية المحرومة. إن الخطاب السياسي الذي تبناه الفقيه يفتقر الى التعقيد، فهو ينتج القليل من الافكار والرؤى التي لا تزوّد المجتمع بأكثر من طائفة كبيرة من الاحلام، وبقلة نادرة من النظرات التبسيطية عن واقع يزداد تعقيداً وتشابكاً.. في حقيقة الأمر، أن حركة الفقيه كانت أقرب الى صناعة الاسطورة المتصلة بالشخص وعملية التغيير نادرة الحدوث، وهي غارقة في مثالية غير واقعية، ومعزولة عن متطلبات التغيير الجذري وشروطه وظروفه.

لقد أنس الفقيه الى التأييد المعنوي الواسع الذي تصله رساءله من أفراد ساهموا في تصوير الواقع مضللاً او محجوباً في أجزاء كبيرة منه، الى حد أن البيانات التي أطلقها الفقيه قبيل وفي يوم (الزحف الكبير) تنبىء عن احساس متضخم بالقوة القادرة على الاطاحة الوشيكة بالدولة، وأنه بات قاب قوسين أو أدنى من حافة الانقلاب، بل وأن كافة أفراد الشعب أصبحوا رهن إشارته وتعليماته من أجل الزحف على مؤسسات النظام وتهديم بنيان الدولة من أسسها.

لم يفد الفقيه من المخزون النضالي الشعبي الوطني، ولم يعر قدراً معقولاً من الاهتمام بالنشاط الاصلاحي والمتغيرات الداخلية الحاصلة خلال السنتين الماضيتين، سيما هامش حرية التعبير التي صنعها التيار الاصلاحي في الداخل، وهكذا الحراك السياسي والثقافي الداخلي.. لقد ظل يبشّر برسالة شديد الخصوصية والفئوية وإن حاول ظاهراً أن يوحي بانفتاحه على جماعات ومناطق اخرى خارج نجد. لقد شكك البعض في حقيقة أسماء الاشراف الواردة في قوائم الداعمين له، وهناك من شكك في أسماء القبائل التي انضمّت الى ركب الزاحفين والمبايعين له بولاية الأمر في السعودية، وقد فعلت هذه القوائم والمبايعات فعلاً تضليلياً وتخريبياً الى حد كبير ظهرت انعكاساته النفسية الخطيرة على الفقيه شخصياً لحظة المواجهة الحقيقية، أي في يوم الزحف الكبير المحدد، فقد تبيّن أن الزاحفين قد تراجعوا الى أوكارهم، دع عنك ضآلة عددهم في المقام الأول.

## هل كانت ضربة قاصمة؟

لو لم يكن إخفاق مشروع (الزحف الكبير) لما كانت تدابير اغلاق القناة وتجميد حسابه البنكي تطال الفقيه.. هذا ما قاله أحد المراقبين والمستنكرين للتدابير التي اتخذتها السلطات البريطانية ضد الفقيه بعد أيام قلائل من موعد الزحف الكبير. بكلمات أخرى، لو نجح الفقيه في تحريك الشارع او أن الاخير تحرّك وفق مأمول الفقيه، وتحركت عقارب الساعة نحو تغيير حقيقي في الداخل، أو كما صوّره الفقيه عبر قناة الاصلاح، فإن موقف الغرب سيكون مختلفاً، فالبراغماتية السياسية تظل القانون الأشد تأثيراً في العلاقات الدولية.

لاشك أن (الاصلاح)، القناة التي أطلّ منها الفقيه على الداخل والخارج، قد كسرت تقليداً اعلامياً سائداً، وكسرت معها احتكار الدولة لوسيلة إعلامية تتطلب قدرة مالية وخبرية عالية. ومن الناحية العملية، خرقت (الاصلاح) محرماً في الاعلام المرئي، فلأول مرة تتعرض صورة النظام السعودي الى تشويه كبير عن طريق قناة مصممة للتعريض بسياسات الحكومة السعودية وفضح فساد العائلة المالكة.

بكلمة، نجحت قناة (الاصلاح) في تحطيم صورة نظام أحاط نفسه بشبكة بث تلفزيوني واسع، تحمل إما الدمغة السعودية المعلنة أو تعتمد بصورة كاملة او جزئية على مصادر تمويل سعودية. يتحدث كثيرون في داخل المملكة عن المتابعة الدقيقة والمستمرة لقناة الاصلاح، ومن قبل فئات اجتماعية عديدة، وأن

**الخطاب السياسي لدى الفقيه يفتقر للتعقيد، فهو ينتج القليل من الافكار التبسيطية عن واقع يزداد تعقيداً وتشابكاً**

تأثيرها النفسي كان أشدّ على شرائح اجتماعية محرومة، فقد شكّلت (الاصلاح) متنفساً لكثيرين وجدوا فيها القناة المعبّرة عن سخطهم على العائلة المالكة.

إن الخبرة السياسية المتواضعة لدى حركة الفقيه وفّرت أرضية وذريعة لضربه في مصدر قوته.. وربما لم يكن يتوقع الفقيه أن تطاله دمغة الارهاب، السلاح الأكثر استعمالاً وفتكاً ضد المعارضين السياسيين وخصوصاً في البلدان التي صُنِفت على أنها تفرّخ الارهاب، و أنها أوكار نشطة لخلايا إرهابية. لاشك أن تساهل الفقيه في تسرب بعض مفردات العنف عبر قناة (الاصلاح)، وحتى اللغة المواربة التي استعملها في التأكيد على مبدأ الدفاع عن النفس واستعمال السلاح لأغراض دفاعية لم تكن معزولة عن سياق الرؤية العامة التي تبناها الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص من المنتمين للتيار السلفي بما في ذلك الجناح المعارض فيه.

إن التسامح في استعمال مفردات هي من مشتقات لغة العنف أو تحمل بعض سماتها قد مكّن المتربصين به من النيل منه وبسهولة، باللجوء الى قانون مكافحة الارهاب.. ثم جاءت قصة المؤامرة المزعومة لاغتيال ولي العهد الامير عبد الله، والاتهام الذي وجّه للفقيه بالضلوع في المؤامرة بالتعاون مع ليبيا، لتضع الفقيه في مواجهة حتفه.. كانت رواية الاغتيال طعماً مبيّتاً للفقيه منذ شهور وهو ما لم يلتفت اليه كثيراً، ولكنه الطعم الذي بلعه الفقيه أو دّس إليه كان مقدمة لضربه.

تحدث البعض عن وقوع الفقيه ضحية لتواطئات سرية بين الكبار، وقيل بأنه خضع لعملية ابتزاز واستغلال من قبل بعض الاجهزة الاستخباراتية العربية والغربية، الا أن ذلك، وإن حصل، لم يتم دون توفر ذريعة أعان الفقيه على تقديمها لخصومه.

السؤال المطروح الآن: هل انتهى الفقيه سياسياً؟ وهل أن اغلاق محطته، نافذته شبه الوحيد على الداخل والعالم قد يؤدي الى انغلاق أفقه السياسي في التغيير؟ وهل سيواجه خطر التسليم للسلطات الفيدرالية الاميركية بتهمة الضلوع في نشاطات تنظيم القاعدة؟ وهل تقدم بريطانيا على نفيه خارج الحدود بنفس التهمة؟

كلها أسئلة مفتوحة، تحت طائلة قانون مكافحة الارهاب، فهذا القانون يكاد يجير كل إجراء، فهو يعلو فوق تشريعات حقوق الانسان وحرية التعبير، مادام يتعارض مع مصلحة قومية للبلد المضيف. ولعل التدابير الاولية التي إتخذتها السلطات المالية البريطانية بتجميد الحساب البنكي لقناة الاصلاح تنذر بقائمة أخرى من الاجراءات الصارمة التي قد تؤدي الى نهاية غير سعيدة لحركة الفقيه.

ومهما يكن، فإن الواقع الموضوعي يخبر بأن الفقيه ـ المعارضة والظاهرة معرّضة على الدوام وفي ظروف اخرى مشابهة للتفسخ، إذ لا يتطلب زوالها وتلاشيها أكثر من تنحي الفرد بمحض ارادته او تنحيته بوسائل أخرى من بينها قانون مكافحة الارهاب وصولا الى زوال الحركة برمتها.

قد يدخل الفقيه دوّامة التسويات السياسية والأمنية، التي تؤدي الى تغييبه سياسياً وتبقي عليه كفرد، وقد يعيد تقويم حركته بغرض العودة في هيئة أكثر نضجاً والتصاقاً بالواقع.. فما هو رهانه القادم، يظل سؤالاً مطروحاً بانتظار الايام وما تسفر عنه من نتائج وتداعيات بالنظر الى قضية تورطه في مخطط اغتيال ولي العهد وتهمة الارتباط بشبكة تنظيم القاعدة.



## هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

# الهيبة المصادرة

حركة التغييرات في أجهزة الدولة تأخذ في هذه المرحلة شديدة الاضطراب أشكالاً متضاربة، فبين ما يمكن وصفه بانفتاح فكري في الداخل، يجنح بعض اطراف العائلة المالكة الى تعزيز مكانة المؤسسات التقليدية التي ساهمت جنباً الى جنب المؤسسة السياسية في تعزيز أركان السلطة، فالعبور الى المستقبل في هذا البلد يتم عن طريق الجمع بين الاضداد، أو ما يعتقد بأنها مزاوجة بين التقليدية والحداثوية، بالرغم من أن هذا الجمع قد لا يؤدي اكثر من وظيفة تأمين طريق العبور ولكنه لا يؤسس لمرحلة جديدة مستقرة، فالتوجهات المتضاربة تنتج في نهاية المطاف أزمات أخرى من جنسها، ما لم يتم تأثيث المرحلة برؤى وأفكار وتطلعات تتناسب وتنجسم مع المتغيرات الداخلية والخارجية. فالسعودية التي أسست بنيانها السياسي والثقافي والديني على خلفية الاحتكار التام لكل مصادر التوجيه والقوة، نجت من أزمات كيانية في مراحل سابقة، وفي واقع الأمر ان الأزمات جرى ترحيلها الى المستقبل، التي تفجّرت دفعة واحدة في السنوات الاخيرة.

هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واحدة من البنى التقليدية التي جرى تثميرها منذ نشأة الدولة لجهة إشاعة خطاب السلطة والاضطلاع بدور الضابط لمتغيرات شهدتها الدولة خلال مرحلة التحوّل، وبخاصة منذ البدء برامج التحديث، وربما نجحت الدولة في تحقيق أكبر إنجاز عبر تحييد تأثيرات التحديث الثقافية والايديولوجية، ولكن تيار التحديث الجارف أحبط مفعول الوظائف المقررة للهيئة. بيد أن العائلة المالكة تصرّ على إعادة تفعيل دور الهيئة ضمن عملية الانتقال الحالية.

عملية التفعيل لدور الهيئة تتم في أتون مظاهر التذمر المتنامية ضد الهيئة، بفعل اقترافات رجالها لكثير من المخالفات الصريحة التي بلغت حداً يتجاوز خصوصيات الافراد الى اختراقها.. يتزايد الحديث عن إعادة تنظيم هذه المؤسسة التي توصف بالشرطة الدينية، وتعزيز دورها في المجتمع. فقد تم تخصيص ميزانية مرتفعة لهذه المؤسسة بنسبة ٦ بالمئة أي بإجمالي ٣٥١ مليون ريال، كما تم إحداث ٥٧٧ وظيفة جديدة. تطوير نشاطات الهيئة تمثل في زيادة الجرعة التكنولوجية، وانشاء مقار جديدة لفروع الرئاسة واستيعاب موظفين جدد بمؤهلات جامعية اضافة الى زيادة الرتب والمرتبات، ولكن ما يلفت الانتباه في هذه الزيادة أنها تأتي في سياق انتقادات واسعة لدور المؤسسة الدينية السعودية التي كان من المنتظر تخفيض دورها في الشؤون الاجتماعية والأمنية والسياسية عوضاً عن زيادة درجة تغلغلها.

قد تنزع العائلة المالكة الى اعادة طلاء صورتها الدينية في الداخل تحت تأثير الضغوطات المتزايدة من قبل التيار الديني السلفي، الذي شعر بخطر الانفكاك بين الحليفين الاستراتيجيين نتيجة التدابير الشكلية التي طالت المناهج الدينية وفرض قيود صارمة على نشاط الجمعيات الخيرية، في مقابل إتاحة هامش من الحريات الفكرية والدينية لجماعات أخرى ظلت مهمشة لعقود طويلة في الحجاز والجنوب والمنطقة الشرقية. وعلى أية حال، فإن التوجهات داخل العائلة المالكة تبدو متباينة بخصوص طريقة التعامل مع المؤسسة الدينية الرسمية، فبينما يصرّ جناح وزير الداخلية على تعزيز دور المؤسسة الدينية، وعلى وجه التحديد هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تلعب دوراً معاضداً للجهاز الامني، وتحظى بإهتمام وزير الداخلية شخصياً، فإن جناح ولي العهد يحاول أن يطوّر صورة للمملكة في الخارج تقوم على التسامح الديني، والانفتاح على الغرب، واحترام الحريات العامة وتأكيد الخصوصية في أشكالها المختلفة. بيد أن تباين وجهات النظر لا يتنافى مع إجماع كافة الاطراف داخل العائلة المالكة على ضرورة تعزيز التحالف التاريخي والمصيري بين المؤسستين الدينية والسياسية.

قد يفهم من تطوير نشاط هيئة الامر بالمعروف على أنه محاولة لعقد توازن من نوع ما مع سلسلة تطورات اخرى تقوم بها العائلة المالكة لجهة الامساك بخيوط اللعبة الداخلية، وهذا يندرج في إطار التسويات الداخلية التي بدأت العائلة المالكة في إعتمادها كنهج في هذه المرحلة بالذات، بفعل المتغيرات الداخلية والدولية، ولكن هذا النهج وإن حقق بعض الرضى لبعض الاطراف فإنه لا يزال غير فاعل بدرجة كافية، رغم أن خيارا كهذا يظل الأكفأ من حيث قدرته على التعاطي مع مجتمع تعددي، لم تكتمل فيه شروط عملية الاندماج والتكامل.



إبراهيم الغيث: الهيبة الى أين؟

ثمة تركة ثقيلة من أخطاء الماضي تضغط بشدة على صانعي القرار في هذا البلد، وتعد هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر جزءا من التركة.. وربما حان الوقت لتقويم إجمالي وشامل لجميع انشطتها، فالادوار التي مارستها في السابق قد ساهمت الى حد ما في تعزيز وإستتباب السلطة بدرجة أولى، ولكن ظروف المرحلة الراهنة تتطلب قرارات حاسمة بخصوص عمل الهيئة وربما وجودها، أو تحويلها الى مؤسسة أهلية تمارس عملاً ثقافياً توعوياً بصلاحيات متوازية مع المؤسسات الثقافية والاجتماعية الاخرى. إن بناء مؤسسات المجتمع المدني يستدعي وجود فرص متكافئة، وصلاحيات متوازية من أجل تحقيق توازن فعال في الانشطة الاهلية.

قد تنجح الحكومة في استيعاب الانشطة الاهلية او حتى تشويه مجالات عملها، ولكن بالتأكيد ستخفق في كبت الميول المتنامية نحو الانخراط الكثيف لدى جماعات عديدة في هذا البلد في الشأن العام، فما كان حكراً على مؤسسات وثيقة الصلة بالدولة بات غير مقبول من الناحية العملية. فالتمأسس كحاجة ملحّة شديدة لدى كثير من الجماعات تأخذ أبعاداً معقدة وعديدة، وبموازاة التعزيزات التي تقوم بها العائلة المالكة في مؤسساتها الدينية والاعلامية والثقافية، هناك في مقابلها أصرار على بناء مؤسسات أهلية مستقلة تضاهيها، وإن لم تكتسب صفة القانونية، فما عادت الاخيرة تقف حائلاً أمام الرغبة الجامحة نحو التمأسس.

قليلة هي التغييرات الحاصلة في مجال العمل الاهلي، وبخاصة في موضوعة حقوق الانسان والحريات الفكرية وتبقى الدولة ملزمة بإرساء أسس المجتمع المدني على قاعدة مختلفة، أي الحرية للجميع، ووضع تشريعات كفوءة لحماية حقوق الانسان.

كسر التابو

# مجتمع الإنترنت السعودي

منذ دخول الانترنت الى المجتمع السعودي ثم انتشاره بوتائر متسارعة أصبح هناك اهتمام خاص بانعكاسات هذا المتغير الاتصالي على الواقع الاجتماعي السعودي، فقد أصبحت الحدود المغلقة في الداخل معدومة في عالم الانترنت الذي يسمح لعدد كبير من الافراد السفر الى أرجاء العالم عن طريق هذه الشبكة، والتعرف على ثقافات وحضارات وقيم وهكذا مسالك ومشارب متضاربة.. وبالرغم من القيود الصارمة المفروضة على الشبكة والرقابة المشددة على المواد المبثوثة عبرها، الا أن مرتادي النت في السعودية أصبحوا متمرسين في تخطي الحواجر الحاجبة عن مواقع محظورة سواء كانت سياسية او فكرية او حتى مخلة بالقيم الدينية والاخلاقية والانسانية. فلا غرابة ان يكون مجتمع الانترنت السعودي وهو الأكبر عدداً في مجتمعات الانترنت في الشرق الاوسط متمرساً في صناعة بدائل لتجاوز الحجب.. بل قد يكون المنشغلون بمزاولة عمليات القرصنة في السعودية هم الأكثر عدداً والأشد تأثيراً من حيث قدرتهم التخريبية لمواقع الغير.

الانترنت كما الموبايل ومنتجات تكنولوجية أخرى ذات طبيعة اتصالية تتحول الى موضوعات مثيرة للجدل، ليس كونها تتعارض مع التكوين الثقافي التقليدي لمجتمع المملكة، ولكن لأن استعمالها غير القانوني من قبل بعض الافراد يحيل منها قضية متفجّرة.. فما زالت تداعيات قصة البرجس سيئة الصيت حاضرة في الذاكرة الشعبية، ومازالت كاميرا الموبايل تثير حساسية بالغة لدى الكثيرين، بفعل الاستعمالات الهابطة لهذه الخدمة.. بالرغم من أن هذه الخدمة قد دخلت الى مجتمعات عديدة في منطقة الخليج فضلاً عن مناطق أخرى من العالم دون أن تحدث ضجيجاً كالذي أحدثته في بلد كالسعودية، التي بات كل متغير عصري يحدث فيها حراكاً من نوع ما، وكأن الصدام بين الاصالة والمعاصرة يشوّه أحدهما الآخر. يبقى القول، أن تأثيرات الانترنت على المجتمع السعودي حظي بإهتمام الباحثين، فهذه الخدمة أصبحت مرآة عاكسة لتحولات المجتمع.

رسالة الماجستير التي قدّمها محمد عبد الله بن علي المنشاوي الطالب في كلية الدراسات العليا قسم: العلوم الشرطية تخصص: القيادة الأمينة بعنوان (جرائم الانترنت في المجتمع السعودي)، تناقش حجم ونمط أكثر جرائم الانترنت شيوعاً بين مستخدي الانترنت في المجتمع السعودي وخاصة فيما يتعلق بالجرائم الجنسية، وجرائم الاختراقات، والجرائم المالية، وجرائم انشاء أو ارتياد المواقع المعادية، وجرائم القرصنة، مع تحديد أهم سمات وخصائص مرتكبي تلك الجرائم.

توصلت الرسائل بناء على عدة استبيانات أعدّها المنشاوي الى نتائج بعضها لا يمثل علامة فارقة حقيقية في المجتمع السعودي، من قبيل ارتياد المواقع الاباحية والتي حددها المنشاوي بنسبة ٥٤.٣ بالمئة، وهي نسبة تعد معتدلة بالنظر الى الانتشار الواسع النطاق لهذه المواقع على شبكة الانترنت وسهولة الوصول اليها بالرغم من الرقابة الصارمة عليها وحجبها، فما يعرف بـ (البروكسي) أو البوابة التي تسمح بالدخول الى هذه المواقع، اضافة الى الكبت الاجتماعي والجنسي قد يدفع ببعض روّاد الانترنت الى الدخول لمواقع إباحية، شأنهم في ذلك شان كثير من مرتادي الانترنت في بلدان عديدة، وان كانت النسبة المعلن عنها تكون خاضعة لهامش الخطأ، الذي تتفاوت مساحته بحسب طبيعة العينة المختارة في الاستبيان.. ففي قراءة متطرفة صدرت مؤخراً تفيد بأن ما يربو على ٩٠ بالمئة من رواد الانترنت السعوديين يتصفحون مواقع إباحية، وهي نسبة بالتأكيد مبالغة بل ومغلوطة، مهما قيل عن حجم المرتادين لمثل هذه المواقع.

وعلى أية حال، فليس هذا المهم في استخلاصات الدراسة، فهناك جوانب اخرى على درجة كبيرة من الاهمية منها عمليات الاختراق على المستوى الفردي والحكومي والتجاري وحتى على المستويات الاقليمية والعربية والدولية، وهي ظاهرة وإن كانت ذات طبيعة عالمية، الا أن المتخصصين في اختراق المواقع (او ما يعرف بالهاكرز) في السعودية يمارسون ذلك أحياناً امتثالاً لاملاءات دينية، فيما يعرف بـ (الجهاد الالكتروني)، حيث يقوم أشخاص مسلّحون بفتاوى دينية صادرة عن بعض العلماء السلفيين، بجواز اقتحام بعض المواقع المصنّفة في قائمة مواقع الشرك والضلال والتي تبيح لبعض خبراء الانترنت بالقيام بتدمير مواقع الغير وباختراق حواسبهم الآلية وسرقة او العبث بمحتوياتها، كما حصل أخيراً للكاتبة الصحافية وجيهة الحويدر التي تعرّض بريدها الالكتروني لعملية اختراق عن طريق ايميل مسجّل بإسم الدكتور تركي الحمد وقد أدّت العملية الى العبث بمحتويات بريدها الالكتروني.

الملفت للانتباه في رسالة المنشاوي هو إطلاق وصف (المعادية) على مواقع دينية لا تنتمي الى المذهب السلفي بما فيها المواقع السنية، دع عنك الشيعية، أو ديانات أخرى كالنصرانية واليهودية والبوذية والهندوسية، فإطلاق صفة (المعادية) تبدو مثيرة للغرابة، خصوصاً وأنها مواقع تعبّر عن معتقدات أصحابها شأنها في ذلك شأن المواقع السلفية التي تعبر وبطريقة متطرفة عن أفكارها. ومن الغريب أيضاً، أن يصنّف معد الرسالة الاشتراك في مواقع دينية غير سلفية في قائمة الجرائم، مع أن كثيراً من المشاركين من مرتادي المواقع الدينية غير السلفية إنما يشاركون بدافع ديني وفق مبدأ (الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) وبهدف دحض حجج الآخر ومعتقداته، وليس بغرض الاطلاع وفهم الآخر دينياً، كما هو حال عدد كبير من السلفيين الذين يشاركون في سجالات دينية ومذهبية لنشر العقيدة الصحيحة!! وبهذا فما يعتبر بحسب تصوّر الطالب النمشاوي جريمة هو توصيف متطرف، ويعكس خلفيته الفكرية المنغلقة، بل ويعكس الرؤية الحكومية السياسية، وقد ينسحب هذا على تحليله وطريقة إعداده للاستبيانات وبما تنطوي عليه من توجيه غير مباشر للمشاركين في الاجابة على الاستبيانات.. نذكر هنا أن عدة استبيانات تم توزيعها خلال هذا العام، وتضمنت أسئلة حول موضوعات محددة وغير محايدة تستهدف الوصول الى نتائج تتوافق مع رغبة معدي الاستبيانات، من قبيل الدخول الى مواقع مناهضة لعقيدة السلف الصالح، أو الدخول الى مواقع مصنّفة في خانة الاعداء السياسيين والفكريين.

إن ما توصل اليه معد الرسالة من تشخيص لسمات وخصائص مرتكبي الجرائم والمخالفات على شبكة الانترنت تبدو متثيرة للاهتمام، والاكثر أهمية هو طبيعة تلك الجرائم والمخالفات والتي حددها في جرائم الاختراقات لمواقع الافراد والجماعات والحكومات والمؤسسات الخاصة ومن ثم الجرائم المالية من تزوير وسرقة أرقام بطاقات الائتمان الى جانب الجرائم الاخلاقية والفكرية، وهي تلمح الى إتجاهات تحوّل تستحق المزيد من الاهتمام والبحث في مستقبل هذا المجتمع.

### أزمة المنامة ـ الرياض ومستقبل مجلس التعاون

# إنهدام الجدار الأخير

كان مألوفاً بين دول مجلس التعاون الخليجي وقوع خلافات صغيرة أو كبيرة منذ قيام هذه الكيانات في القرن الماضي، وظلت المشاكل الحدودية واحدة من محرّضات الخلاف بين السعودية (التي توصف في الادبيات السياسية والاعلامية بأنها الاخ الاكبر او الجار الأكبر) وجيرانـــهـــا في مجلس التعاون الخليجي. وحدها البحرين التي احتفظت بعلاقات متينة مع السعودية طيلة الفترة السابقة من عمر المجلس منذ نشأته في ديسمبر ١٩٨١، فقد ظلت البحرين، البلد الأفقر بين بلدان الخليج الغربي، مصنّفة كحليف استراتيجي مع السعودية داخل المجلس، وكانت المنامة ملتزمة الى حد التطابق بممليات السياسة السعودية طيلة السنوات الماضية، وهو ما تدركه بقية اعضاء المجلس تماماً. ويعود السبب في خضوع دولة البحرين الى نوع من المحاباة السياسية الدائمة أنها تعتمد في مصادر دخلها على ما تقدمها دول الخليج الأخرى مثل الامارات والكويت والسعودية على معونات مالية او عينية لهذا البلد، حيث تمثل نسبة المساعدات التي تقدمها دول الخليج ما يربو عن ٦٠ بالمئة من مصدر الدخل السنوي للبحرين. وهذا بلا شك قد ساهم في تكبيل الارادة السياسية البحرينية التي ترى بأنها مضطرة للتعامل بدرجة كبيرة من الحذر والتوافقية من أجل المحافظة على استقرار واستمرار مصادر الدخل.

لقد حاولت البحرين أن تحقق قدراً كبيراً من التوازن والاستقرار في علاقتها مع السعودية ودول الخليج الاخرى، ولكن الخلافات التي نشبت داخل دول المجلس بين السعودية وقطر الى جانب التوترات المستترة بين السعودية والكويت أدخلت البحرين في معادلة توازن صعبة، وكانت تتطلب منها مواقف من نوع آخر تبقي على التوازن المطلوب لضمان استقرار علاقاتها ومصالحها داخل المجلس. وعلى أية حال، فإن معادلة المصالح تظل حاكمة دائماً حتى بين الدول الأشد تحالفاً في العالم، وهذا ما حصل في العلاقات السعودية البحرينية والتي دخلت في مرحلة جديدة من الوعورة والتذبذب منذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في سبتمبر الماضي.

فقد بدأت اولى بوادر الخلاف في قمة الدوحة التي انعقدت في يومي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من ديسمبر الماضي، حيث ان مقاطعة عاهل البحرين وولي العهد لم تكن متصلة بالخلافات التقليدية بين المنامة والدوحة أو حتى الخلاف السعودي القطري بموضوعاته المعروفة (الحدود، وقناة الجزيرة، والهيمنة السعودية على المجلس)، رغم ان المعلن عن خلفية قرار الامير عبد الله بعدم حضور القمة كان (بسبب الموقف العدائي (حيال الرياض) والذي تتنباه قناة الجزيرة الفضائية القطرية)، وهو صحيح جزئياً الا أن حالة الاحتقان التي تعيشها العلاقات السعودية البحرينية كانت أيضاً سبباً لاحجام قيادتي البلدين عن الجلوس على مائدة واحدة، ما لم تقم البحرين بتقديم تفسيرات واضحة ومقنعة للرياض بخصوص اتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها البحرين مع الولايات المتحدة في شهر سبتمبر الماضي.

لقد أغضبت هذه الاتفاقية السعودية الى حد أن جريدة الرياض وصفتها في افتتاحيتها بعنوان (زوبعة في القمة الخليجية) بأنها (إنفلات حقيقي) داخل مجلس التعاون.. محرّك ذلك كان بطبيعة الحال هو موقف البحرين المفاجيء بالنسبة للسعودية، فلم تكن الاخيرة تتوقع أن تخرق البحرين معادلة الاخ الأكبر، بالنظر الى المصالح التي تربطها بالرياض. كان كسر المنامة لهذه المعادلة بمثابة انهيار الجدار الاخير في مجلس التعاون، حيث بات اعضاؤه متحررين من الضغط المعنوي الذي فرضته السعودية على دول الخليج الغربي. وقد قيل عن خطوة البحرين بأنها تكشف عن (طغيان المصالح الخاصة على المبدأ المتفق عليه بين دول مجلس التعاون الخليجي) على حد جريدة الرياض، بل اعتمدت الاخيرة مثال البحرين في توقيعها لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة لتشكيل تصوّر عام عن مجلس التعاون، حيث ذكرت الجريدة بأنه (في مجلس التعاون نلف وندور على قضية التعاون وكأنها تعويذة تصلح للمؤتمرات والتوصيات والقاء الخطب الرنانة لكنها فاقدة الهدف حين تصبح الاتفاقات مع الدول الخارجية اهم من التعهدات والمواثيق الموقعة من قبل الاعضاء).

**إضطرت البحرين للتعامل بحذر داخل مجلس التعاون لضمان استمرار المساعدات المالية**

وعلى أية حال، فإن ما قامت به الحكومة البحرينية يعتبر خطوة إختبارية من أجل العيش بصورة مستقلة، فالاستقلال بالنسبة لدولة تجد نفسها مضطرة دائماً لتقديم تنازلات لدول داعمة وإن كان على حساب سيادتها يفرض نفسه كهاجس دائم ومباشر لدى القيادة السياسة البحرينية، ولربما كان اعتماد الاخيرة لسياسة الانفتاح على الخارج وتشجيع الاستثمار الاجنبي في البحرين يستهدف بدرجة أساسية الى جانب انعاش الاقتصاد الوطني البحريني وتسوية مشكلات عديدة تنموية واجتماعية، هو تشكيل قاعدة اقتصادية صلبة صالحة لارساء نظام اقتصادي فاعل، كما حصل في إمارة دبي.

ليس الأمر متوقفاً عند حد خرق التشريعات الخاصة بمجلس التعاون، ولا تجاوزاً لمبدأ التعاون بين الدول الست الاعضاء في المجلس، فقد خرقت قطر والكويت اتفاقيات سابقة أشد حساسية من بينها توقيع اتفاقيات دفاع استراتيجي مع الولايات المتحدة وبناء قواعد عسكرية للجيش الاميركي في هاتين الدولتين، فضلاً عن الاتفاقيات الثنائية في مجالات مختلفة عقدتها الولايات المتحدة مع دول المجلس، فلماذا تصبح البحرين وحدها المطالبة بالالتزام الحرفي والصارم والكامل باتفاقية التعاون، أو توصم خطوتها الاخيرة بالازدواجية؟.. في حقيقة الأمر، أن خطوة البحرين لم تكن متوقعة وهي البلد الوحيد الذي تمارس السعودية عليه سلطانها وهيمنتها، كانت مفاجئة هي خطوة البحرين لأنها غير مؤهلة في نظر السعودية للقيام بها كونها تتطلب جرأة وتضحية بمكاسب ليس غير السعودية قادر على ضمانها. هذا التصور في حقيقته ينطوي على نزعة تسلطية شديدة كونها تقوم على إبقاء البحرين مقيّدة وتحت تأثير ضغط الحاجة الي المساعدات المادية السعودية والخليجية عموماً، فيما تجهل العائلة المالكة في السعودية وهكذا الكويت وقطر بأن البحرين شأنها شأن دول العالم بأن لها رغبة شديدة في الاستقلال وحفظ الكرامة الوطنية وصيانة السيادة، وخصوصاً في مقابل الدول المجاورة، فقد ظلت البحرين كإقليم مخترق السيادة بالنسبة للسعودية الى درجة أن عربات وسيارات الحرس والجيش السعودي كانت تخرق السيادة

الترابية البحرينية بصورة مستمرة، دون انتظار إذن من القيادة السياسية او العسكرية البحرينية، فضلاً عن أن واقع الحال في البحرين يحكي عن حقيقة الاختراق السعودي للسيادة البحرينية، فأن تكون البحرين حرّة في صناعة قراراتها الاقتصادية والسياسية يعتبر منبهاً مدوياً كونه يمثل تجاوزاً خطيراً لنظام الهيمنة السعودي، ولذلك فإن وصف (إنفلات حقيقي) هو بالضبط ما يكشف عن روٌية السعودية وموقفها حيال الخطوة البحرينية.

في رد فعل على الخطوة البحرينية، رفضت السعودية فتح ملف التكامل الاقتصادي في قمة الدوحة ما لم يتم التوصل الى حل للخلاف حول اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.. ومن الضروري الاشارة الى أن الرياض تعتبر المتضرر الأكبر من اتفاقية التجارة الحرة، والسبب في ذلك هو تدفق بضائع رخيصة الى الاسواق السعودية عبر الجسر الرابط بين البحرين والسعودية بما يحدث اهتزازاً عنيفاً فيها. كانت السعودية تصرّ على تجميد البحرين لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة رغم ان مثل هذا الطلب غير قابل للتنفيذ، ولكن الرياض كانت تنتظر من ملك البحرين القدوم الى الرياض لشرح وجهة نظره وتقديم تعهد أدبي بالالتزام بشروط السعودية في حال بدء تنفيذ الاتفاقية التجارية بين المنامة وواشنطن، والذي قد يلجيء السعودية الى فرض نظام حواجز جمركية ضد الواردات على السلع الاجنبية القادمة من البحرين. وبطبيعة الحال، فإن الاعفاء الجمركي الذي قدّمته البحرين للبضائع الاميركية يشكل استغلالاً غير مباشر لاتفاقية الاتحاد الجمركي الخليجي والذي بموجبه يجعل البحرين ممراً سهلاً للبضائع الاميركية الى السعودية وباقي دول الخليج وهذا يشكل تهديداً جديّاً للاسواق الخليجية عموماً وللسوق السعودية بوجه خاص.

البحرين التي تحاول الافادة من انجازات العولمة عن طريق الانفتاح تجد في الاتفاقيات التجارية مع الولايات المتحدة فرصة تاريخية قد تنقلها الى مرحلة إنفراج اقتصادي وتمنحها فرصاً تنموية واستثمارية غير قابلة للتكرار، ولذلك فهي تحاول الافادة من منجزات العولمة وهكذا من التسهيلات التي وفرتها اتفاقيات مجلس التعاون ولاسيما الاتحاد الجمركي.

ما تأخذه السعودية على البحرين في خطوتها مع الولايات المتحدة كان موضع اتفاق بين دول خليجية أخرى داخل المجلس والتي بدأت بالتفاوض في عقد اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة على غرار البحرين، ومع ذلك لم ينل هذا الموضوع إهتماماً لدى القيادة السعودية بمثل اهتمامها بموضوع الاتفاق التجاري بين البحرين والولايات المتحدة، والسبب في ذلك أن الاتفاق الاخير يشكل ضرراً مباشراً وفورياً للاقتصاد السعودي، وثانياً أن الاتفاق بحد ذاته بداية لنهاية حاسمة وقاطعة لعلاقات السيطرة التي حكمت المنامة والرياض. فالانفتاح والشراكة بوصفها مفردات رسالة البحرين الى العالم تفهمها السعودية على أنها تجاوز لحدود الهيمنة وانفصام لعرى التعاون الاستراتيجي بين دول المجلس، ولا سيما بين المنامة والرياض.


العلاقات السعودية البحرينية الى أين؟

في الواقع، أن الخطوة البحرينية كانت موضع إعجاب دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى باستثناء السعودية بطبيعة الحال، سيما تلك الدول التي تميل الى اعتماد التفاوض الثنائي كوسيلة لتحقيق المصلحة، وهذا ما تقوم به الكويت وقطر بصورة علنية وان كانت الامارات وعمان هما قد خرقا مبدأ التفاوض الجماعي كوسيلة لتحقيق المصلحة المشتركة منذ سنوات بعيدة، وأنهما ملتزمان بما يتم الاتفاق عليه في موضوعات محددة دون انسحابها على غيرها.

هل حقاً أن الاتفاق التجاري البحريني الاميركي سيؤدي الى نسف تام للتكامل الاقتصادي الخليجي، يظل سؤالاً مشروعاً ولكنه بالتاكيد ليس على خلفية اتفاق البحرين مع الولايات المتحدة ولكن لأن هذا الاتفاق سلّط ضوءاً كثيفاً على توجهات أعضاء دول المجلس في المرحلة الراهنة، ورغبتها في الدخول ضمن اتفاقيات تجارية ذات أبعاد دولية وان كانت هذه الاتفاقيات ستؤدي الى نسف عملية التكامل

## اعتماد البحرين سياسة تشجيع الاستثمار الاجنبي يستهدف بناء قاعدة اقتصادية تخفف من التبعية للسعودية

الاقتصادي بالمعنى الذي حددته سجّلات قمم مجلس التعاون الخليجي.

لاشك ان المشروع الاقتصادي الخليجي يواجه تحديات خطيرة تصل الى درجة احتمال انهياره بالكامل، ولكن هذا الانهيار سيكون مرتبطاً بعجز قيادات مجلس التعاون عن التعاطي مع ممليات العولمة وتحدياتها، وعلى قدرة هذه القيادات في تطوير بدائل للتعاون الاقتصادي تكون على درجة من الكفاءة والفعالية بحيث تنجح في تحييد الآثار السلبية للعولمة.

من الغريب أن اتفاقية الاتحاد الجمركي التي تم التوقيع عليها في قمة ٢٠٠٣ ظلت تواجه عقبات كثيرة وأن الدول الخليجية فشلت في احتواء مشاكل تطبيق الحماية الجمركية المفروضة من قبل الدول الاعضاء على منتجاتها المحلية بعد تقديم كل دولة قائمة بالمواد التي لن تخضع للاتحاد الجمركي. وفي الواقع ان باقي الاتفاقيات المتصلة باتفاقية الاتحاد الجمركي بقيت هي الاخرى متعثرة ودون اتفاق حاسم ونهائي منها تقاسم العائدات الجمركية، وهكذا مشروع لمنع إغراق السوق بالسلع وغيرها، ولذلك لا عجب ان تكون التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي منخفضة الى ١٠ بالمائة من حجم التجارة لكل دولة.

ان الاصرار السعودي على مركزة الاقليم الذي تعيش فيه دول مجلس التعاون باعتباره صاحب الاولوية في المصالح، وأن اي اتفاق يجب أن يضع في حسابه الاقتصادي مصلحة دول المنطقة أولاً قبل مصلحة الدول الاخرى، هذا الاصرار ليس اكثر من تأكيد على مركزية السعودية في الاقليم، وخصوصاً بالنسبة للبحرين التي شقت غبار الاخ الأكبر من أجل تجسيد رسالتها في الانفتاح والشراكة.

غياب ولي العهد السعودي عن قمة المنامة، والتي عقدت في ٢٠ و٢١ كانون الأول / ديسمبر، كان رسالة احتجاج غير مباشرة للقيادة البحرينية، وموقف ضاغط عليها من اجل اعادة النظر في اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.. البحرين اكتفت بمجرد زيارة اخوية روتينية قام بها ملك البحرين الى الدمام بالمنطقة الشرقية والتقى خلالها بولي العهد حاول خلالها تطمين القيادة السياسة السعودية حول بنود الاتفاقية التجارية مع الولايات المتحدة، مع أن التدابير التي فرضتها القيادة السعودية من قبيل وقف المعونة المالية او تعديل نظام المقاسمة لحقل ابو سعفة والتي كانت بموجبه تمنح السعودية حصة مميزة لدولة البحرين، هي دون شك تدابير صارمة ومضرّة بالاقتصاد البحريني.

ومهما يكن، فإن البحرين قد خطت الخطوة الاولى الرئيسية نحو فك الارتباط مع الجارة الكبرى، وبالتالي فك طوق الهيمنة على سيادتها واستقلالها فهل تبدأ بالبحرين نهاية البداية لمجلس التعاون ليعود المجلس كما بدأ اول مرة من المنامة.



### الأشراف في مكة المكرمة

# الحجاز وإمارة مكة

من الصعوبة تحديد بداية ونهاية حدود الحجاز بدقة، فالاسم قد أطلق في مختلف الازمان على مجموعة مختلفة من الولايات والمشيخات، وأطلق عليها في فترة ما مملكة الحجاز، وببساطة شديدة فإن الحجاز يعني في العربية (الحاجز) أو (الحد) ويشير الى الجرف العالي الذي يرتفع كالحائط خلف مكة ويسير موازياً للساحل حتى حدود اليمن، وبالنسبة للبدو تعني الحجاز عندهم المنطقة الجنوبية وأخذ الاسم فيما يتسع ليشمل المنطقة الواقعة الى أقصى الشمال والمحاذية الى حدود الأردن الحالية.

وعند حدودها العديمة المعالم تتلاشى الحجاز داخل صحراء النفوذ الكبرى وهضبة نجد المترامية الملتهبة وجبال الجنوب الوعرة. وعلى أية حال، فإن وسط الحجاز هو الذي اعطاه أهميته التاريخية والعالمية. حيث تقع فيه أقدس مدينتين إسلاميتين هما مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويعتبر مأثرة عظيمة ظهور تجمعات سكانية في هذه المنطقة المقفرة ذات الطبيعة القاسية. مع ذلك انتعش هذان المركزان مدة ألفي عام. كانت هذه التجمعات في بداية الأمر عبارة عن واحات تنبع من صخورها البازلت السوداء عيون ماء حيث تستريح عندها القوافل وهي في طريقها من أرض التوابل في جنوب الجزيرة العربية الى مصر وبلاد الشام وتنتشر مدن الحجاز المحصنة وترتبط ببعضها بقوافل الجمال المحملة مثل حبات خرز على خيط مسبحة.

لقد أضفى ظهور الاسلام في القرن السابع الميلادي الأهمية للحجاز على مدى الدهر، فقد عزز فرض الحج كركن خامس من اركان العبادة في الاسلام الأهمية السياسية والاقتصادية لهذا الجزء من ساحل البحر الاحمر.



الشريف شرف بن عبد المحسن الحسيني البركاتي قائم مقام مكة المكرمة

أصبح المتحدرون من نسل الرسول محمد صلى الله عليه وسلم أي الاشراف بالعرف هم حماة الحرمين الشريفين بالوراثة. وهم يرجعون الى إبنته فاطمة رضي الله عنها وزوجها علي كرم الله وجهه. ورغم ان للرسول ذريّة من الذكور إلا أنهم ماتوا وهم صغاراً لذلك استمرت ذريته من خلال حفيده الحسن رضي الله عنه. والاسم العائلي المستخدم للمتحدرين من نسل الرسول صلى الله عليه وسلم هو (الهاشمي) الذي جاء من إسم جد الرسول. ولهذا عرفوا بالهاشميين الذي هو لقب الأسرة الحاكمة حاليا في الاردن.

وقد كان للأشراف دائماً السيطرة على الحجاز وعادة ما يمارسون الحكم تحت حماية قوة خارجية. في البداية وعقب وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ظلت السلطة في الحجاز خلال الفترة القصيرة التي حكم خلالها الخلفاء (حماة الدين والشرائع الاسلامية) في المدينة المنورة. وبعد ذلك انتقل مركز السلطة الى دمشق أولاً مع الأمويين (٦٦١ ـ ٧٤٩م)، ثم الى أبهة البلاط العباسي في بغداد (٧٤٩ ـ ١٢٥٨م). ومنذ انتهاء الحكم العباسي حتى الآن تعرضت سلطة الخليفة الى تحديات كبيرة للسيطرة على المدن المقدسة بما تضفيه من هيبة كبيرة على حاميها. وفي ١٠٣٧م اعلنت الاسرة الشريفية بشخص محمد العلوي أكبر أفرادها، استقلال الحرمين وإنشاء إمارة مكة. وقد تعززت سيطرة الهاشميين على المنطقة بفعل الشخصية القوية للأمير قتادة الذي جاء الى الحكم في ١١٧٤م وقام بتوسيع الامارة شمالاً وجنوباً.

سيطر أبناء الاشراف مدة أربعة قرون بعد قتادة على إمارة مكة حتى واجهوا تحدي الاسرة العثمانية في تركيا. وفي ١٥١٧م بايع شريف مكة الشريف بركات السلطان التركي كخليفة للمسلمين وأهدى اليه مجموعة من الآثار المقدسة كإجلال لسلطته. مع ذلك كانت السيطرة التركية غير مباشرة ولم تحد من حرية الأشراف. والواقع ان الاعانات المالية الجديدة الواردة من تركيا قد مكّنت الأشراف من شراء ولاء البدو وإدارة شؤون الحج. وقد انتهى هذا النظام الذي اعطى الأمير قوة حقيقية مقابل منح السلطان مجد لقب (حامي الديار المقدسة)، نهاية مفاجئة على يد طرف ثالث في عام ١٨٠٣م. ففي ذلك العام خرجت من قلب الجزيرة العربية جماعة أصولية عرفت

بالوهابيين تحت ذريعة تطهير الحرمين من التدنيس والانتهاك، وأطيح بأمير مكة الشريف غالب. ومن المفيد استذكار ان أحفاد هؤلاء الجماعة قد اطاحوا بحكم الأشراف في الحجاز بعد مئة واثنين وعشرين عاماً.

لم يقبل الأتراك أن يمر هذا التحدي لسلطتهم بسلام خاصة في منطقة حساسة كالحجاز حيث يتأكد ضعفهم عاماً بعد آخر طالما تدير قوة أخرى شؤون الحج. استدعى السلطان العثماني حاكم مصر، وهو جندي ألباني محظوظ يدعى محمد علي، لتجهيز حملة وإخضاع الحجاز مجدداً الى الحكم التركي. يرتبط محمد علي نفسه أسوة بأمراء مكة بنوع من الاتحاد المنفلت مع السلطان في اسطنبول، ولكنه كان يضمر طموحات بإنشاء امبراطورية عربية. لذلك قرر في عام ١٨١٣م، وبعد طرد الوهابيين من الحجاز، تعيين مرشحه أميراً على مكة والسيطرة على هذه المنطقة من الجزيرة العربية. فاستغل لتحقيق ذلك الانشقاق الحاصل في صفوف الهاشميين حيث يوجد فرعان متنافسان هما الزيدي وهو الأكبر والعوني وهو الأصغر. تم التخلص بهدوء من غالب وهو من الفرع الزيدي وذلك بسقيه السم في سالونيكا وحل محله أحد أفراد الفرع العوني. ونتيجة انشغال الاشراف بالانشقاقات العائلية الطويلة، أصبح التلاعب بأمراء وفقاً لأهداف القوى الخارجية ممارسة اعتيادية. وبعد ابتداء محمد علي لهذه الممارسة، واجه الأمراء المعينون تحدي الفرع الآخر من الأسرة الهاشمية.

في عام ١٨٤٠، أخفق محمد علي في تحقيق غايته وعاد في الأخير الى الحظيرة التركية. وأعاد السلطان الامارة الى الفرع الأكبر ـ الزيدي ـ حيث كانت لهم الإمارة منذ ١٠٣٧ وبشكل متواصل. وفي ذلك العام أقرّ الأتراك الحجاز كولاية في الامبراطورية وعينوا والياً عليها تدعمه قوة ما تتمركز في المدن الكبيرة. الا ان الحجاز تختلف عن غيرها من الولايات من حيث أنها لا تدفع الضرائب ولا تخضع للتجنيد الالزامي وتستلم إعانات سنوية من السلطان.

وليس من الغريب أن تكون السيطرة التركية على الحجاز غير مباشرة بحكم مصاعب الاتصال بين مكة واسطنبول. لذلك تأتي القوة الفعلية في الحجاز من صراع الإرادات ومكر الوالي أو الأمير مع تدخل السلطان بين مرة وأخرى لتعيين امير جديد من فرع هاشمي آخر. كانت تكتنف حياة الوالي في الحجاز صعوبة كبيرة بحكم الحرارة اللاذعة لمكة المكرمة والرطوبة الشديدة لجدة (والواقع من الضروري تقديم حوافز فورية للموظفين الأتراك من أجل تشجيعهم على الذهاب هناك). هذا دون الحديث عن الصراعات المتواصلة المشحونة بالمكائد مع الأمير. ومن أجل اغراء الوالي للذهاب الى هناك، كان يتم تعيين امير مطيع. من المفترض ان تكون مسؤوليات الطرفين محددة بشكل جيد، حيث يمتلك الأمير السلطة على البدو وشؤون الحج فقط، أما الواقع فإن الأمور كانت غالبا مختلفة عما قدر لها.

كان هذا هو ميدان الصراع المعقد الذي دار فيه الصراع النهائي على السلطة وكسب فيه أمير مكة الحسين بن علي الاستقلال التام للحجاز قبل أن ينتهي الاستقلال الحجازي والحكم الشريفي نهاية مفاجئة. وصراع مثل هذا تعتبر فيه الشخصيات جميعاً ذات اهمية ولعبة فيها النظم غير مكتوبة.

## أمراء مكة من ١٨٢٧ ـ ١٩٢٥

- محمد بن عون (عوني) ١٨٢٧ ـ ١٨٥١
- عبد المطلب (زيدي) ١٨٥١ ـ ١٨٥٦
- محمد بن عون (عوني) ١٨٥٦ ـ ١٨٥٨
- عبد الله بن محمد (عوني) ١٨٥٨ ـ ١٨٧٦ (خلع)
- الحسين بن محمد (عوني) ١٨٧٦ ـ ١٨٧٩ (أغتيل)
- عبد المطلب (زيدي) ١٨٧٩ ـ ١٨٨٢ (خلع)
- عون الرفيق (عوني) ١٨٨٢ ـ ١٩٠٥
- عبد الإله بن محمد (عوني) ١٩٠٥ (توفي في اسطنبول بعد تعيينه مباشرة)
- علي بن عبد الله (عوني) ١٩٠٥ ـ ١٩٠٨ (خلع)
- الحسين بن علي (عوني) ١٩٠٨ ـ ١٩١٦ (أصبح ملكاً على الحجاز في ١٩١٦ حيث ألغيت إمارة مكة. وفي تلك السنة عين الأتراك علي حيدر بن جابر (زيدي) ليحل محل الحسين إلا انه لم يستلم منصبه فعلياً).

## نايف: العنف حلاًل المشاكل

عاد نايف من اجتماع وزراء الداخلية العرب الى البلاد، وقد سبقه محاولة تفجير (وزارته) ومقر القوات الخاصة.

وقد فاجأ الأمير سلطان وزير الدفاع الجمهور السعودي، في سابقة غير معهودة، بأن ذهب الى المطار لاستقبال أخيه الأصغر، في إشارة الى دعمه في مواجهة الجناح غير السديري الذي اتهم نايف بالفشل في مكافحة العنف، رغم المليارات التي تصرف على الأمن وأجهزته ورجاله.

ولعلّ جناح الأمير عبد الله ولي العهد (الضعيف) يدرك بأن من الصعوبة بمكان تغيير نهج العائلة المالكة باتجاه إصلاحي ما لم يظهر الفشل واضحاً للعيان بأن الحلّ الأمني وصل الى أقصى ما يمكنه من حلول. لقد كانت ضربة وزارة الداخلية مؤشراً على فشل سياسة الحل الأمني.. وفشل وزارة الداخلية ورؤيتها للحل، وهي التي ترفض ـ بشخص وزيرها ـ أية إصلاحات سياسية تخفف من وطأة التوتر، وتوفر المناخ المناسب لمكافحة العنف.

لكن نقد الأمير عبد الله قد لا يكون نقداً لمنهج سياسي، أو لمعالجة أمنيّة، بل لخلاف سياسي ضمن العائلة المالكة، وهذا ما فهمه الجناح السديري الذي لازال قابضاً على السلطة منذ ثلاثين عاماً على الأقل.

ما يهمنا أن نعرفه هو رؤية وزارة الداخلية للقضاء على جماعات العنف. هذه الرؤية ناقصة مبتورة وساذجة. وقد لخصها الأمير نايف (٥/١/٢٠٠٤) بعد عودته من تونس بالقول: (أنا قلت ولازلت أقول: إذا لم يتحقق شيئان في بلدنا سيبقى الإرهاب. الأول:القضاء على المنبع ـ المصدر ـ للإرهاب. الثاني: تنقية الأذهان وإسكات من لديهم أفكار شاذة يحملون الإسلام وهم يسيئون له ويأثمون في نفس الوقت). بهذه السذاجة والضحالة والغباء يريد نايف أن يكافح العنف. وجلّ ما يقترحه استخدام المزيد من العنف وإسكات الأصوات. فالقضاء على المنبع يعني المواجهة المسلحة، وتنقية الأذهان تعني القمع الفكري وليس الحرب الفكرية والمواجهة في الرأي.

لا غرو إذن أن يمتدّ العنف ويتعمّق ويتواصل، الى حدّ أن تقريراً أميركياً رأى بأن تنظيم القاعدة في السعودية وصل الى مرحلة الذروة وأن له بين المجندين نحو ٥٠٠–٦٠٠ شخصاً مستعدون لتفجير أنفسهم في مواجهة مع النظام السعودي. ولا عجب إذن أن كل قنوات الإصلاح السياسي تعطلت تحت مطارق الداخلية، وكل الحلول الإقتصادية انهارت تحت ضغط هذا الوزير (الملك غير المتوج) الذي فرض أجندة لا تستقيم مع علم أو دراسة أو فهم. فالعنف لا يكافح بالسلاح فقط، ولا بالقمع الفكري، وإنما بـ (الحرية) و (الإنفتاح) السياسي، ومعالجة الجذور الإقتصادية والإجتماعية التي تفرخ عنفيين. بسبب سياسة نايف نقول للشعب: انتظروا عنفاً أكبر، أعانكم الله!

# هذا زرعكم.. وهذا حصادكم!

فات وقت الإصلاح، أو قارب على الفوات.

لكي تصلح السعودية نفسها (إقتصادياً) تحتاج الى عقدين على الأقل لتحلّ أزمة الإدارة، وأزمة الفساد، وأزمة البطالة، وأزمة الفقر المستشري، وأزمة اللصوص الكبار.

ولكي تصلح السعودية نفسها (سياسياً) هي بحاجة الى عقد من السنين على الأقل، يكون مفتاحاً للإصلاح الإقتصادي والمحاسبة وغير ذلك. الإصلاح السياسي من انتخابات بلدية ومناطقية وشوريّة ـ برلمانيّة، تكون فيه المرأة شريكاً كامل الشراكة، ويكون للمواطنين ـ كل المواطنين ـ صوت في صناعة القرار، يحتاج الى المدّة المذكورة، والى مثلها لكي تترسّخ القيم الديمقراطية في شعب هو أقلّ الشعوب احتراماً لحرية الفكر والرأي وقبولاً للتعدديّة. هذا الوقت الطويل هو المتوقع إذا ما توفرت الإرادة الملكية ـ الحكومية للعمل اليوم وفق منهج، نقول أنه متدرّج، وليس راديكالياً. أما إذا كان المراد هو التسويف، فإن المملكة لن تصلح حتى بعد عقود طويلة، وسيكون حتفها أقرب من إصلاحها.

ولكي تصلح السعودية نفسها (فكرياً وثقافياً) فإنها بحاجة الى جيل جديد، أي الى عقدين على الأقل أيضاً من السنين.. جيل يتربى ويتنفس أجواء الحريّة ويتعلم احترام نفسه وغيره، يعرف حقوقه وواجباته، ويحاسب نفسه قبل أن يحاسب غيره، مسؤول عن ذاته وعن معتقده لا عن تفتيش عقائد الآخرين ومحاكمتهم.

لكي يزول التكفير وما يتبعه من تفجير في العقول وفي الشوارع والمؤسسات، ولكي تحجّم سلطة المتطرفين الدينيين التي أخذوها بلا انتخاب أو كفاءة.

ولكي تتخلص البلاد من مسار الفكر الواحدي، ومن النمطية في التفكير، ومن الغلو في المعتقد وفي تطهير الذات، ومن بشاعة التمييز الطائفي والمناطقي المؤسس على قواعد فقهية ما أنزل الله بها من سلطان..

ولكي تصبح مناهج التعليم خالية من المتفجرات العقدية المتطرفة، وترسي قواعد التسامح والحب بين المواطنين قبل غيرهم..

ولكي تتنظّف أجهزة الإعلام، وتتأسس على قواعد غير معوجة، ويسمح للآراء بأن تظهر تحت الشمس فتناقش وتجادل وتنضبط بضوابط القانون، وتبتعد عن التسبيح بحمد العائلة المالكة وشكرها.

ولكي تظهر مؤسسات المجتمع المدني الثقافية منها والفكرية والإعلامية والسياسية..

فإن البلاد بحاجة الى زمن طويل لن يقل عن عقدين. هذا إذا ما بدأنا الآن، وحثثنا الخطى سريعاً باتجاه الأهداف المرسومة.

أما إذا سارت الأمور على ما هي عليه، فانفجار الدولة وتشظيها، والحرب الأهلية، وتقسيم البلاد، وسقوط العائلة المالكة، وشيوع العنف والدم.. إن كل هذا سيكون المحصلة النهائية للسياسة القائمة.

ولعلّ أكثرنا لا يعتقد بأن مصير الدولة المحتوم بالموت قابل للتغيير حتى لو شُرع الآن بعملية الإصلاح.

فالشعب لا يريد الإنتظار، وعملية الإصلاح بطبعها بطيئة لا تعطي نتائج حاسمة لمشاكل قائمة، وإنما قد تخفف منها، في الوقت الذي لا يستطيع الكثيرون الإنتظار، وعليهم حسم خياراتهم السياسية، باتجاه أكثر عنفاً وراديكالية.

فدعاة العنف يتغذون على مخزون الفشل والإنحلال الذي أصاب الدولة وأدى الى تآكل رصيدها الشعبي.

ودعاة التقسيم لم تعد تغريهم العلاجات السطحية، ولا يؤملون بأن العائلة المالكة قادرة على أن تتقدم خطوات حقيقية باتجاه التغيير.

ودعاة الإصلاح انطفأ صوتهم لصالح أصوات الرعب والعنف، وليس بإمكانهم فعل أكثر من تقديم عريضة يلتمسون من (ولي الأمر) أن يبدأ بـ (الإصلاح الشامل) والذي لن يأتي حسب تجربة السنوات الثلاث الماضية، بل تجربة العقود الخمسة الماضية. هذا إذا ما سلموا على أنفسهم ولم يعتقلوا كما هو حاصل الآن.

لقد ظهرت مشكلات الدولة دفعة واحدة الى السطح، فكانت بمثابة انفجارات مدوية على أكثر من صعيد.

حتى وقت قريب كان كل شيء ظاهري يوحي بأن الأوضاع في المملكة ممتازة وهادئة. الى أن انفجر كل شيء بوجه العائلة المالكة. الدين.. القبيلة.. المشاكل السياسية.. المشاكل الإقتصادية.. المشاكل الأمنية والإجتماعية والفكرية والإعلامية والخارجية.

ما تواجهه المملكة اليوم من مشاكل كانت بذرتها الحقيقية قد غرست قبل عقدين ونصف على الأقل. لكن القادة (المتألهين) كانوا يعيشون في العسل.. في الأوهام.. حتى وصلوا الى مرحلة (العجز الكامل) عن البدء بأي إصلاحات ذات قيمة. لقد خربت الماكنة، وقبلها خرب مديرها، وأضرب العاملون القائمون عليها.. ولم تعد تفيد القرارات في علاج الخلل المتراكم من كل الجهات.

المملكة تشبه شاحنة بلا فرامل يقودها رجل مشلول وهي في منحدر خطر.

القيادة الغبيّة التي أضاعت الوقت لأقل من ثلاثة عقود بلا فعل حقيقي، بلا رؤية أو تخطيط أو برامج.. تنبّهت على وقع مشاكل لم تستوعبها حتى اليوم، ولا تعرف كيف تبدأ بحلها. وإذا عرفت لا يوجد من يتخذ القرار، أو أن من يصنع القرار رجال متشاكسون، متضاربون خائفون. وحتى اذا اتخذ القرار لا يفيد لأن كامل الجهاز التنفيذي قد تحلل أو قارب على ذلك.

لقد زرع الأمراء الفساد والمحسوبية والإستبداد والتطرف زمناً حتى نضج بعد أكثر من عقدين فانفجر بوجوههم.

وعليهم أن يسارعوا فيزرعوا الشفافية والمحبّة والتآلف والحرية حتى يحصدوا خيراً بعد عقدين فقط!

هذا إذا بقوا الى ذلك الوقت!

# المساجد السبعة ورسالة أهل الحجاز



كتاب (مساجد الفتح.. المساجد السبعة بالمدينة المنورة وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم فيها) إعداد الدكتور محمد أنور محمد علي البكري الصادر عام ٢٠٠٤ بالمدينة المنورة تضمن رصداً شاملاً لتاريخ المساجد السبعة من خلال الروايات الحديثية والتاريخية التي تؤكد وجود هذه المساجد، وما ذكره الجيل الثاني من المؤرخين من شهادات حول المساجد ولماذا سميت بأسماء الصحابة. كما سلط الضوء على القسم التي تندرج تحته مساحة مساجد الفتح، مع ايراد حقائق تاريخية على درجة كبيرة من الاهمية عن مساجد الفتح والاتجاهات العامة لدى المؤرخين حول مساجد الفتح السبعة وكيف يمكن التعامل مع روايات المؤرخين اثباتاً وتحقيقاً وجمعاً. وكنا قد ذكرنا طائفة من الروايات الحديثية والتاريخية حول المساجد السبعة في العدد (٢٤) الواردة عن عبد الله بن عمرو وغيرها والتي أوردها الواقدي في المغازي وغيره.

لقد اشتمل الكتاب على عدد من الصور التي تظهر المساجد في صورتها الاصلية ثم كيف طالتها يد العابثين تخريباً ومحواً. فبينما توضح صورة لمسجد الفتح في بداية العهد السعودي من خلال الترميم الاول لها والذي لم تكن السلطات الدينية الرسمية تجرؤ على المساس به لحساسية القضية بالنسبة لعموم المسلمين، ولكن تظهر صورة اخرى لمسجد الخليفة ابي بكر الصديق رضي الله عنه قبل العهد السعودي في هيئته القديمة وكيف تحول هذا المسجد الى مكان للصرّاف الآلي، وقد علق المؤلف على ذلك بحسرة أن موضع مسجد ابي بكر الصديق (الذي كانت تقام فيه الصلوات الخمس لعدة قرون) صار موضعاً للصراف الآلي بعد هدم المسجد.

ومن الواضح، أن المؤلف يحاول تقديم صورتين متقابلتين عن المساجد السبعة بين العناية التي حظيت بها هذه المساجد طيلة العهود السابقة بما فيها طرفاً من العهد السعودي وبين عملية المحو الشاملة التي جرت لهذه المساجد خلال الفترة الاخيرة من العهد السعودي. ليس المساجد السبعة فحسب التي امتدت اليها أيدي العابثين بتراث الاسلام والمسلمين، بل شملت ايضاً مساجد ومواقع أثرية وتاريخية اخرى. فقد اورد المؤلف ما جرى في أواخر شهر ربيع الثاني عام ١٤٢٣هـ حيث فوجيء أهل المدينة المنورة بهدم مسجد غزوة بني قريضة وهذا المسجد من المساجد المشهورة التي اتخذها النبي صلى الله عليه وسلم وهو من المساجد الباقية منذ عصر النبوة، وقد وردت اخبار هذا المسجد في البخاري ومسلم وفي جميع كتب تاريخ المدينة ابتداء من ابن شبة وانتهاءً بالشيخ خليل ملا خاطر ومحمد إلياس عبد الغني وغازي بن سالم التمام وهم من آخر من أرّخ للمدينة المنورة فقد استوفوا جزاهم الله خيراً زبدة أقوال المؤخرين الى زمانهم وأثبتوا في كتبهم قصة كل مسجد أثري مشهور صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم.

وذكر المؤلف عدداً من المساجد التي تتعرض للاندثار والمحو التام، والتي خفيت آثارها حتى على القاطنين في أرض المدينة المنورة ناهيك عن تاريخها وارتباطها بعظائم الاحداث مثل مسجد الفضيخ، ومسجد الفسح، ومسجد بني حرام، ومسجد جبل عينين، ومسجد المنارتين وغيرها كثير، كلها حسب المؤلف (في حالة يرثى لها ويدمي حالها قلب كل غيور على السيرة النبوية ومحب لهذه المدينة المباركة، فكل موضع من هذه المواضع مرتبط بأثر خالد في تاريخ الاسلام، أو مرتبط بتشريع عظيم في تاريخ هذه الامة، هي قصص فيها العبر والعظات على مر التاريخ لمن يعتبر!).




ويخلص المؤلف للقول (كما نقول للذين يحاولون هدم مساجد وبيوت الله خاصة تلك التي ارتبطت بتاريخ دولة الاسلام الاولى ومؤسسها سيد البشر وخاتم النبيين وقدوة المؤمنين رسولنا وحبيبنا سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم إقرأوا، واحذروا، واستوعبوا قوله تعالى (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم). البقرة: ١١٤

وينتهي المؤلف الى تلخيص الكتاب في نتائج مشفوعة بعدة مقترحات او لنقل تنبيهات شديدة اللهجة منها: إن أي تعدٍ على هذه المساجد التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أيام الغزوة، ثم صحابته الكرام وبعدهم التابعين وتابعيهم وملايين المسلمين عبر هذه العصور الطويلة، يعتبر تعديا في حق هذه المدينة وآثارها، كما يعد تعدياً على حقوق المسلمين الذين يأتون لزيارة هذه المدينة المباركة ليقفوا على مآثر دولة الاسلام والمسلمين وإن الاساءة الى مشاعرهم الاسلامية واستثارة حوافظهم وتنفيرهم من مسؤوليتنا، إنما يكون معارضة ومناهضة لسياسة المملكة العربية السعودية في جمع كلمة المسلمين وقلوبهم ويستحق فاعل ذلك الحساب والعقاب.

وفي تنبه آخر ذكر المؤلف (يجب علينا المحافظة على هذه المساجد والعناية بها إقتداء بالسلف الصالح ومنهم الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، وذلك لكي نسلمها لمن يجيء بعدنا وهي على أحسن حال كما تسلمناها ممن سبقنا من السلف الصالح وهي في أحسن حال..).

وشدد المؤلف على ضرورة إعادة بناء مسجد أبي بكر الصديق الذي هدم قبل عدة سنوات (دون مبرر) وفاءً للصديق الأكبر الذي كان يقف دائما عن يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل المشاهد والغزوات، والذي أنفق ماله كله في سبيل الله وهو خير من وطأت أقدامه الثرى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأوصى المؤلف بتشكيل لجنة تقوم برعاية المساجد والآثار الاسلامية التاريخية وللمحافظة عليها، من اجل تسليمها لمن يأتي وهي على أحسن حال كما تسلمناها ممن قبلنا.

من وثائق الحجاز المعاصر

# بيان شريف مكة



تحوّلت الحجـاز في نـهـايـة القـرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الى ملـتقـى الضبـاط والقـادة العسكريين والمنـاضلين العرب الذي جاءوا من أقطار عربية شتى للدخول في حركة نضالية ضد تركيا الاتحادية التي انحرفت عن مسار الدولة العثمانية، واعتمدت سياسة التتريك الشاملة، وبذلك وضعت حداً فاصلاً بينها وبين العرب على أساس النزوع القومي لدى جميعة الاتحاد والترقي التي تسلم أعضاؤها الحكم في نهاية الدولة العثمانية. لقد شنّت الحكومة الاتحادية في تركيا حملة تصفيات ضد القادة العرب من عسكريين وسياسيين وأدباء ومفكرين على أمل اخماد بؤر السخط والتوتر المضطرمة في أرجاء مختلفة من البلاد العربية.

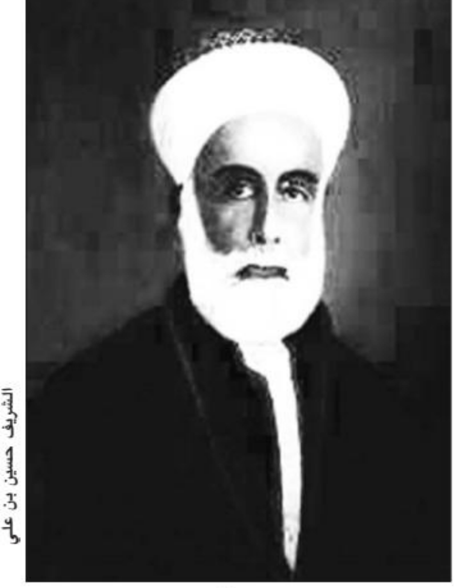
ولجأت الحكومة الاتحادية الى القوة العارية لفرض ارادتها على المناطق الخاضعة تحت سيطرة الدولة العثمانية، ولكن مالبثت ان جوبهت تلك القوة القاهرة بقوة رفض عربية مضادة قادها الشريف حسين بن علي، أمير مكة الذي قاد الثورة العربية وقد عرف عنه قوة إرادته وصلابته ورجاحة فكره حتى ان أحد التقارير المرفوعة الى السلطان عبد الحميد وصف الشريف الحسين بأنه (ذو تفكير أصيل مستقل وهذا أمر خطير). فقد اختير من قبل المناضلين العرب القادمين الى الحجاز للانضمام الى الثورة العربية الكبرى كيما يلعب دوراً سياسياً يتجاوز مجرد تامين استقلال الحجاز. وبعد ان تلقى الشريف عام ١٩١٤ ضمانات من بريطانيا بتقديم الاخيرة للدعم من أجل تحقيق الاستقلال العربي، بدأ الشريف يولي اهتماماً خاصاً بالداخل العربي والاسلامي في محاولة منه لتحصيل الدعم الشعبي والجماهيري وللتعرف على حجم المساندة الفعلية لشعب الشام والعراق في حالة نشوب الثورة.

لقد كتب الشريف الحسين رسائل وخطابات عديدة ولكن من اهمها البيان الشهير الذي بثه عام ١٩١٤ الى الامة الاسلامية يستحثها على مساندة المطالب العربية العادلة ضد الاتراك ودعم مشروع الاستقلال العربي. وهذا البيان يمثل مانيفستو شريفي يشتمل على شرح مكثف للقضية العربية ونقد للسياسة التركية الاتحادية وما هو الموقف منها والاليات التي سيعتمدها من اجل تغيير الواقع السياسي آنذاك. وفيما يلي نص البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

منشور عام من شريف مكة وأميرها، الى جميع إخوانه المسلمين: (ربّنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين) الاعراف: ٨٩

كل من له إلمام بالتاريخ يعلم أن أمراء مكة المكرمة هم أول من اعترف بالدولة العليّة من حكام المسلمين وأمرائهم رغبة منهم في جمع كلمة المسلمين وإحكاماً لعرى أخوتهم لتمسك سلاطينها من (آل عثمان) العظام طاب ثراهم وجعل دار الخلد مثواهم، بعروة الايمان بكتاب الله ورسوله صلوات الله وسلامه عليه، ولبناء أحكام دولتهم على الشريعة الغراء ولنفس تلك الغاية السامية الرفيعة، مازال الأمراء المشار اليهم، يحافظون عليها، حتى أنني حملت بالعرب على العرب بذاتي في سنة سبع وعشرين وثلثمائة وألف، أثناء حصار أبها محافظة على شرف الدولة وفي السنة التي تلتها كان مثل هذه الحركة تحت قيادة أبنائي الى غير ذلك مما هو في هذا المعنى وكما هو مشهود ومعهود ـ الى ان نشأت في الدولة جمعية الاتحاد، وتولت الى القبض على ادارتها وجميع شؤونها بقوة الثورة، فحادوا بها عن صراط الدين ومنهج الشرع القويم ومهدوا السبل للمروق منه واحتقار أئمته وسلبوا شوكة السلطان المعظم ما له من حق التصرف الشرعي والقانوني أيضاً وجعلوه هو ومجلس الأمة ومجلس الوكلاء منفذين للقرارات السرية لجمعيتهم الثورية وأسرفوا في أموال الدولة وحملوها الديون الفاحشة التي لا يخفى أمر خطرها وخامة عاقبتها على أحد وأضاعوا عدة ممالك كبيرة من ممالكها



الشريف حسين بن علي

ومزقوا شمل الأمة العثمانية بمحاولة جعل شعوبها كلها تركية بالقوة القاهرة فأوقعوا بينها وبين العنصر الذي أرادوا تسويده عليها وإدغامها فيه العداوة والبغضاء وخصوا العرب ولغتهم بالاضطهاد.

ولم يكتفوا بذلك كله حتى خاضوا بالدولة والأمة غمرات هذه الحرب الأوروبية الساحقة الماحقة فوقفوا بالدولة موقف الهلكة وألقوا بأيديهم الى التهلكة واستنزفوا بإسمها ثروة الامة كما استنزفوا قبله ثروة الدولة ثم اتخذوها ذريعة للفتك بجميع المخالفين لرأيهم في سياستهم الخرقاء وإدارتهم الظالمة وللتنكيل بالعرب خاصة، حتى إن حرم الله سبحانه وتعالى، وحرم رسوله الاعظم (صلى الله عليه وسلم) لم يسلما من شرهم فإنهم عرضوهما للخوف والجوع والخراب.

أما انحرافهم عن صراط الدين، فلا نأخذ فيه هنا بمجرد ما اشتهر عن زعمائهم من الكفر والالحاد في الصحف الاسلامية والأوروبية، ولا بما نعلم من سوء اعتقاد جمهور علماء الأستانة وغيرهم فيهم. بل نأخذ فيهم بأقوالهم وأفعالهم، فمن باب الأقوال ما نشروه في دار السلطنة من الكتب والصحف التي جاهرت في الطعن بالإسلام وانتقاص ما عظم الله تعالى من قدر خاتم رسله وقدر خلفائه الراشدين الكرام، ككتاب (قوم جديد)، الذي اشتهر بما فيه من الكفر والضلال والإضلال، وتحريف نصوص الكتاب العزيز، والسنة السنيّة، ومجلة

(اجتهاد) التي شوّهت أجمل سيرة في الخلق وأشرفها، وهي سيرة المصطفى صلوات الله عليه وسلامه، ولا يمكن أن تنشر أمثال هذه المطبوعات في دار السلطنة على مرأى ومسمع من شيخ إسلامها وعلمائها، ومن رجال السلطنة ووزرائها، لولا ان الجمعية هي الناشرة لها، وما بالنا نرى من ينتقد جمعيتهم، ولو بحق يعاقبونه، بالقتل أو النفي أو السجن المؤبد ومن يطعن في دين الله وصفوة خلقه يعزز ويكرم.

ومن باب الافعال، أنهم أبطلوا ما كان محتماً على تلاميذ المدرسة الحربية وغيرها، وعلى جميع العسكر من التزام الصلاة، فجعلوا الصلاة في نظامهم العسكري اختيارية غير واجبة، توسلاً بذلك الى إبطالها بالفعل، وقد جعل كتاب (قوم جديد) لدينهم أركاناً لا صلاة فيها ولا صيام ولا حج، ثم جاءت أوامرهم في أثناء هذه الحرب الى الجنود المقيمين في مثل المدينة المنورة، أو مكة المكرمة، او الشام تحتم عليهم الافطار في رمضان بعلة المساواة بينهم وبين الجنود الذين يقاتلون في حدود الروس ولفقوا أقاويل لمعارضة النصح الصحيح الذي لا يقبل التأويل وهو قوله عز وجل: (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدّة من أيام أخر) البقرة: ١٨٤، بل شرعوا في إبطال أحكام الشريعة المنصوصة في القرآن الكريم المجمع عليها المعلومة من الدين بالضرورة، وقد يعد هذا من القبيل ما ورد أخيراً الى قاضي محكمة مكة الشرعية، بأن لا يحكم الا بالشهادة التي تحررت في محكمته وبين يديه، وإلا يلتفت الى الشهادات التي يكتبها المسلمون في ما بينهم غير مبالين في آية سورة البقرة، ومنه استحلالهم لقتل المسلمين والذميين بغير محاكمة شرعية ولا حكم، أو بأحكام عرفية ما انزل الله بها من سلطان واستحلال مصادرتهم وسلب اموالهم وإخراجهم من ديارهم وسيأتي شيء من شواهد ذلك في المنشور، ولا يمكن هنا إحصاء جرائمهم ولا بدعهم واحداثهم في الاسلام، ومن أغربها مشروع سجلات المستشفعين الذي قرره شيخ إسلامهم السابق وأصدر به إرادات سنيّة وقصاراه ببيع الشفاعة النبوية لطالبها بليرة عثمانية وكتابة اسماء المشترين للشفاعة في سجلات تودع في الحرم النبوي الشريف.

وأما سلبهم ما للسلطان المعظم من حق الإشراف الشرعي وكذا القانوني فهو لا يجهله أحد من اهل العاصمة واهل المعرفة في جميع أقطار المملكة ولا من الأجانب أيضاً حتى انه لا قدرة له على اختيار رئيس الكتاب (المابين) في سلطته الشريفة ولا رئيس خاصته بالمبجلة المنيفة، فضلاً عن اختيار الصدر الأعظم وشيخ الاسلام فضلاً عن النظر



الملك فيصل بن الشريف حسين

في أمور المسلمين ومصالح العباد والبلاد وقد أسقطوا بهذا بقايا شروط الخلافة التي يطالب بها المسلمون كافة. إذ يجب على المسلمين ان يكون لهم إمام (خليفة) شرعي مستقل، قادر على التصرف في إقامة الشرع ورفع لواء العدل.

وأما إسرافهم في اموال الدولة، وإرهاقها بالقروض الفاحشة، فأمره معلوم للخاصة والعامة وكذلك إضاعتهم لعدة ممالك من الدولة كمملكتي البوسنة والهرسك والممالك الألبانية والمقدونية وطرابلس الغرب وبرقة وكذلك إثارة الأحقاد الجنسية الممزقة لشمل الأمة العثمانية، وبهذه السياسية السيئة أضاعوا المملكة الألبانية، وفقدوا الشعب الأرنؤوطي الباسل الذي كان سياجاً للدولة امام البلقان. وهذه حملتهم على ما اشتهر خبره في هذه الأيام من الفتك بالأرمن من رجال ونساء وأطفال وأين هذا إن صح عشر معشاره من قول الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم (من آذى ذمياً، فأنا خصمه، ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة) وراه الخطيب في التاريخ من حديث ابن مسعود. وفي التوصية يحفظ حقوق اهل الذمة والعهد، احاديث في الصحاح والسنن، ومن الأحاديث المخيفة في هذا الباب ما رواه الطبراني من حديث جابر:(إذا ظلم اهل الذمة، كانت الدولة دول العدو)، وإن كان في سنده ضعف فإن متنه في غاية القوة تؤيده السنن الاجتماعية.

واما ما خصوا به العرب ولغتهم من الاضطهاد، فهو أعظم ما جنوه على الدين والدولة من الفساد: حاولوا قتل اللغة العربية في جميع الولايات العثمانية بإبطالها من المدارس ومنعها من الدواوين والمحاكم وأصدروا في ذلك أوامر كثيرة لقيت من مبعوثي العرب معارضات شديدة ونفروا عنها في كتبهم الجديدة، وألفوا لذلك الجمعيات الكثيرة، ولا يخفى ان قتل اللغة العربية قتل للإسلام نفسه، فالإسلام في الحقيقة دين عربي بمعنى أن كتابه أنزل باللغة العربية، وجعل متعبداً بتلاوته وتدبّره وفهمه، لا بمعنى أنه خاص للعرب، فمن المعلوم من الدين بالضرورة أنه عام لجميع الأمم، وقد قال الله في سورة الرعد: (وكذلك أنزلناه حكماً عربياً) (الرعد:٢٧).

وقد أمكنتهم فرصة إعلانهم الأحكام العرفية في البلاد من تنفيذ كل ما يريدون في العرب فطفقوا يقتلون ويصلبون كبراء ونوابغ رجال النهضة العربية، الذين اشتهروا

بغيرتهم على الامة والدولة من أرباب المعارف والأفكار وحملة الأقلام وبارعي الضباط، وآخر ما وصل إلينا من بلاغاتهم الرسمية في ذلك، أنهم صلبوا في الشام (٢١) رجلاً في آن واحد منهم شفيق بك المؤيد والسيد عبد الحميد الزهراوي والضابط الكبير سليم بك الجزائري والأمير عارف الشهابي وعبد الغني العريسي وشكري بك العسلي وعبد الوهاب بك الانكليزي وتوفيق بك البساط، وإنه ليصعب على كثير من ذوي القلوب القاسية إزهاق مثل هذا العدد الكبير من الأنفس لأجل الانتقام ولو كانت من الدواب أو بهيمة الأنعام وانما يقتلون أمثال هؤلاء جهراً ويصلبونهم في الشوارع العامة صلباً حتى لا يطمع عربي بأن يقول بعدهم ان لغتنا لغة الاسلام فيجب على الدولة الاسلامية الكبرى مساعدتنا على حفظها وان لنا في المملكة حقوقاً شرعية وقانونية يجب علينا المطالبة بها وأما من يقتلون رمياً بالرصاص بعلل عسكرية ومن يقتلون اغتيالاً في السجون والشوارع فلا سبيل الى العلم باخبارهم الا إجمالاً، وإنه ليعز على كل إنسان أن يرضى لقومه أو لغيرهم من أبناء جنسه بأن تكون دماؤهم مهينة غير محترمة الى هذا الحد. وقد عظم الاسلام أمر احترام الدماء، وجعل من يتعمد القتل خالداً في النار.

ثم انهم صادروا أموال عدد لا يحصى من الناس، وعمدوا الى كثير من الأسر (العائلات) الغنية أو المغضوب عليها لأسباب سياسية، فأخرجوهم من أموالهم وديارهم وعقارهم، وأبعدوا نساءً وأطفالاً الى بلاد الاناضول، بلا كافل شرعي، فهتكوا حرمة المخدرات من النساء المؤمنات اللواتي لا يعرفن السياسة وعرّضوا أطفالهن للهلاك بين أيديهن في الطريق الطويل الذي لا يجدن فيه من القوت والأسباب الواقية من البرد او الحر والله تعالى يقول (ولا تزروا وازرة وزر أخرى) (فاطر: ١٨)، والظاهر ان الغرض من هذا ان يكون من يسلم من الهلاك من هؤلاء النساء والأطفال كالإماء والعبيد للأتراك في الأناضول، ولابد من ان ينسى الاطفال لغتهم هناك، فيكونوا اتراكاً تعمر بهم بلاد الترك، ولعلهم يريدون أن يأتوا بأتراك يحلون محل هؤلاء المنفيين، فيسهل جعل البلاد السورية كلها تركية.

ولم يكتفوا بالتنكيل بالأحياء، تقتيلاً وتصليباً، ومصادرة ونفياً بقساوة على الاطفال والمخدرات تنفطر لمجرد تصورها القلوب، وتذهب الأنفس حسرات بل وصل حقدهم على العرب الى إهانة الأمراء فتجرأوا على قبر الأمير الأبر المجاهد النقي الزاهد، مولانا الشريف القادر الحسني بإهانته وتحقيره.

وأي مسلم بل أي بشر يرضى لقومه، بمثل هذا الظلم والخسف وقد جعل الله تعالى أمر نفي المرء من وطنه مقارباً لأمر قتاله ليرتد عن دينه وسبباً لمشروعية القتال فقال تعالى في تعليل الإذن بالجهاد (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير. الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق) (الحج: ٣٩ ـ ٤٠) الآية وقال في شأن معاملة غير المسلمين بالعدل والبر والإحسان: (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين. إنما ينهاكم الله

**اختار المناضلون العرب الشريف حسين ليلعب دوراً قيادياً يتجاوز موضوع استقلال الحجاز الى قيادة الثورة العربية الكبرى**

عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون) (الممتحنة: ٨ـ٩).

وأما نصيب الحجاز، وسكان الحرمين الشريفين من هذه الأرزاء، فلو سكتنا على ما كان من بوادره وأوائله، لطفى مدة حتى لا يعلم الا الله أين يكون حده، وساقوا إلينا الألوان الكثيرة من جنودهم المنظمة مستكملة الأسلحة والذخائر، وهم يعلمون كما نعلم أن الحجاز لا يهاجمه احد من الدول المتحاربة حتى يحتاج الى قوة مدافعة، وأنهم في أشد الحاجة الى هؤلاء الجنود في ميادين القتال، فلم يبق الا انهم يريدون أن يفعلوا في الحجاز



جيش الحجاز في العشرينيات

ما فعلوه في سوريا والعراق ليتم لهم القضاء على الامة العربية في دارها وموطن منعتها وعزها وفخارها، ويذيقوا هذا الحرم الذي جعله الله أمناً، تجبى إليه ثمرات كل شيء ما أذاقوا جنة الدنيا، (الشام) من الجوع والخوف ويسلبوه ما منّ الله عليه به، وامتن به على سكانه في كتابه العزيز، فكان وجود هذه الجنود سبباً لمنع ورود الأقوات على الثغور الحجازية، وعليها مدار معيشة البلاد، وسبباً لمنع ورود الحجاج إليها، ولا كسب لأهلها إلا منهم، فاشتد الضيق حتى اضطر كثير من أبناء الدرجة الثانية من الأهالي إلى بيع أبواب بيوتهم، وخشية أسباب الهلاك، عن قوم جعلني الله راعياً مسؤولاً عنهم، وسبب منع سواد المسلمين الأعظم من إقامة ركن من أهم أركان دينهم ولو كان ذلك البلاء، في سبيل الدفاع عن الأوطان او المصلحة الراجحة للاسلام، لتحملته البلاد بالافتخار ولساوى فيه الشرفاء والموسرون غيرهم ولو بالاختيار، ولكنه كما اسلفنا ضد مصلحة الاسلام والمسلمين.

فيا أيها الاخوان المسلمون...

إننا قد وصلنا الى حال من الخطر، لم يسبق لها في الاسلام نظير، كان لنا دول عزيزة قوية، أفضلها دول أسلافنا العربية، وقد ورثتها هذه الدولة العثمانية، فكنا نحن العرب أحرص الناس على حياتها، مع كونها هي التي خذلت اللغة العربية، وانتحلت لنفسها منصب الخلافة دون الدول التركية والكردية قبلها، وكنا نحن امراء مكة وشرفاءها أخلص زعماء العرب وغيرهم لها على حرمانها بلادنا، مهبط الوحي والعرفان من علوم الدين والدنيا، كل ذلك حرصاً منا ومن العرب كافة على ان يكون للاسلام دولة قوية تحفظ استقلاله وتنفذ شرعه ولو في الجملة.

وقد صار أمر هذه الدولة إلى جمعية اغتصبت حق آل عثمان الكرام بقوة الثورة وجعلته في أيدي زعانف ليس لأكثرهم في الشعب التركي الاسلامي أصل راسخ، ولا في الاسلام علم صحيح، ولا عمل صالح كأنور باشا وجمال باشا وطلعت بك، وكان من سوء تصرفهم فيها وفينا، ما اجملناه لكم في هذا المنشور، وقد كانت مقاومة إخواننا الترك لهم، أشد من مقاومة العرب. أما نحن، فكنا كلما سمعنا أو رأينا شيئاً من هجماتهم على الاسلام ندفعه بالتأويل، الى ان أعيانا التأويل، وكلما علمنا منهم او على العرب ذنباً نقول لعله ذنب عارض يرجعون عنه بعد قليل، ولا نستغل مقاومتهم لأجله، لئلا يترتب عليه صدع في الدولة، يزيد له ما يزيد ويوقع التفرقة بين العرب والترك، حتى أنني ساعدتهم على مقاومة قومي ومقاومة أبناء أبي وامي، فلم يرضهم كل ذلك من العرب.

ولما رأيناهم عرضوا استقلال هذه الدولة التي نحرص عليها للزوال، ولم يبقوا على كرامة الدين ولا على أحكام الشرع، ولا على استقلال السلطان، ولم يبقى من سبب نحتمل لأجله منهم هذا الخسف والهوان، ولما وصل سيل طغيانهم إلينا، في حرم ربنا الذي أكرمنا بخدمة بيته وإقامة دينه وحرم جدنا ورسولنا عليه الصلاة والسلام الذي نحفظ من حديثه الصحيح: (إذا ذلت العرب، ذل الاسلام)، اضطررنا الى مقاومة بغيهم من أسلم الطرق، وهي حصر جنودهم في معاقلها، من غير أن نبادلهم بقتال، فمن سلم منهم سلم، ومن قاتلنا كانت جنايته على نفسه، فما كان من حاميتهم بمكة إلا أن فعلت ما يعد برهاناً على ما تكن صدورهم للدين والعرب، وهو رميهم للبيت العتيق الذي أضافته العزة الأحدية لذاتها العلية قوله تعالى: (وطهّر بيبتيَ للطائفين) (الحج ٢٦)، وهي قبلة المسلمين، وكعبة الموحّدين، بقنبلتين من مدافعهم بحصن (جياد)، عندما علموا بقيام البلاد بالمطالبة باستقلالها، وقعت إحداهما فوق الحجر الأسود بنحو ذراع ونصف، والثانية تبعد بمقدار ثلاثة اذرع، فالتهبت بنارهما أستار البيت حتى هرع الألوف من المسلمين لإطفاء لهيبه بالضجيج والنحيب، واضطروا الى فتح باب البيت والصعود الى سطحه للتمكن من إطفاء اللهيب، وما انتهى امرهم بهذا حتى عززوا الاثنتين بثالثة وقعت في مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وهذا عدا ما وقع من القذائف في بقية المسجد الذي اتخذوه هدفهم الوحيد في غالب مقذوفاتهم بالقنابل والرصاص، ومازالوا يقتلون الثلاثة والأربعة في نفس المسجد كل يوم حتى تعذر على العباد التقرب من الكعبة المشرفة. وفيما هذا من الاستتباب بالدين، وازدهار بيت الله



سكّة الحجاز تزيد من ترابط أهل الحجاز

تعالى، والالحاد فيه ما نترك القول والحكم فيه أيضاً لملة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بعد تذكيرهم بقول الله عز وجل: (ومن يرد فيه بإلحادٍ نذقه من عذاب أليم) (الحج:٢٥)، وتذكيرهم بأن الجاهلي كان يرى قاتل أبيه في هذا المسجد فلا يمسه بسوء (نعم)، نترك الحكم في هذا الاستخفاف والازدراء للعالم الاسلامي، ولكننا لا نترك مشاعر ديننا وشعائره ألعوبة في أيدي الاتحاديين، و لانبيح لهم التصرف، في حرم الله ورسوله ما استباحوا في ديار الشام، ولا في الاستانة نفسها، ولا نسكت لهم على شيء

## الشريف حسين: حماية الحجاز لا تتحقّق إلا باستقلاله التام

من بغيهم على أحد من أبناء جنسنا، إذ لم يعد في السكوت مصلحة راجحة لا للدين ولا للدولة بل صارت المصلحة الاسلامية والعربية (وهما متلازمتان)، في مقاومة هذه الفئة الباغية.

ولما كان امر حماية الحجاز، من هذا البغي والعدوان وإقامة ما فرضه الله فيه من الشعائر الاسلامية، ووقاية العرب والبلاد العربية من الخطر الذي استهدفت له الدولة العثمانية بسوء تصرف هذه الجمعية الباغية، كل ذلك لا يتم تداركه إلا بالاستقلال التام، وقطع كل صلة بهؤلاء السفاكين للدماء الناهبين للأموال، وقد هبت البلاد بتوفيق الله تعالى للنهوض بأمر استقلالها، بعد ان ضربت على أيدي عمال الاتحاديين ورجال حامياتها، فاستقلت فعلاً وانفصلت عن البلاد التي لم تزل تئن تحت سلطة المتغلبين من الاتحاديين انفصالا تاما مطلقا، بكل معاني الاستقلال الذي لا تشوبه شائبة مداخلة أجنبية ولا تحكم خارجي، جاعلة مبدأها وغايتها، نصرة دين الاسلام، والسعي لاعلاء شأن المسلمين، والمساواة الشرعية في الحقوق بينهم وبين جميع من يدخل في حوزة استقلالها من المخالفين، قائمة في كل اعمالها، على أساس حكم الشرع الشريف الذي لا يكون لنا مرجع سواه، ولا مستند الا إياه في جميع الأحكام وأصول القضاء وفروعه، مع استعدادها لقبول ما ينطبق على أصول الدين، ويلائم شعائره من أنواع فنون الترقي الحديث وأسباب النهضة الصحيحة، باذلة كل ما في الجهد والطاقة لإعزاز العلم وتعميمه بين الناس على اختلاف الطبقات، وعلى حسب الحاجة والاستعداد.

هذا ما قد قمنا به، لأداء الواجب الديني علينا، راجين من إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، أن يؤدوا كذلك ما يرونه واجباً لنا عليهم من أحكام روابط الاسلام والتناصح على البر والتقوى، وليعلموا بأننا قد قمنا بما قمنا به ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً انه أفضل خدمة للاسلام، واذا لم تتحقق به أماني المسلمين الصادقين حتى الترك منهم، فإنه لا ضرر فيه يوازي عشر معشار الضرر في تركه وستظهر لهم الأيام حقيقة ذلك، فليصبروا إن الله مع الصابرين، والله نسأل وبحبه وحب رسوله نتوسل أن يتولانا بالتوفيق ويمدنا بالهداية الى ما فيه خير الاسلام والمسلمين، والاعتماد على الله العلي الكبير، وهو حسبنا ونعم النصير.

**شريف وامير مكة/ الحسين**
**٢٥ شعبان ١٣٣٤هـ**

# الإصلاحيون المعتقلون ووقفة مع القضاء!

**محمد علي الهرفي**



أخي الأستاذ قينان الغامدي طرح في مقالته المنشورة في (الوطن) بعض الأسئلة على سماحة الشيخ صالح اللحيدان رئيس المجلس الأعلى للقضاء. الأسئلة التي طرحها قينان وغيرها مما يتعلق بالقضاء يجب أن تطرح وبكثير من الإلحاح حتى يعرف الناس كيف يسير القضاء في بلادنا، فالإجابة على ما يطرح من الأسئلة – مهما كانت – تقرب الناس من القضاء وتجعلهم يتفاعلون معه باعتبار القائمين عليه من أبرز شرائح المجتمع التي يتطلع الناس إليها باعتبارها الملجأ الأخير لكل المظلومين.

لست محتاجاً إلى القول والتأكيد على أن دول العالم كلها تفخر باستقلالية القضاء وتؤكد قوانينها على هذه الاستقلالية، لأن هذه الاستقلالية هي التي تجعل المواطن في العالم كله يطمئن إلى أنه سيجد من يحل مظلمته ويعيد إليه حقوقه.. كما أن الدول – كل الدول – تقوى وتدوم كلما كان قضاؤها نزيهاً مستقلاً عن سلطة الدولة، لأن المواطن يبقى في الغالب موالياً لدولته عندما يكون قضاؤها نزيهاً، ويخف هذا الولاء عندما تهتز ثقته بقضاء بلاده. إن كل الأسئلة يجب أن تكون مشروعة، وأن كل أخطاء القضاة يجب أن يحاسبوا عليها أسوة بغيرهم من الناس. ولعلي أبدأ بتعميق الأسئلة التي طرحها الأخ قينان؛ ليس لذات الأسئلة، ولكن لأن هناك حالات أخرى مشابهة، لها وكلها تحتاج إلى محاسبة فاعليها أو إيضاح أسبابها كي يقنع الناس بما يسمعونه.

محاكمة الثلاثة: الدكتور متروك والدكتور الحامد والأستاذ الدميني.. هذه المحاكمة التي بدأت منذ حوالي عشرة أشهر وأصحابها موقوفون ثم بعد هذه المدة الطويلة يقرر القاضي أن النظر فيها ليس من اختصاصه.. أليس من العجب أن يقف القاضي هذا الموقف غير المفهوم ولا المعقول؟ أبعد كل هذه المدة يكتشف القاضي أن الحكم في هذه المسألة ليس من اختصاصه؟ من المسؤول



عما حدث ومن يتحمل وزر إبقاء الثلاثة كل هذه المدة موقوفين؟ لماذا يبطئ القاضي في إنجاز حكم الله مدة طويلة، ثم يعلن فجأة أنه ليس من اختصاصه؟ هل هذا الموقف طبيعي وهل يستحق فاعله المساءلة؟ وإذا كان هناك مبرر لما حصل فلماذا لا يشعر الناس بذلك كي لا يسيئوا الظن بالقاضي وبالقضاء؟ ثم إن هذه المسألة تحديداً يتابعها آلاف الناس في الداخل والخارج، وكلهم سيطرح مثل هذه الأسئلة، فإذا لم يجد إجابة شافية عليها اتجه لإساءة الظن في القضاء، وهذا ما لا نريده لقضائنا ولقضاتنا.

المسألة الثانية مسألة الحدود التعزيرية التي تصل أحياناً إلى آلاف الجلدات وبحيث تقسم

## سؤالان للشيخ اللحيدان عن التعزير والاختصاص؟

**قينان الغامدي**

ما دمت في حضرة الشيخ وهو ممن يستفتون في أمور كثيرة، وهو كما هو معروف وواضح حريص على تبيان الحقائق الدامغة التي تسكت الشائعات بين الناس، إلا أنني قلت في نفسي لعل أسئلتي لم تبلغ الشيخ ولذا لا مانع من التذكير بها. هما سؤالان، الأول كان عن الأحكام التعزيرية التي تنشرها الصحف متضمنة أحكاما بآلاف الجلدات وعدد غير قليل من السنوات سجناً، وقلت إنني أعتقد أن مبررات هذه الأحكام مدونة في دفاتر الضبط لدى القضاة، فلماذا لا يتم إعلان هذه المبررات. نظراً لما يحيط بهذه الأحكام المعلنة من شائعات؟

أما السؤال الثاني فقد وجهته للشيخ إبن خنين، القاضي بالمحكمة الكبرى في الرياض، ولم يجبني حتى الآن، وهذه فرصة لأن أوجهه إلى فضيلة الشيخ اللحيدان، وهو يتعلق بمعتقلي الرأي الثلاثة (الدكتور الحامد، والدكتور الفالح، وعلي الدميني) الذين حكمت هيئة المحكمة بعدم اختصاصها النظر في قضيتهم بعد أربع جلسات وتسعة أشهر اعتقال، وسؤالي كان: ألم يكن بوسع القاضي الإبلاغ بعدم الاختصاص هذا منذ الجلسة الأولى أو الثانية على الأكثر؟ أقصد ألا يوجد نظام لدى المحاكم لتحديد الاختصاص فور عرض الدعوى عليها؟، هذان سؤالان يا فضيلة الشيخ يحتاجان إلى بيانين مفصلين، فهما بحكم ما يحيط بهما من شائعات وتساؤلات لا يقلان في نظري أهمية عن رؤية الهلال.

الوطن ٢٠٠٤/١٢/٢٢

على فترات تجعل صاحبها يلبث في السجن فترة طويلة تؤثر عليه وعلى أسرته.. السؤال: هل هذا النوع من التعزير شرعي؟ وهل له ما يبرره؟ أعلم أن كل جريمة لها حكم شرعي واضح، وأن التعزير للأشياء غير الواضحة، وأن المقصود بهذا النوع هو التأديب.. ولا أعتقد أن آلاف الجلدات وما يتبعها من البقاء في السجن لمدة طويلة يحقق الهدف المراد من عقوبة التعزير، هذا بالإضافة إلى آثاره السلبية على الأسر ذات العلاقة.

مسائل أخرى نراها تحدث في أروقة المحاكم ولا نجد لها تفسيراً معقولاً، من هذه الأشياء التأخير الواضح في إنجاز معاملات الناس فبعضها يبقى سنوات والبعض الآخر أقل من ذلك، وهذا التأخير يرفضه الناس ويشعرون أنه يعطل مصالحهم ويهدر أوقاتهم دون أن يجدوا ما يقنعهم بما يحصل لهم.

ومن الأشياء التي يكثر الحديث عنها أن بعض المتخاصمين يماطل كثيراً في الحضور لمجلس الحكم، ومع هذا ففي الغالب لا يحكم القاضي مما يؤثر على الشخص الآخر، وقد يدفعه للتنازل عن حقه من كثرة تردده على المحكمة دون أن يجد من يفصل في قضيته بالسرعة الكافية.. أعرف أن النظام المكتوب يعطي الحق للقاضي أن يتصرف وأن يحكم غيابياً على المماطلين، ولكن الواقع شيء آخر لا يريح بعض الناس. ولا يحقق لهم قضاء مصالحهم. مرة أخرى من المسؤول عن عدم تطبيق بعض الأنظمة الموجودة؟

أعرف أن هناك تذمراً في أوساط الناس من بعض الأساليب المتبعة في المحاكم، وأعرف كذلك أن هناك مسائل تضخم كثيراً وتنتشر بين الناس، وأعرف أن مثل هذه المسائل تجعل البعض يتذمر من القضاء من حيث الأساس، وهذا قد يصب بالتالي في مصلحة بعض الناس الذين يرون أن القضاء الشرعي يجب أن يستبدل بنوع آخر من القضاء الذي لا يتفق مع شرعنا وهم – كما قلت – يضخمون كل السلبيات التي يرددها الناس، ومن هنا فإني أعتقد أن هناك مسؤولية كبيرة على القضاة كلهم كي يكونوا أكثر دقة فيما يقومون به وألا يتركوا أي ثغرة في أعمالهم. كما أن رئاسة القضاة ووزارة العدل عليها أن تراقب أداء القضاة وأن تحاسبهم على تقصيرهم وأن يبذلوا طاقتهم كي يبقى القضاء في صورته الناصعة التي نتمناها جميعاً.

**الوطن ٢٠٠٤/١٢/٢٨**

## نساء السعودية: الأصوات الانتخابية هي مفاتيح المملكة

### منى الطحاوي

لقد كانت لحظة محورية في تاريخ البلاد. أشاد بها الليبراليون باعتبارها فرصة ذهبية للبدء في التغيير، ولكن المتدينين الأقوياء قاموا بتأكيد سلطتهم، وقد أصبح لزاماً على البلاد أن تستسلم وتنتظر أربع سنوات أخرى. أنا لا أتحدث عن الانتخابات الأمريكية التي جرت في نوفمبر، ولكني أقصد أول انتخابات سعودية من المقرر أن تعقد في جميع أنحاء البلاد في فبراير القادم. لقد بدأ تسجيل الناخبين في المملكة الشهر الماضي، ولكن الرجال وحدهم قاموا بملء الاستمارات.

إن قدرة النساء على المشاركة في الانتخابات كانت بمثابة مقياس الباروميتر لقياس رغبة الحكومة السعودية في مواجهة رجال الدين الوهابيين المتشددين الذين مارسوا الضغوط من أجل أن يجعلوا الانتخابات حقاً آخر مقصوراً على الذكور في المملكة، بينما نرى أن النساء لا يمنعن من قيادة السيارة وحسب، كما هو معروف، بل لا يمكنهن السفر أو مراجعة المستشفيات إلا بإذن مكتوب من محارمهن. وقد أصبح الآن لزاماً على النساء والمؤيدين لحقهن في الاقتراع أن يوجهوا أنظارهم إلى انتخابات عام ٢٠٠٩م، ويبدو أن الحكومة جعلت من النساء مرة أخرى كبش فداء لتؤكد لرجال الدين المتشددين بأن قبضتهم على القيم العامة مازالت قوية.

وقد جاء الإعلان عن عدم مشاركة النساء في الانتخابات، في الوقت الذي بلغت فيه أسعار النفط ارتفاعاً لم تشهده منذ عشرين عاماً، مغرقة بذلك المملكة في الدولارات النفطية، معيدة إلى الأذهان الانتعاش النفطي الذي ساد عقد السبعينيات. لقد كان الإصلاحيون في السعودية يأملون بأن يحفز تدفق هذه الأموال الحكومة للسير إلى أبعد من مجرد الوعود الكلامية بتبني التغيير. وليس في السعودية ما يسبب الألم ويستحق الإصلاح أكثر من قضايا المرأة. أنظر إلى ما حدث عندما نوقشت قضايا المرأة لأول مرة في ملتقى الحوار الوطني في يونيو ٢٠٠٤ كجزء من برنامج (الحوار الوطني) الذي بدأه ولي العهد. إن هذه الحوارات تمثل فرصة للنقاش والتفاكر حول الإصلاح بالنسبة للمفكرين السعوديين، بما فيهم النساء، والليبراليين، وأعضاء الأقلية الشيعية في البلاد.

لقد خرج ذلك الاجتماع الذي استمر لثلاثة أيام بتسع عشرة توصية تم رفعها إلى الأمير، وقد اشتملت هذه التوصيات على مطلب بإنشاء محاكم متخصصة في قضايا المرأة ونظام للنقل الجماعي بالنسبة للنساء. وبصرف النظر عما إذا كان سيتم قبول هذه المطالب، فإن الصورة التي ظهر بها الاجتماع هيمن عليها اتهام المدرسات اللائي تلقين تعليمهن في الخارج (بالسعي لنشر الأفكار النسائية الغربية) بين تلميذاتهن. لقد استولت هذه المكاشفة على جوهر الصراع بين الرجال المحافظين المتشددين الذين يرفضون الدعوات إلى حقوق النساء باعتبار أنها مدفوعة من الغرب، وبين جيل من النساء السعوديات الأكثر تعليماً في تاريخ بلادهن.

إن ٥٥٪ من خريجي الجامعات السعودية من النساء، ولكن بسبب القيود المفروضة عليهن من حيث مكان العمل وطبيعة الأعمال التي يؤدينها، لا يشكلن غير ٤.٨٪ من القوى العاملة. وعلى الرغم من هذه القيود تمكنت النساء السعوديات من امتلاك ٢٠ ألف منشأة اقتصادية – وحوالي ٥٪ منهن لديهن سجلات تجارية في البلاد. ولدحض حجة الوهابيين بأن موضوع حقوق النساء مدفوع من الغرب، على النساء السعوديات أن ينظرن إلى أخواتهن في دول الخليج المجاورة، لكي يعرفن إلى أي درجة هن مختلفات عن غيرهن. ففي أكتوبر الماضي أوكل سلطان عمان حقيبة التنمية الاجتماعية إلى إمرأة، لتكون بذلك المرأة الثالثة التي تتبوأ موقعاً في مجلس الوزراء، بينما الرابعة تشغل وظيفة بدرجة وزير. وفي نوفمبر الماضي أيضاً تم تعيين إمرأة في منصب وزير الاقتصاد والتخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالرغم من أن المرأة لا تتمتع بحق التصويت في تلك الدولة.

إن الإمارات والسعودية والكويت هي في الحقيقة الدول العربية الثلاث، دون غيرها، التي لا تتمتع فيها المرأة بحق الاقتراع. كما أن الدول الثلاث من أوثق حلفاء الولايات المتحدة، وإن إدارة بوش التي سمحت بالكثير من المشاركة للنساء في أفغانستان في الانتخابات الأخيرة، إلا أنها تلوذ بصمت غريب تجاه حقوق النساء بشكل عام وحقهن في الاقتراع في دول الخليج. وإن هذا الصمت يشكل سخرية، بالنظر إلى أن العراق كان أول دولة عربية منحت النساء حق الاقتراع في عام ١٩٤٨م.

إن فريال المصري، التي أخفقت في أن تصبح أول مواطنة سعودية تتبوأ وظيفة بالانتخاب في الولايات المتحدة، عندما خسرت السباق نحو الالتحاق بمجلس ولاية كاليفورنيا في نوفمبر الماضي، قالت لي إن من بين الأسباب التي دفعتها إلى خوض تلك الانتخابات هو أن تعطي الأمل للنساء في بلدها الأصلي. على الحكومة السعودية أن تتوقف عن تضحيتها بالنساء في مذابح رجال الدين الوهابيين المتشددين. وعليها أن تعلن اليوم صراحة بأن النساء سيشاركن في انتخابات عام ٢٠٠٩م.

**انترناشيونال هيرالد تريبيون، ٢٠٠٤/١٢/٦**

(٢-٢)

## الشيخ محمد بن عبد الوهاب: داعية وليس نبياً

# الجذور الفكرية والعقدية لمنهج التكفير في السعودية

### قراءة في كتاب (كشف الشبهات) للشيخ محمد بن عبد الوهاب

حسن فرحان المالكي

**الملحوظة الثالثة والعشرون:**

يقول ص٤٣: (اعلم أن لهؤلاء شبهة يوردونها على ما ذكرنا وهي من أعظم شبههم فأصغ بسمعك لجوابها وهي أنهم يقولون: إن الذين نزل فيهم القرآن لا يشهدون أن لا إله إلا الله ويكذبون الرسول وينكرون البعث ويكذبون القرآن ويجعلونه سحراً ونحن نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ونصدق القرآن ونؤمن بالبعث ونصلي ونصوم فكيف تجعلوننا مثل أولئك)؟!

فيجاوب الشيخ قائلاً: (فالجواب أنه لا خلاف بين العلماء كلهم أن الرجل إذا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء وكذبه في شيء أنه كافر! لم يدخل في الإسلام وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه! كمن أقرّ التوحيد وجحد وجوب الصلاة (ثم ذكر صوراً من هذا).. فإن كان الله قد صرح في كتابه أن من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض فهو الكافر حقاً وأنه يستحق ما ذكر زالت هذه الشبهة) أهـ

أقول: كلام الشيخ عجيب فهنا فرق كبير بين المنكر لشيء مما جاء به الرسول متعمَداً ممن ترك بعض ما جاء به الرسول (ص) متأولاً أو جاهلاً هذا أمر.

الأمر الثاني: لم ينكر هؤلاء شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة كالأمثلة التي ضربها الشيخ من ترك الصلاة أو ترك الزكاة أو الحج أو الإيمان ببعض القرآن والكفر ببعض..الخ.

الأمر الثالث: لو رجع الشيخ للكتب التي تناقش مسائل اختلاف العلماء ولعل أشهرها كتاب (رفع الملام) لابن تيمية رحمه الله لعرف عذر المخالفين، فقد لا يثبت عندهم أمر ما أو نهي ما، وعلى هذا فلا يجوز له والحالة هذه أن يقول: هم ينكرون ما جاء به الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ لأنهم متأولون وليسوا منكرين، وهناك فرق كبير بين الإنكار المبني على المكابرة، وبين التأويل العارض من دليل وشبهة، أو تركهم العمل بدليل يرون ضعفه، فهذا لا يعني أنهم آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض! أو آمنوا ببعض ما جاء به الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ورفضوا بعضاً.

وكذلك لم يراع الشيخ الجهل فالجهل بالشيء يمنع من إطلاق الكفر على الجاهل.

وعلى منهج الشيخ يمكن للعلماء المختلفين أن يكفِّر بعضهم بعضاً بدعوى كل عالم أن الآخر أنكر شيئاً مما جاء به الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)! وأنه بهذا كمن كذّب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) جملة! وهكذا... بينما الصواب غير هذا؛ فالطرف الآخر لا يقرّ لك بأنه ينكر شيئاً مما جاء به الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وإنما يقول لك: هذا لم يثبت عندي أو يقول: إنما معناه كذا أو يعارضه كذا... الخ (٣٥).

وكلام الشيخ السابق يدل على أنه لم يحرر مسألة (الأسماء والأحكام) تحريراً يحمي التطبيق، ولم يحرر (موانع التكفير) كالجهل والتأويل والاضطرار... ولا يعترف إلا بالمكره، فعدم تحرير هذه المسائل والموانع لا ريب أنه يوقع المتكلم في التكفير بكل سهولة(٣٦).

ثم قاعدته تنطبق على كل طائفة من طوائف المسلمين، وقد يرد عليكم مخالفوكم ويقولون: أول هؤلاء أنتم، فأنتم تَكْفُرون ببعض الكتاب، كعصمة دم المسلم وعدم تكفيره، فأنتم عند هؤلاء تؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض!! وهكذا ... ويستدلون على هذا بالواقع فيقولون: هذا التكفير والقتال منكم لا زلنا نشاهد آثاره في هذه الأيام في كثير من الأقطار العربية.



**الملحوظة الرابعة والعشرون:**

قوله ص٤٨: – وكرر نحو هذا ص٥٧– (هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتلوا بني حنيفة وقد أسلموا مع النبي صلى الله عليه وسلم وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم ويصلون ويؤذنون فإن قالوا: إنهم يقولون إن مسيلمة نبي، قلنا: هذا هو المطلوب إذا كان من رفع رجلاً إلى رتبة النبي صلى الله عليه وسلم كفر وحل ماله ودمه ولم تنفعه الشهادتان ولا الصلاة فكيف بمن رفع شمسان أو يوسف أو صحابياً أو نبياً في مرتبة جبار السموات والأرض...)!! أهـ

أقول: هذا الكلام فيه عدة أوهام عجيبة:

الأول: بنو حنيفة ارتدوا مطلقاً وآمنوا برجل زعموا أنه نبي وتركوا أوامر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لأوامره عامدين. وهؤلاء يختلفون عن أناس لا يحبون

الصالحين إلا لمحبة هؤلاء الصالحين للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو هكذا يظنون، ولا يرفعون أحداً من الصالحين فوق رتبة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولا يوصلونه لهذا فضلاً عن جعل أحد الصالحين في رتبة الله عز وجل، فهذا لم يقل به هؤلاء الناس مطلقاً ولم يقل به مسلم عاقل(٣٧) على مرّ التاريخ.

والشيخ يلزم بأشياء لا تلزم، وعلى منهجه يمكن تكفير من بحث عن رزقه عند فلان، أو حلف بالنبي (ص)، أو حلف بالكعبة، أو غلا في أحد من الصالحين أو غيرهم وهذا خطأ بلا شك.

بل يمكن على هذا المنهج أن نكفر المغالين في الشيخ الذين لا يخطئونه ولا يقبلون نقده؛ الذين يحتجون بأنه أعلم بالشرع وقد يردون حديثاً صحيحاً أو آية كريمة.

وعلى هذا تأتي وتقول: هؤلاء رفعوا مقام الشيخ محمد إلى مقام النبوة أو الربوبية وعلى هذا فهم كفار مشركون... الخ.

فهذا منهج خاطئ والمسائل العلمية لا تؤخذ بهذا التخاصم، بل لها طرق معروفة عند المنصفين من عقلاء المسلمين والكفار.

### الملحوظة الخامسة والعشرون:

يقول ص٤٩ وكرر نحو هذا ص٥٨: (ويقال أيضاً الذين حرقهم علي بن أبي طالب بالنار كلهم يدّعون الإسلام وهم من أصحاب علي وتعلموا العلم من الصحابة ولكن اعتقدوا في علي مثل الاعتقاد في يوسف وشمسان وأمثالهما؟ فكيف أجمع الصحابة على قتلهم وكفرهم)؟!

أقول: الذين حرقهم علي – إن صح التحريق ابتداءً(٣٨) – هم مرتدون لا يدعون الإسلام كما ذكر الشيخ، ولم يصح ما اشتهر في كتب العقائد من أنهم كانوا يؤلهون علياً، إنما صح في البخاري أنهم مرتدون أو زنادقة، (اللفظان وردا في البخاري)، وإن صحت الرواية التي فيها أنهم اعتقدوا في علي الألوهية، فالحجة على الشيخ أعظم لأنهم بهذا لا يدعون الإسلام، وإنما جعلوا علياً إلهاً وهذا كفر بإجماع المسلمين وبالنصوص الشرعية.

ثم نرى الشيخ اختار أنهم (اعتقدوا في علي مثل اعتقاد الناس في شمسان)!! وهذا لم يرد مطلقاً بمعنى لم يرد في روايات الذين حرقهم الإمام علي أنهم يغلون فيه فقط ذلك الغلو المقترن بالإقرار بأركان الإسلام!! وإنما تركوا الإسلام كله فهل يريد الشيخ أن يوهمنا أن هؤلاء الذين قتلهم الإمام علي كهؤلاء الصوفية الذين يخلطون عباداتهم بنوع من الغلو والتوسل بالصالحين وما إلى ذلك؟!.

### الملحوظة السادسة والعشرون:

أيضاً قوله ص٥٠ عن الفاطميين (بنو عبيد القداح الذين ملكوا المغرب ومصر في زمان بني العباس.. فلما أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه، أجمع العلماء على كفرهم وقتالهم وأن بلادهم بلاد حرب وغزاهم المسلمون حتى استنقذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين).أهـ .

أقول: وهذا أيضاً غير صحيح، فالحرب بين الأيوبيين والفاطميين حرب سياسية بحتة لا دخل للدين بها.

وكانت البدع يومها في كل مكان في دولة بني العباس في العراق وتحت حكم صلاح الدين في مصر والشام وعند الفاطميين في مصر.. الخ. كان الوضع في العالم الإسلامي يومها كالوضع في عهد الشيخ محمد تماماً!.

وجاء صلاح الدين مدداً للفاطميين من آل زنكي ثم استولى، ولا بد أن يستخدم الفاطميون والأيوبيون الدين سلاحاً في المعركة كما يفعل حكام العرب اليوم، فالأمر ليس فيه غرابة، لا بد أن تظهر كل دولة أن حربها للآخرين دينية وليست سياسية حتى تستجيش معها الغوغاء، وقد بدأ استخدام الدين لخدمة السياسة من أيام الدولة الأموية، من عهد معاوية تحديداً.

**لم يراع الشيخ محمد بن عبد الوهاب موانع التكفير كالجهل والتأويل والإضطرار، فكفّر المسلمين وبشكل جمعي عام**

أما الفاطميون أو العبيديون – لا تهمني التسمية – فلن يعدموا مدافعين عنهم وناشرين لفضائلهم، بل أسوأ الفاطميين وهو الحاكم بأمر الله الذي اتهم بالزندقة والكفر، ومع ذلك فقد دافع عنه بعض العلماء والمؤرخين.

### الملحوظة السابعة والعشرون:

وقوله ص٥١: عن (باب حكم المرتد) في كتب العلماء بأنهم ذكروا في ذلك أنواعاً كثيرة (كل نوع منها يكفر ويحل دم الرجل وماله حتى أنهم ذكروا أشياء يسيرة عند من فعلها مثل كلمة يذكرها بلسانه دون قلبه أو يذكرها على وجه المزاح..) أهـ.

أقول: ليس كل ما ذكره هؤلاء يكون صحيحاً، هذا أمر. فقد ذكروا أشياء كثيرة بعضها ردة بالإجماع، وبعضها مختلف فيه، وبعضها ليس ردة عند الأكثر، ولم يتفقوا في ذكر تلك المسائل، كما أن المسائل التي ذكروها تختلف بحسب المسألة، وبحسب القائل من جهل أو تأويل أو إكراه أو اضطرار..الخ.

الأمر الثاني: أن العلماء في عهد الشيخ يعرفون الأبواب الفقهية التي فيها حكم المرتد، ولم يقولوا بالاستباحة الجماعية للدماء والأموال؛ الذي يفتي به الشيخ هنا، وإنما يتم الحكم على الشخص بمفرده بعد قيام الحجة عليه.

الأمر الثالث: أن الفقهاء عندما يحتجون على الشيخ بشيء مما ذكره الفقهاء في كتبهم يسارع إلى اتهامهم باتخاذ هؤلاء الفقهاء أرباباً من دون الله، وأن هذا عين الشرك!!

أما الشيخ فإن علم عدة حالات معدودة في منطقة ما ألزم أهلها كلهم الردة واستحل دماءهم وأموالهم، بحجة أن تلك المنطقة بين ساكت ومرتد! فالمرتكب مرتد والساكت مرتد! وهذا يختلف تماماً عما ذكره الفقهاء تحت باب (حكم المرتد)، فإنهم لا يحكمون على المجموع بفعل البعض، بل بعضهم لا يقول هذا إلا من باب الترهيب والتحذير من الشيء، لكنه عند وجود الحالة يعذر بالجهل ويبين له ما يرفع هذا الجهل.

فالحكم على القول أو الفعل بأنه ردة لا يعني الحكم على صاحب الفعل لاحتمال الجهل أو التأويل. فكيف بالحكم على منطقة كاملة فضلاً عن معظم العالم الإسلامي بفعل أفراد جهلة أو متأولين.

### الملحوظة الثامنة والعشرون:

ثم يقول الشيخ ص٥١،٥٢ (الذين قال الله فيهم: (يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم..) أما سمعتَ أن الله كفرهم بكلمة مع كونهم في زمن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يجاهدون معه ويصلون ويزكون ويحجون ويوحدون؟) أهـ.

أقول: أولاً: هؤلاء منافقون.

ثانياً: لم يستحل النبي (صلى الله عليه وسلم) دماءهم ولا أموالهم ولم يقتلهم بل نهى عن ذلك؛ فهذا يخالف فعل الشيخ مع من حكم عليهم بالردة من المسلمين لا من المنافقين.

**الملحوظة التاسعة والعشرون:**

أيضاً قوله ص٥٢: (وكذلك الذين قال الله فيهم (قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون؟ لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ..الآية).

يقول الشيخ: (فهؤلاء الذين صرح الله أنهم كفروا بعد إيمانهم وهم مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في غزوة تبوك، قالوا كلمة ذكروا أنهم قالوها على وجه المزح! فتأمل هذه الشبهة وهي قولهم: تكفرون المسلمين أناساً يشهدون أن لا إله إلا الله ويصلون ويصومون ثم تأمل جوابها فإنه من أنفع ما في هذه الأوراق) أهـ.

أقول: أولاً: هم زعموا أنهم قالوها على سبيل المزح (إنما كنا نخوض ونلعب) بينما الواقع أنهم يستهزئون بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والاستهزاء به (صلى الله عليه وآله وسلم) استهزاء بالشريعة نفسها فهذا كفر وردة.

ثانياً: لماذا يصدقهم الشيخ؟! عندما زعموا أنهم إنما فعلوا ذلك على سبيل المزح؟! سبحان الله يكذبهم الله عز وجل في كتابه الكريم ويسميهم مستهزئين بالله وبآياته وبرسوله، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يكذبهم في ذلك، ولا يقبل عذرهم؛ لأنه ليس صدقاً، ثم يأتي الشيخ رحمه الله فيقبل قولهم الذي كذبهم الله فيه ورسوله، فأصبح قولهم صادقاً عند الشيخ وأصبح كلام الله عز وجل ورسوله غير مقبول في تكذيبهم!.

فانظر كيف أصبح كذب المنافقين مصدراً من مصادر العقيدة السلفية المعاصرة؟!.

**الملحوظة الثلاثون:**

قوله ص٥٣: (وقول ناس من الصحابة (اجعل لنا ذات أنواط..)؟!.

أقول: هؤلاء الذين قالوها ليسوا من أصحاب الصحبة الخاصة (الشرعية)؛ وإنما هم الطلقاء قالوها يوم حنين وكانوا حديثي عهد بكفر.

ثم في القصة دلالة على أن المجتمع لا يخلو من أناس يعتقدون الاعتقادات الباطلة، فهذا مجتمع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وفيه من يعتقد مثل هذا كالطلقاء.. فهذا يدعو للرحمة بالناس وإرشادهم ولم يكفرهم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لجهلهم.

**الملحوظة الحادية والثلاثون:**

قول الشيخ ص٦٣: (الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه لا ننكرها كما قال تعالى في قصة موسى (فاستغاثة الذي من شيعته على الذي من عدوه..) وكما يستغيث الإنسان بأصحابه في الحرب أو غيره في أشياء يقدر عليها المخلوق؛ ونحن أنكرنا استغاثة العبادة التي يفعلونها عند قبور الأولياء أو في غيبتهم في الأشياء التي لا يقدر عليها إلا الله إذا ثبت ذلك فاستغاثتهم بالأنبياء يوم القيامة يريدون منهم أن يدعوا الله.. وهذا جائز في الدنيا والآخرة، وذلك أن تأتي عند رجل صالح حتى يجالسك ويسمع كلامك تقول له: أدع الله لي كما كان أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسألونه ذلك في حياته وأما بعد موته فحاشا وكلا...) أهـ .

أقول: فما رأيك فيمن تأول بأن الاستغاثة بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) جائزة عند قبره لأن النبي حي في قبره؟! لا ريب أن من يرى هذا الرأي له جانب من تأويل بل لهم في ذلك حديث عثمان بن حنيف.

ثم قد يأتي آخر ويقول لك: لماذا تذهب إلى رجل صالح وتطلب منه أن يدعو الله لك؟ لماذا لا تدعو الله مباشرة؟ أليس في هذا مشابهة لعمل الكفار في اتخاذ هؤلاء واسطة بينك وبين الله؟ ألم يقل الله (..فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان..)؟!!.

**الشيخ في منهجه يلزم بأشياء لا تلزم، وباعتماد منهجه يمكن تكفير المغالين فيه الذين لا يخطئونه**

وهكذا يمكن لآخر من الخصوم أو غلاة الأتباع أن يضيق عليك المخارج حتى يحكم عليك بالكفر مثلما ضيقت على الآخرين حتى كفرتهم.

نعم يستطيع آخر أن يلزمك بما ألزمت به الآخرين فيقول لك: النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) له خصوصية، وقد أمر الله المنافقين أن يأتوا إليه ليستغفر لهم؛ لأن إتيانهم إليه دليل ظاهري على التوبة، لكن بأي دليل تدخل أنت (الرجلَ الصالحَ) وتجوّز أن يأتيه الرجل ويسأله أن يدعو له؟! هل شرَّع هذا الله في كتابه؟ أو قاله رسوله؟ أو جاء عن أحد من أصحابه؟

ولو كان هذا مشروعاً لنقل لنا لأنه مما تتوفر الدواعي على نقله..الخ.

ثم لماذا تقيد طلب الدعاء من الرجل الصالح (أن تأتي الرجل حتى تجالسه ويسمع كلامك)؟! وما الفرق بين هذا وبين من يوصي أحدهم إلى فلان أن يدعو الله له؟!

والحاصل هنا أنه بمنهج الشيخ يستطيع المخالف له المتعنت أن يلزمه الكفر فإن أعتذر بأعذار جاز للآخر أن يعتذر بأعذار مماثلة.

ونحن في هذا كله ندعو لإخلاص العبادة لله وترك التكفير.

**الملحوظة الثانية والثلاثون:**

ثم ختم الشيخ ص٦٦ بمسألة (عظيمة) وهي (أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلماً..)!!.أهـ .

أقول: وهذا فيه تقعيد لتكفير سائر المسلمين ممن لا يعرف الحقائق والإلزامات التي ذكرها الشيخ، وبهذا يستطيع أتباع الشيخ أن يختبروا الناس في عقائدهم وأعمالهم عند كل بلدة يدخلونها أو يكاتبونها فإن وجدوا عندهم تحفظاً أو أخطاءً استحلوا قتالهم؛ لأنهم (غير مسلمين)!!

بل إن الشيخ هنا أدخل الاختلال في العمل وعدّه من علامات الكفر! وعلى هذا يمكن بسهولة التكفير بالمعاصي؟! وبهذا وأمثاله اتهمه خصومه بأنه من الخوارج الذين يكفرون بالمعاصي.

وموضوع الاختلال يختلف باختلاف المعصية لكن اختلال القلب لا يؤثر في الأحكام الدنيوية فالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حكم بإسلام المنافقين في الظاهر، لكن عند الله لا بد من اللسان والقلب، أما الشيخ فلا يكتفي بإظهار المسلم للإسلام ونطقه بالشهادتين، ولا يكتفي بصلاة ولا صوم ولا زكاة ولا حج ..الخ، وقد صرح بأنه يقاتل أناساً يصلون ويصومون ويحجون ويتصدقون ويشهدون الشهادتين!.

ثم ما هو اختلال العمل؟ هل الكبائر كشرب الخمر والسرقة وغيرهما من اختلال العمل؟ هل فاعلها يخرج من الإسلام حسب ظاهر كلام الشيخ؟ إذن فلماذا ننكر على الخوارج تكفير أهل المعاصي؟ ولماذا ننكر على المعتزلة والزيدية القول بخلود أهل الكبائر في النار والمنزلة بين المنزلتين؟! ولماذا ننكر على الآخرين اتهامنا بالتوسع في التكفير والتقييد له؟!

**الملحوظة الثالثة والثلاثون:**

وقال الشيخ ص٧٠: لم يستثن من الكفر (إلا المكره).

أقول: وهذا القصر فيه نظر، فإن المضطر والخائف والمتأول والجاهل لا يجوز تكفيرهم، وهذا يدل على أن الشيخ لا يعول كثيراً على مسألة الأسماء والأحكام، فقد أهمل أبرز موانع التكفير، كالتأويل والجهل.

أما احتجاجه بأن الله لم يستثن إلا المكره في قوله تعالى: (إلا من أكره) فهذا نعم في هذه الآية؛ أما في غيرها من الآيات والأحاديث الصحيحة فهناك معذورون آخرون غير المكره (٣٩).

وهذه من عيوب الشيخ فهو يعتمد على آية واحدة أو حديث واحد ويترك ما سواه، فهذا خلل علمي، فقد يأتي آخر ويقول لم يحرم الله عز وجل إلا أربع محرمات في قوله تعالى: (إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله).

فيقول: وعلى هذا فليس هناك أمور أخرى محرمة كالخمر والسرقة والزنا!! هكذا قد يقول وينسى أن الله حرم الخمر والسرقة والزنا وغيرها في نصوص أخرى، وأن الآية السابقة خاصة بالأطعمة.

انتهت أبرز الملحوظات على كتاب كشف الشبهات، وهي ملحوظات رئيسة على رسالة صغيرة مشهورة، يتبين منها أن الشيخ رحمه الله توسع في التكفير، فنقول أخطأ وكفى، ولا يجوز تبرير الخطأ بغلو ولا التشنيع عليه بهذه الأخطاء، قلت هذا نصيحة والله المطلع على النيات، والحمد لله رب العالمين.

**تحرير محل الخلاف:**

معظم الخلاف بين الشيخ ومخالفيه يكمن في تركيزه على النظرية وتركيزهم على النتائج.

وخصوم الشيخ ليسوا من العوام بل هم خاصة أهل ذلك الزمان باعتراف الشيخ: الدرر السنية (٢/٦٢).

فخصوم الشيخ مثلاً يتهمونه بأنه ينكر الشفاعة ويرد عليهم بأنه لا ينكر الشفاعة، لكنه في الوقت نفسه يحصر الشفاعة لأتباعه الذين يسميهم (الموحدين)! ويصرح بأن الشفاعة ليس إلا للمسلمين – يعني من كان على رأيه –.

فهم أخطأوا في اتهامه بإنكار الشفاعة وهو أخطأ بحصرها في أتباعه، فهم ينظرون للنتيجة، وهو يبقيهم في المقدمات.

وكذلك يقولون: أنت تكفر المسلمين وهو يقسم أنه لا يكفر المسلمين، ولا يكفر إلا من كفره الله ورسوله! وسر المسألة أنهم يرون النتيجة من تكفيره لهم ولأتباعهم، لكنه يعتمد على المقدمة بأنهم ليسوا مسلمين، فالمسلمون الذين لا يكفرهم هم الموحدون وهذه التسمية الأخيرة لا يسلمون له بها(٤٠).

وهكذا معظم ما يدندن حوله الشيخ وخصومه أن كل طرف متمسك بجانب فهو يتمسك بالمقدمة وهم يعترضون على النتائج، فلذلك لم يحدث تفاهم ولا تحرير موطن الخلاف وقد لا يتم مادام هناك غلاة من الطرفين، كل واحد ينتصر لطرف ويظلم الآخر.

وهذا يشبه ما يجري بين السنة والشيعة من اتهام السنة للشيعة بتكفير الصحابة، والشيعة يقولون نحن لا نكفر الصحابة، فإذا نقلت لهم من كتبهم ما يدل على ذلك قالوا: هؤلاء ليسوا من الصحابة، هؤلاء مرتدون!! والمرتد ليس صحابياً على منهجنا ومنهجكم!! فأنتم تشترطون في الصحابي بأنه (يموت على الإسلام) وهؤلاء ماتوا على غير الإسلام فهم خارج النزاع! ولا تصح تهمتكم لنا.. وهكذا يدور المتخاصمون في حلقة مفرغة لأنهم لم يحرروا موقع الخلاف.

**معظم الخلاف بين الشيخ ومخالفيه يكمن في تركيزه على النظرية وتركيزهم على النتائج**

**هوامش**

٣٥– كإنكار ابن أبي ذئب على الإمام مالك في رد حديث (المتبايعان بالخيار) قال: يستتاب وإلا ضربت عنقه؟! بحجة أنه رد الحديث أو ترك شيئاً مما أتى به الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا ضيق أفق من ابن أبي ذئب رحمه الله، لأن الإمام مالك لن يترك الحديث إلا لعلة يراها أو نسخ أو نحوه، رحم الله الإثنين.

٣٦– يمكن مراجعة ما كتبه الشيخ ابن باز والعلامة الألباني في هذا الموضوع.

٣٧– تحرزاً من بعض غلاة الشيعة وبعض غلاة الصوفية.

٣٨– قصة تحريقهم أحياء انفرد بها عكرمة مولى ابن عباس ولم يشهد القصة وإنما ذكر أن الخبر بلغ سيده ابن عباس بلاغاً، فقال لو كنت أنا لقتلتهم لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: (من بدل دينه فاقتلوه). والحديث في البخاري من طريقين عن عكرمة ولم يخرجه مسلم، وقد رواه عكرمة بلاغاً ولم يكن بالكوفة وإنما كان بالبصرة مع مولاه ابن عباس ولعل الخبر وصلهم مشوهاً، أما روايات شهود العيان فذكرت أن القوم مرتدين وأن علياً قتلهم ولم يحرقهم ثم بعد قتلهم خدد لهم أخاديد وألقاهم فيها ودخن عليهم زيادة في التنكيل والترهيب من عملهم لأنهم لبثوا يأخذون عطاء المسلمين وهم مرتدون فترة من الزمن، ولعل هذا التدخين عليهم هو الذي أوهم بعض المشاهدين أنه أحرقهم وإلا فالإمام علي نفسه من أحرص الناس ألا يعذب بالنار، خاصة وأنه من رواة حديث (لا يعذب بالنار إلا رب النار) ولم يصح أن صحابياً حرق أحياء إلا ما كان من أبي بكر الصديق رضي الله عنه من تحريقه المرتد الفجاءة السلمي – علماً بأن الشيخ محمد بن عبد الوهاب يزعم أن الفجاءة هذا كان قائماً بأركان الإسلام!!– وكان الفجاءة قد قام بأعمال قبيحة في الردة. وحرق خالد بن الوليد في الردة، لكن خالداً رضي الله عنه ليس من أصحاب الصحبة الشرعية، وهو صاحب مجازفات تبرأ من بعضها الرسول صلى الله عليه وسلم في حياته كما في قصة بني جذيمة، ولا يعد خالد من المجتهدين، إنما هو صاحب سيف وترس وليس صاحب علم وفقه رضي الله عنه وسامحه، وقد توسعت في ذكر طرق أحاديث وروايات التحريق في الجزء الأول من الرد على ابن تيمية رحمه الله.

٣٩– توسعت في ذكر هذه الموانع وأدلتها في كتاب (التكفير والتفجير – أسباب وحلول) وهو ما كان قد سبق نشره في ثلاث مقالات مطولة بعنوان: (رسالة إلى أخي عبد العزيز المعثم) نشرت في صحيفة الرياض بداية عام ١٤١٧هـ، لكن الكتاب لم يطبع إلى الآن.

– انظر على سبيل المثال قوله – في الدرر السنية (١/٦٣)– مدافعاً عن نفسه من تهمة تكفير المسلمين قال: (فإن قال قائلهم – يقصد معارضي الشيخ: إنهم يكفرون بالعموم! فنقول: سبحانك هذا بهتان عظيم!). لكن الشيخ يكمل بما يؤكد التهمة بقوله: (الذي نكفر الذي يشهد أن التوحيد دين الله ودين رسوله وأن دعوة غير الله باطلة ثم بعد هذا يكفر أهل التوحيد ويسميهم الخوارج)!.

أقول: إذن فالخلاف يكاد يكون لفظياً فقط، فتكفير الخصوم بسبب تسميتهم للوهابية خوارج لا يجوز، بل لو قام الخصم بتكفيرنا لا يجوز لنا تكفيره، وهذا منهج الصحابة أنهم لا يكفرون من كفرهم، وقد قرر الشيخ هذا في مكان آخر فيعد هذا من التناقضات.

# السـيّـد

## في رثاء العالم الجليل السيد محمد علوي المالكي

لم يبقَ يومٌ في الحجازِ ولا غدُ
لم يبقَ بعدكَ سيّدٌ يا سيّدُ
لم يبقَ بعدك من نهيمُ بحبهِ
فالحبُ بعدكَ في العروقِ مجمّدُ
اليوم ودَّعكَ الحجازُ ومن بهِ
يا من لهُ في كلِّ قلبٍ مرقدُ
والشعرُ بعدك ميتٌ .. فقصائدٌ
مدفونةٌ .. وقصائدٌ تتشهّدُ
وتوحدتْ حُزناً عليكَ قلوبُنا
لولاكَ ما كانتْ هنا تتوحّدُ
حَمَلَتْكَ آلافُ الرقابِ ورَحّبتْ
بقدومكَ (المَعْلاةُ) وهي تزغـردُ
وإليكَ آلافُ القبورِ تسابقتْ
كلٌّ يقولُ: أنا هُنا يا سيّدُ
كُلٌّ يُريدكَ أن تَمرَّ ببابهِ
فهنا يدٌ ممدودةٌ وهنا يدُ
حركْتَ حتى في الجمادِ دماءهُ
يا منْ تقومُ لهُ القبورُ وتقعدُ

* * *

يا أيها الحيُّ الذي تحتَ الثرى
مازالَ صوتُكَ بيننا يتردّدُ
مازلتَ تأتينا وتجلسُ بيننا
وتقول: قال اللهُ قالَ محمدُ

وكأنَّ وجهكَ ليلةٌ قمرية
النورُ من أنوارها يتزودُ
وكأنَّ قبركَ روضةٌ مخضرةٌ
فالطينُ درٌ والترابُ زُمردُ
وثيابكَ البيضاءُ زادَ بياضُها
فكأنها تحتَ الثرى تتجدّدُ
لم تأتِ من قبرٍ ولا من حُفرةٍ
مازالَ في عينيكَ كحلٌ أسودُ
هل أنتَ حيٌّ لا تراهُ عيونُنا؟
أم ميتٌ في كلِّ يومٍ يولدُ

* * *

يافارســاً ما باعَ يوماً سيفهُ
اليومَ سيفُكَ عندَ رأسكَ يرقدُ
وسيوفُ بعضِ القومِ إما رُكَّعٌ
في طاعةِ الدنيا وإما سُجَّدُ
الخائفونَ على (غنائم) عِلمهمْ
والنرجسيونَ الذينَ تجمّدوا
العابدونَ نفوسهمْ وجيوبهمْ
من في عباءاتِ الفسادِ تجعدوا
والجاثمونَ أمامَ كلِّ غنيمةٍ
والساجدونَ لمن يحلُّ ويعقدُ
جُلُّ العقيدةَ والفضيلةَ عندهمْ
(قِرشٌ) يُوَحَّدُ أو (ريالٌ) يُعبدُ

يجرونَ خلفَ بطونهمْ وورائهمْ
للحقِّ أبوابٌ تُهانُ وتوصدُ

* * *

فهمُ الأسودُ على بقايا أرنبٍ
وهمُ النعاجُ أمامَ من يستأسدُ
والدينُ والدنيا سواءٌ عندهم
ذا مصلحٌ فيها وذاكَ مجدّدُ
ما أعجبَ الدنيا التي في حُبّها
بعضُ اللحى تبكي وبعضٌ تسجدُ

* * *

مازلتَ تشكو يا حِجازُ فهل تُرى
سيردُّ عنكَ الظلمَ يومٌ أو غدُ
أوَ تشتكي والوحيُ فيك منزّلٌ
و (البيتُ) فيكَ ومنكَ جاءَ (محمدُ)
أوَ لستَ أرضاً السماءُ تُحبُها
ويحبُها ربُّ السماءَ و (أحمدُ)
أوَ ليسَ منكَ المؤمنونَ الأولونَ
ومنكَ أولُ من هَدَوا ومن اهتدوا
وعلى ثَراكَ تقهقرَ الكفرُ الذي
اليومَ أنتَ بهِ تُـحَدُّ وتُجلَدُ
مازلتَ تشكو بعضَ من ركبوا الهوى
وتعددتْ أهواءهمْ وتعدّدوا
فهمُ الظـلامُ المستبدُّ بلونـهِ
وهمُ (الخوارجُ) والضبابُ الأسودُ
ماذا إذا كتبوا وقالوا وادّعوا
لا أنتَ (بلقيسٌ) ولا هم (هدهدُ)
فاللهُ أعلمُ بالحجـازِ وأهلهِ
إن آمنوا أو أشركوا أو ألحدوا

وغداً ستنتصرُ القلوبُ وينتشي
وطنٌ هو الحبُ الكبيرُ الأوحدُ
وتسيرُ من نَجدٍ قوافلُ حبّها
فيزيدُ من يهوى ومن يتبغددُ
وتبوحُ بالحبِّ الدفينِ قصائدٌ
فيحنُّ (زريابٌ) وينشدُ (معبدُ)
ويعيشُ ذاكَ الحبُ شيخاً بيننا
هو (مالكٌ) و (الشافعيُ) و (أحمدُ)
وتظلُ نجدٌ كالحجـازِ كريمةً
فالكحلُ نجدٌ والحجازُ المرودُ

* * *

يا سيّداً في موتهِ وحياتهِ
هذا وداعٌ نارهُ لا تبردُ
فاسألْ قلوباً شَيعتكَ إلى متى
ستظلُ مالِكَها الذي لا يُوجدُ
في الحبِ يشقى العاشقونَ بحبّهمْ
وقلوبُنا الملأى بحبكَ تسعدُ
ستظلُ فارسنا الذي تاريخهُ
يُتْلى على سمعِ الزمانِ ويُسردُ
أسقيتنا لبنَ الإبـاءِ وخَمـرهُ
وتظلُ تسقينا ونحنُ نعربدُ
والعلمُ عندكَ لايبـاعُ كغيره
والحقُ عندكَ سيفُهُ لايغمدُ
وتقابلُ الأمجادُ عندكَ بعضها
فلكلِّ مجدٍ عند بابكَ مقعدُ
إن كانَ في علمٍ فكُلُكَ عالِـمٌ
أو كانَ في نسبٍ فكُلُكَ سيّدُ

**شعر: عبد المحسن حليت مسلم**




## تقرير دولي حول مفاعيل وأدوات الإصلاح في المملكة:

# هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها؟

**منذ العام ٢٠٠٤ ولّد تنامي نشاط المسلحين إحساساً متزايداً بالقلق وشعوراً بأن المملكة العربية السعودية معرضه للحظر. وتمثل هجمات ١٢ أيار ٢٠٠٣ ضد مبان سكنية غربية في الرياض والتي راح ضحيتها ٣٥ شخصاً الصلية الأولى في سلسلة من الضربات الدامية ضد مصالح النظام والمصالح الأجنبية. ففي يوم ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٣ قتل ١٧ شخصاً معظمهم من العاملين العرب المغتربين. وتواصل العنف في العام ٢٠٠٤ بانفجار سيارة ملغومة استهدفت وزارة الداخلية في الرياض يوم ٢١ نيسان، وقتل ٦ من العاملين الأجانب في ميناء ينبع يوم ١ أيار، وحصار مجمع الواحة في الخبر يوم ٢٩ أيار والذي قتل خلاله ٢٢ شخصاً معظمهم من غير السعوديين. واختطاف المواطن الأميركي بول جونسون ثم عملية قطع رأسه الفظيعة، علاوة على استهداف أجانب آخرين بالقتل في الرياض خلال العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ لهو فصل آخر في التوجه المتصاعد من العنف المضاد للنظام وللغربيين. وكانت السعودية تتعرض لهجمات عنيفة، بين الحين والآخر، منذ أواسط التسعينات، لكن وفق جميع الروايات فإن للموجة الأخيرة بعداً مختلفاً. فقد ولد تفجر العنف تدقيقاً مكثفاً في الأوضاع السعودية وفي نظامها السياسي والديني.**

### ١ - مقدمة: عن العنف والإصلاح

كانت هوية المسلحين وانتماءاتهم موضع تخمين. ورغم أن معظم الناشطين يبدون مرتبطين بشبكة القاعدة، فإن البنية التنظيمية وعضوية الجماعة التي تطلق على نفسها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، غير معروفة. الواقع أنه من غير المعروف ما إذا كانت منظمة متماسكة وليست شبكة من الخلايا المستقلة. وليس ثمة تقديرات يمكن الاعتماد عليها حول عدد المسلحين العاملين على الأرض، رغم أن من الواضح من تكرار عمليات إطلاق النار واكتشاف السيارات المفخخة ومخابئ الأسلحة المتطورة أن عددهم ليس قليلاً (يخمن البعض أن عددهم يتراوح من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ شخص بينما يوحي آخرون بأن الرقم أكبر من ذلك بكثير). فالقطاع الكبير من الفقراء في السعودية ومن الشباب قليلي التعليم الذين تشربوا معتقدات دينية متطرفة هم أرض طبيعة خصبة للجماعات المسلحة. كما أن عمق دعم المسلحين داخل المملكة هو لغز آخر. ورغم أن استطلاعات الرأي تبين وجود احترام لأسامة بن لادن فقد بينت أيضاً أن الغالبية العظمى من السعوديين لا ترضى به أو بمنظمته كقادة سياسيين(١)، وتشير الأدلة المأخوذة من الروايات المتداولة إلى وجود رفض عام لأعمال العنف خاصة حين تدبر ضد السعوديين.

ووفق بعض المحللين يؤيد السعوديون خطاب المسلحين — خاصة انتقادهم للولايات المتحدة والأنظمة العربية الفاسدة— لكن قرارهم جلب المعركة إلى داخل المملكة أثار من المخاوف أكثر مما أثار من الإعجاب(٢). ويقدر ما أن المسلحين هم ممن تدربوا في معسكرات القاعدة في أفغانستان بقدر ما هي نظرتهم العامة وانتهاجهم للعنف تبدوان غريبتين على الشباب السعودي العادي. وقاد نجاح المسلحين في الإفلات مرات عدة من قبضة السلطات إلى إشاعات مزعجة —رغم أنها بلا أساس— بأنهم يتمتعون ببعض الدعم من قوات الأمن(٣)، رغم أن عدم الكفاءة هو، على الأقل، التفسير الأكثر احتمالية. ويبدو أن أهدافهم —تخليص السعودية من النفوذ الأجنبي، وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة، وتقويض شرعية العائلة الحاكمة، التشويش على قدرة المملكة كضمان استقرار أسواق النفط العالمية— تنبع بشكل طبيعي مما يستهدفوه. لكن حركتهم ليست بأي شكل من الأشكال عصيان كلاسيكي مجهز باستراتيجية واضحة هدفها الاستيلاء على السلطة.

ومن غير الواضح أيضاً مدى الخطورة التي يمثلها تصعيد العنف. ففي حين هزت الهجمات الثقة في الاستقرار والأمن، فقد كان المسلحون، في معظم الأحيان، غير قادرين إلا على ضرب الأهداف الضعيفة، مثل الأفراد غير المحميين والمباني السكنية المحمية بشكل غير كفء. وتبدو فكرة أن النظام على شفير الانهيار أو أن البلد على وشك السقوط في أتون حرب أهلية، بعيدة للغاية. رجال الدين المتشددين(السلفيين) الذين يدعون إلى الجهاد من أمثال ناصر الفهد، وعلي خضير، وعبد العزيز الجربوع الذين وفروا الإرشاد والشرعية لمعظم الإسلاميين المتشددين في السعودية حتى العام ٢٠٠٣، اعتقلوا. ونتيجة لذلك لم يعد المسلحون يتمتعون بالتغطية الشرعية ذاتها من علماء الدين الضرورية لجهود تجنيد المسلحين بعيدة المدى.

لجأ النظام إلى وسائل عدة للتغلب على المسلحين: إجراءات أمنية مشددة — قادت إلى قتل عبد العزيز المقرن الذي يزعم أنه القائد المحلي للقاعدة— وعرض المسلحين التائبين على شاشات التلفزيون؛ وتشجيع

رجال الدين على إصدار الفتاوى الدينية التي تدحض حجج المسلحين؛ واللجوء إلى الوسطاء الإسلاميين؛ وأخيراً، عرض العفو العام(٤). وقد جندت السلطات عشرات الآلاف من علماء الدين لمناهضة ادعاءات المسلحين والقول بأن أعمالهم تنتهك تعاليم الإسلام، سواء في المساجد أو على شاشات التلفزيون(٥). وهي خطوات مهمة لمواجهة المسلحين والجامعات التي تدعمهم وتمكنهم من ممارسة أنشطتهم.
إلا أنه على المدى البعيد، لن تكون مثل هذه الإجراءات سوى جزء من الإجابة. فلا يبدو أن المسلحين قد جاءوا من فراغ. بل إن جذورهم تغوص بعيداً في التاريخ السعودي وفي بيئة كبتت التعددية ومنعت تنظيم المصالح الاجتماعية والسياسية، وغذت عدم التسامح. في النهاية، فإن الاستقرار الحقيقي يجب ربطه باستراتيجية تجمع بين الإجراءات الأمنية والإصلاحات الاجتماعية والسياسية والمؤسساتية. وقد بدأت السعودية بحذر وبخطوات غير مسبوقة بالسير في هذا النهج في السنوات الأخيرة. ويتعين ألا تستخدم هجمات العنف الأخيرة كذريعة للابتعاد عن تلك الإصلاحات بل كسبب حتمي لتسريع هذا النهج.

## ٢ - خلفية

يمكن تتبع تفجر العنف الأخير إلى الأحداث التي وقعت في العقد الذي تلى حرب الخليج الأولى التي قادتها الولايات المتحدة، حين امتزج الغضب من قرار استضافة القوات الأمريكية بالإحباط من النظام السياسي الذي ينظر إليه الكثيرون من السعوديين بأنه استبدادي موصوم بالفساد وعدم التجاوب مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للشعب. لكن الأحداث الأخيرة يجب فهمها ضمن خلفيتها التاريخية الأعرض خاصة تشكيل الدولة وإقامة نظامها السياسي المعاصر.

### أ- تاريخ الحكم السعودي

رغم أن المملكة العربية السعودية لم تقم إلا في العام ١٩٣٢، فإن للعائلة الحاكمة تاريخ طويل من الأنشطة السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة العربية. فمن قاعدتهم في مقاطعة نجد الوسطى سعى آل سعود في فترات متقطعة إلى فرض سيطرتهم على شبه الجزيرة العربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وفي العام ١٩٠٢ انتزع آل سعود بقيادة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود السيطرة على مدينة الرياض من خصومهم الرئيسيين آل رشيد. وخلال الفترة من ١٩٠٢ إلى ١٩٣٢ هزم الملك عبد العزيز (بمساعدة من البريطانيين بعد العام ١٩١٦) جميع متحديه المفترضين واستولى على مقاطعات الحسا في الشرق ١٩١٣) وعسير في الجنوب (١٩٢٢) والحجاز في الغرب (١٩٢٥) وضمها إليه.
لكن التوحيد لا يعني الوحدة. فقد أصبحت المملكة العربية السعودية وطناً لجماعات يائسة تحمل معتقدات دينية وسياسية مختلفة ولها خلفيات قبلية متعددة. كما اعتمد الملك عبد العزيز على القوة العسكرية لهزيمة القادة المحليين الذين تحدوا سلطته. لكن حروبه، وجهوده اللاحقة لتشكيل الدولة جرت تحت راية التوحيد – وهو الاسم الذي أطلق على دعوة محمد بن عبد الوهاب لإحياء الدين، وهو رجل دين من القرن الثامن عشر كان يدعو إلى العودة للممارسات الدينية الإسلامية الأولى. واعتمدت فتوحات عبد العزيز بشدة على محاربين تحركهم دوافع دينية قوية ممن اعتنقوا الدعوة الوهابية وكان يطلق عليهم اسم الإخوان.
في أواسط القرن الثامن عشر عقد محمد عبد الوهاب ومؤسس سلالة آل سعود، محمد ابن سعود تحالفاً أكد فيها رجال الدين حكم آل سعود، الذين بدورهم حددوا الصفة الإسلامية للدولة. وعبر عن ذلك في سيطرة المؤسسة الدينية على التعليم والقضاء، ومن ثم، من خلال المؤسسات المعاصرة مثل جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي تراقب الأخلاق العامة(٦). تلك الاتفاقيات والعلاقة التي رافقت ذلك بين القوى الدينية والزمنية ما زالت قائمة حتى يومنا هذا(٧).
في حين كانت القوة تستخدم، بين الحين والآخر، ضد التهديدات الداخلية طيلة القرن العشرين، فقد فتح ذلك الطريق تدريجياً أمام تركيبة من الضغط والقسر والإرهاب الديني، إضافة إلى جهود ضم الجماعات القبلية والاجتماعية من خلال الزواج، وإعطاء حصص من الثروة النفطية، والتعيين في مناصب السلطة. وكانت نتيجة كل ذلك نظام سياسي يقوم على قاعدة اجتماعية ضيقة مأسس العقيدة الوهابية لحكامه ومؤيديهم وأظهر عدم تسامح تجاه المذاهب الدينية الأخرى سواء منها الشيعية أو السنية(٨).
الزيادة الكبيرة في تدفق الثروة النفطية بعد العام ١٩٧٣ مكنت الحكام من متابعة الحداثة في مختلف نواحي الحياة في المملكة. واستثمرت الحكومة الكثير في البنية التحتية، فشيدت المدارس، والمستشفيات، ومحطات توليد الكهرباء، ومعامل تحلية المياه، وشقت الطرق. وقدمت الكثير من المزايا للمواطنين، فدعمت الإسكان، ووفرت الوظائف لبيروقراطية متنامية. إلا أن كل ذلك كان من دون أي تغيير مهم في تركيبة الحكم الأساسي – السلطة الملكية المطلقة التي تستمد مشروعيتها من المؤسسة الدينية الوهابية.
التحديات المباشرة والنادرة للنظام، حدثت في فترات متقطعة خلال الخمسينات والستينات، وفي العام ١٩٧٥ اغتيل الملك فيصل على يد أحد الأقارب. إلا أن التحدي الأخطر حدث عام ١٩٧٩، حين هز حادثين شبه متزامنين المؤسسة السياسية في المملكة. ففي ٢٠ تشرين الثاني قام جهيمان ابن محمد العتيبي باحتلال المسجد الحرام في مكة لمدة تزيد عن أسبوعين. واقتحم السعوديون المسجد وقضوا على المتمردين في أوائل شهر كانون الأول. أما الحادث الثاني، فكان قيام عدة آلاف من الشيعة المدفوعين بإحباطات اجتماعية وسياسية والمشحونين بالأحداث التي تكشفت عن الثورة الإيرانية، بالاحتفال بعاشوراء يوم ٢٨ تشرين الثاني رغم المنع الرسمي. وقد أثار رد المملكة الشديد غضباً محلياً. فثارت الحشود، وخلال الأسبوع الذي تلى عمت المنطقة الشرقية –حيث يقع الكثير من مصادر النفط السعودي– المواجهات العنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن.
شكلت أحداث العام ١٩٧٩ منعطفاً في السياسة الداخلية السعودية. فقد أثارت الانتفاضة الشيعية القلق في أوساط الأسرة الملكية من أن رسالة الخميني الثورية وجدت أرضاً خصبة في الشرق، مما يشكل تهديداً مباشراً لسيطرة السعودية على المصادر النفطية. ورغم قيام النظام ببعض الخطوات لمعالجة الشكاوى الشيعية فقد رفض مطالبهم السياسية. وخلال عقد الثمانينات فر العديد من الناشطين الشيعة من شبه الجزيرة العربية، وواجه الذين بقوا إجراءات صارمة.
دفع استيلاء جهيمان على المسجد الحرام، والذي كان دافعه، جزئياً، إحساس المتمردين بالإحباط مما اعتبروه فسوق العائلة الحاكمة وانحرافها عن التعاليم الدينية الصارمة، النظام إلى تخصيص موارد إضافية للمؤسسة الدينية، وبناء معاهد دينية جديدة، وتشجيع الممارسات الدينية، بشكل عام. وكان لهذا الأمر تأثير كبير على السياسة الخارجية أيضاً، حيث قام النظام – التواق إلى تهدئة الانتقادات الداخلية ضده والساعي لإيجاد منفذ للمتشددين الدينيين الذين يزدادون جسارة– بتشجيع مشاركة آلاف السعوديين في الجهاد في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي ودعمت مختلف أشكال الأنشطة الدينية في الخارج.
بدأ الاستقرار والازدهار الذي نعمت به المملكة خلال عقد الثمانينات في الانحسار خلال العقد الذي تلى. وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١ والتي مولت السعودية الجزء الأكبر من نفقاتها وحولتها إلى دولة مدينة، وشهدت الفترة قيام قواعد عسكرية على الأراضي السعودية، بدأت

مجموعات عدة بالضغط على النظام لإجراء إصلاحات سياسية(٩). لكن هذه الدعوى كانت تأتي من جهات مختلفة ومتنافسة في بعض الأحيان. وقد التمس ما أطلق عليه اللوبي العلماني، أو الليبرالي، من الملك إقامة مؤسسات جديدة لفتح النظام السياسي والسماح بمشاركة شعبية أكبر ودرجة من التحرر السياسي والمؤسسي. أما المصلحون الدينيون، وهم الأعلى صوتاً من بين نقاد النظام فقد عابوا عليه ما يشكل من وجهة نظرهم تغريب للبلاد ورضوخ للولايات المتحدة، ويدفعون في اتجاه تعزيز سلطة رجال الدين ودور الإسلام في سياسة الحكومة.

وكما حدث في العام ١٩٧٩، ردت العائلة المالكة على الضغوط المتعاظمة. من جهة سعت إلى قمع أقوى عناصر الانشقاق، مستهدفة المعارضة الإسلامية بشكل خاص في أوساط وأواخر عقد التسعينات. ومن جهة أخرى، حاولت استرضاء واستمالة مختلف الجماعات، عارضة مبادرات سياسية رمزية، تضمنت القانون الأساسي عام ١٩٩٢، ومجلس الشورى في العام الذي تلاه – وهي خطوات رمزية لم تغير الكثير في نهاية الأمر. وكان هدف الاستراتيجية الثنائية امتصاص الضغوط الخارجية والداخلية، وتقليص مدى التنازلات، وضمان استمرار احتكار العائلة المالكة للسلطة السياسية.

## ب- هيكل النظام:

### ١- العائلة المالكة

يقف على رأس النظام السياسي العائلة المالكة التي تزايد عدد أفرادها بشكل كبير منذ العام ١٩٣٢. وقد عانى الملك فهد الذي تولى العرش عام ١٩٨٢ من سكتة دماغية عام ١٩٩٥. ومنذ ذلك الحين يقوم ولي العهد الأمير عبد الله بدور الحاكم الفعلي. ويحتل أفراد العائلة البارزين، معظمهم أبناء أو أحفاد الملك عبد العزيز، مناصب رفيعة في أهم وزارات الدولة وكحكام للمدن والمناطق الرئيسية. وغالباً ما يتهم النظام، الذي صمم لضمان الاستقرار بالمساهمة في عدم كفاءة الإدارة، وإتاحة الفرصة أمام الفساد واستغلال السلطة. ويأتي في المرتبة التالية بعد الأمراء الرئيسيين الآلاف من أبناء الجيل الثاني وأفراد العائلة المالكة الأقل أهمية، والذين لهم مطالب يحملونها للنظام، وفي حالات كثيرة يستخدمون آلية الدولة لتحقيق وتحسين مصالحهم الشخصية(١٠).

لا يسيطر أفراد العائلة المالكة على بعض مؤسسات الدولة، مثل مجلس الشورى، لكنهم يتمتعون بنفوذ محدود. ويعين الملك أعضاء المجلس الذي يعمل كهيئة استشارية. لكن في نهاية الأمر تبقى سلطة المجلس مقيدة بطبيعة اختيار الأعضاء وحقيقة أن ليس لديه سلطة حقيقية لسن القوانين.

شهدت الأشهر الأخيرة تخمينات كثيرة داخل وخارج السعودية تتعلق بانقسامات داخل الأسرة الحاكمة(١١). وفي مجالسهم الخاصة يشارك بعض السعوديين الـ"ICG" اعتقادها بأن ولي العهد الأمير عبد الله – الذي يتمتع بسمعة جيدة، لكن تأييد الأسرة المالكة له مشكوك فيه– يحبذ عملية إصلاح معجلة، في حين أن الآخرين، مثل الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية وجهة نظر أشد حذراً، لخصها أحد المعلقين بأنها تذكير "بالخوف من أن يتحول الإصلاح إلى تفكيك شبيه بالاتحاد السوفيتي، ما أن يبدأ حتى يصبح من المستحيل إيقافه"(١٢). ويرى البعض دليلاً على الانقسام اعتقال الإصلاحيين ذاتهم الذين كانوا موضع ترحيب ولي العهد قبل عام مضى.

ليس هناك سوى القليل من المعرفة المؤكدة حول طريقة العمل داخل الأسرة المالكة، لذلك، فإن أية تحليلات حول وجود انقسامات محتملة هي مجرد تخمينات. وبينما أن من المؤكد وجود خلافات في وجهات النظر، ويبدو أن تقليد اتخاذ قرار بالإجماع، والإدراك المشترك بضرورة اتخاذ إجراء صارم تجاه المجموعات التي تستخدم العنف، ومنع انتشار التطرف قد قاد السياسة إلى ما وصلت إليه وقد مكن ذلك من إدخال تغييرات على مناهج التعليم ومنح حرية أكبر لوسائل الإعلام كي تنتقد العنف المسلح، وبدرجة أقل المحيط الذي يضفي عليه الشرعية.


عبد العزيز القاسم

يبدو أن الاختلاف في وجهات النظر يؤثر في المستوى التالي من البحث: ما مدى وما هي سرعة المضي في إصلاح النظام الاجتماعي – والثقافي ومواجهة المحافظين المتدينين، وما إذا كان من المناسب ملامسة قضايا الحكم والقضايا السياسية وإلى أي مدى. حتى إذا كان ولي العهد على استعداد للمضي إلى ما هو أبعد وأسرع من الآخرين، فإن مكانته كأخ غير شقيق للملك، وحاجته لدعم الأعضاء الأقوياء في الأسرة، "السديريين السبعة" (الأخوة الأشقاء للملك فهد، سلطان، وسلمان، وعبد الرحمن، ونايف، وتركي، وأحمد) قد تقيد قدرته على العمل. وفي نهاية الأمر، فإن أي زيادة في المشاركة الشعبية والمساءلة في الحكم ستحد من سلطة وامتيازات النظام، ومن غير الواضح ما إذا كان أي من هؤلاء – بمن فيهم عبد الله – مستعد للمضي في طريق التنازلات.

أضف إلى ذلك أن تقدم الحاكمين في السن ومسألة الخلافة تشكلان قيداً إضافياً مهماً على الإصلاح. فكبار الأمراء الذين تحق لهم الخلافة هم في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من العمر، والتوقع هو أن تتميز الحقبة المقبلة بسلسلة من فترات الحكم القصيرة(١٣). الآن، يواجه الأمراء السعوديون، في ظل أفول أدوارهم السياسية، تشكيلة من التحديات الهائلة غير المسبوقة، والتي تتطلب قدرة على التخيل وحلولاً غير تقليدية.

### ٢- مجلس الشورى

عين مجلس الشورى في العام ١٩٩٣ كرد على ضغوط الإصلاح التي ظهرت بعد أزمة الخليج ١٩٩٠–١٩٩١، وهو مكون من ١٢٠ عضوا يختارهم الملك، وقد لعب دوراً استشارياً إلى حد بعيد، كونه تابع لحكومة تجلس فيها عناصر قوية من الأسرة المالكة(١٤). ويتم اختيار أعضاء المجلس من مختلف مناطق المملكة ومن بين الجماعات المهمة مثل رجال الأعمال، والمؤسسة الدينية، وكبار الموظفين، وبشكل أوسع من شخصيات تقليدية، ومحافظة وليبرالية. الأعضاء من التعليم والخبرة العالية في مجال عملهم ينظر إليهم على أنهم مستشارون وفي حين يأخذ الحكام وجهات نظر المجلس بعين الاعتبار، فإن نفوذه لا يؤسس بناءً على القانون، بل يعتمد على مكانة الأعضاء وتميزهم. كما أن قدرته على العمل كضابط غير رسمي تعكس حقيقة أن النظام يقدر الإجماع، ويبذل جهداً للحفاظ على الانسجام من خلال التشاور ويناهض النزاع بشدة. وفي إشارة إلى قدرة المجلس على تشكيل سياسة الحكومة قال أحد أعضائه لـ ICG:

(لدينا تفاهم مع الحكومة. فطالما أنه ليس هناك شفافية مالية، ولا نملك جميع الحقائق [حول شؤون الدولة المالية]، فإذا جاءوا إلينا يطلبون فرض ضرائب أو جباية، فسوف نقول لا)(١٥).

### ٣- المؤسسات الدينية

في حين يفرق المحللون والمعلقون ما بين المؤسسات الدينية "الرسمية"

و"غير الرسمية"، فإن التمييز مصطنع إلى حد كبير. فمعظم رجال الدين يتقاضون رواتبهم من الدوائر الحكومية التي هم موظفون لديها أو من الجامعات الدينية التي يعملون فيها؛ حتى غير المدرجين على قوائم رواتب الدولة، فالأغلب أنهم ينتمون إلى منظمات تتلقى عوائد أو دعم مباشر من أفراد من الأسرة المالكة. علاوة على ذلك، ثمة ظاهرة غير عادية في النظام السعودي، من حيث أنه مغلق (بسبب المشاركة المحدودة بشكل صارم) ومرن (حيث أن من الصعب التفريق بين من هم داخله ومن هم خارجه). وللوعاظ غير الرسميين الذين يعملون، من الناحية النظرية، خارج إطار النظام أهمية خاصة بهذا الصدد: مثل الغالبية العظمى من المواطنين السعوديين، فهم يفتقرون إلى أدوات رسمية لتشكيل السياسة العامة ومساءلة الحكومة؛ ومع ذلك، فإنهم يعملون في القنوات العريضة غير الرسمية والرمادية (غير الواضحة) التي توفر لهم فرصة التفاعل والتأثير على الأعضاء الرسميين في الأسرة المالكة. ولا يصح أيضاً الإيحاء بأن المؤسستين الدينيتين الرسمية وغير الرسمية تشكلان معسكراً دينياً متناغماً. فثمة تقسيمات معقدة ضمن كل واحدة منها وتقارب في خطوطها.

بعد ما تقدم، يمكن رسم بعض الاختلافات التقريبية. رجال الدين الرسميون هم الذين تعينهم الحكومة في مناصب ضمن السلطة الدينية، بمن فيهم المفتي واللجنة العليا لعلماء الدين أو المجلس الأعلى للقضاء، وبالتالي، فإن ما هو متوقع منهم أن يصادقوا ويسبغوا الشرعية على سياسات النظام. وبعكس ذلك رجال الدين غير الموظفين الذين يستمدون نفوذهم من مواقفهم الشعبية، وعرف عنهم في السنوات الأخيرة انتقادهم الحكومة والأسرة المالكة علناً. وبينما تشكل الجماعة الأولى مصدراً أساسياً للشرعية بالنسبة للأسرة المالكة، فإن الثانية تتمتع بشعبية واسعة وتلعب دوراً رئيسياً في تشكيل الرأي العام.

ولا يستطيع أي حاكم سعودي، ضمن البيئة السياسية المعاصرة التفكير في أي تغيير سياسي دون أخذ ردود فعل المؤسسات الدينية في البلد بعين الاعتبار. فرجال الدين، الرسميين وغير الرسميين يسيطرون على الحوار في المدارس والجامعات والمساجد وإذاعات ومحطات التلفزة التي تديرها الدولة. وليس في وسع الإصلاحيين الليبراليين أو ما يطلق عليهم الإسلاميون المعتدلون، أو طبقة التكنوقراط ذوي الثقافة الغربية، حتى أن يقتربوا من مضاهاة ما يحظى به رجال الدين من حظوة لدى الجماهير، أو منافستهم في وسائل اتصالهم أو نفوذهم. تقليدياً، كانت المؤسسة الدينية الرسمية غير معنية بممارسة سلطة سياسية مباشرة، وفضلت مبادلة دعمها للحاكمين بضمانات تتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية وامتيازاتها في فرض أخلاقياتها الخاصة.

وتتضح وظيفة رجال الدين في إضفاء الشرعية على أجلى صورة حين تستخدم لتبرير أعمال حكومية معارضة لمشاعر الناس وحساسياتهم الشعبية. مثال ذلك، قرار الملك فهد بدعوة القوات الأمريكية بعد غزو العراق للكويت تمت المصادقة عليها بفتوى أصدرها المفتي السابق الشيخ بعد العزيز ابن باز. ومع ذلك، ففي حين أن للمؤسسة الدينية نفوذ واضح، فقد يكون مبالغاً فيه أيضاً. فلم تشهد المملكة مناسبة طبقت فيها تغييرات رغم رفض رجال الدين. ومع ذلك ثمة مثالين يستشهد بهما دائماً، وهما قرار الملك فيصل في الستينات بفتح المدارس أمام البنات وإطلاق محطة بث تلفزيوني وطنية.

وربما كان رجال الدين غير الرسميين الذين يتمتعون بقبول هائل لدى الجماهير ويلعبون دوراً في النظام السعودي يزيد أهمية عن دور المؤسسة الدينية الرسمية، من حيث أنهم يتلفعون برداء الشرعية مثلهم مثل النظام، وهم بالتالي، في وضعهم يمكنهم من شجب أي انحراف عن الطريق الذين يدعون إليه. وأشهر هذه الطرق برزت خلال عقد التسعينات على شكل حماس ونشاط دينيين أطلق عليها اسم الصحوة(١٦). بدأت الصحوة خلال عقد الثمانينات كنتيجة لتدفق أموال النفط، والذي قاد إلى نمو كبير في المعاهد الدينية، وأفرز جيلاً من الشيوخ وأساتذة وطلاب الدين الإسلامي. وبدافع من السخط الشديد على تبعية رجال الدين الرسميين للحكام واستعدادهم لإسباغ الشرعية على تواجد القوات الأمريكية في البلاد، أطلق مشايخ الصحوة من أمثال سلمان العودة، وسفر الحوالي مواعظ نارية تشجب فشل الدولة في الالتزام بالقيم الإسلامية وإعطاء صبغة دينية للغضب الذي شعر به السعوديون العاديون تجاه قادتهم، الذين بات ينظر إليهم على أنهم مستبدين، وفاسدين، وخاضعين للنفوذ الأمريكي. وقد اتخذ الوعاظ المرتبطين بحركة الصحوة موقفاً ناقداً في الصراع الجاري بين النظام وجماعات العنف.

أصبح وعاظ الصحوة الوجه النشط لرجال الدين خلال عقد التسعينات، وشاركوا نظرائهم رجال الدين الرسميين تحفظهم الاجتماعي، وعدم التسامح تجاه غير الوهابيين. لكن وخلافاً لهم كانوا مستعدين لتحدي النظام علناً(١٧). ونتيجة لذلك تمتعوا بمصداقية أكبر على المستوى الشعبي، وكان لكلماتهم وزناً أكبر. والصحوة أبعد ما تكون عن وجهة نظر أحادية جامدة. فهي تضم وجهات نظر تعددية وتشمل معتدلين ومتشددين، ومنهم من يقتربون من أفكارهم من الإصلاحيين والآخرين الذين يوفرون دعماً أخلاقياً للمعارضين الذين يستخدمون العنف من أمثال بن لادن. والملاحظ، أن عدداً من الوعاظ النافذين قد خففوا من انتقاداتهم بعد القيود التي فرضت عليهم في أواخر عقد التسعينات. ورجال الدين الذين سبق واعتقلوا (من أمثال الحوالي أو العودة) أو منعوا من الوعظ (مثل عايض القرني) فلم يتسامح معهم النظام وحسب بل دعوا للمشاركة في الاجتماعات التي ترعاها الحكومة(١٨).

### ٣- الضغوط من أجل الإصلاح

#### أ- الضغوط الخارجية

غداة هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، وجدت السعودية نفسها وقد سلطت عليها أضواء قاسية لا ترحم. وحقيقة أن ١٥ من مختطفي الطائرات التسعة عشر كانوا مواطنين سعوديين أثار موجة هائلة من الانتقادات في الولايات المتحدة. وأصبح حكام البلد، ومعتقداتها الدينية، وعاداتها الاجتماعية ومناهجها الدراسية أهدافاً لانتقادات معادية لا تنتهي. وصورت المملكة وكأنها بيئة لتغذية الإرهاب، وبلد متخلف حافل بالتناقضات يدعي الصداقة الرسمية مع الولايات المتحدة وفي الوقت نفسه يعلم أولاده كراهية الغرب ويمول المتطرفين الدينيين الذين يهاجمون الأمريكيين.

وفي حين امتنع المسؤولون في الإدارة الأمريكية بشكل عام عن انتقاد السعودية علناً، فقد أثاروا في مجالسهم الخاصة قلقاً حقيقياً من مسائل مثل مساعدة الجمعيات الخيرية الإسلامية السعودية للمجاهدين والمشاركة في المعلومات الاستخبارية. وأبدى أعضاء الكونجرس ووسائل الإعلام الأمريكية والمفكرين الأمريكيين انضباطاً أقل في هذا الصدد. وفي العديد من المواقف شكك البعض في طبيعة العلاقة الأمريكية — السعودية. في شهر تشرين الأول ٢٠٠١، قال السيناتور جوزيف ليبرمان بأن السعوديين يحاولون "ركوب ظهر هذا النمو (القاعدة)". أما زميله السناتور جوزيف بيدن، فقد اتهم السعوديين "بأنهم يدفعون للجماعات المتطرفة مقابل الحفاظ على أنفسهم" و"تمويل جزء كبير مما نتعامل معه الآن — وأن الإسلام قد أخفق"(١٩). ومع تصاعد حمى الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠٠٤، فقد شجب بعض الديموقراطيين علاقة الإدارة الوثيقة بشكل مبالغ فيه مع العائلة المالكة وطالبوا بموقف أشد حزماً تجاه الرياض. أما السيناتور جون كيري، المرشح الديمقراطي للرئاسة، فقدم هذه الخطة:

(إذا كنا جادين في مسألة استقلالية الطاقة، فإن علينا في النهاية أن

نكون جادين في مواجهتنا لدور السعودية في تمويل القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية وتقديم الدعم الأيديولوجي لها. لا نستطيع مواصلة نهج هذه الإدارة المتسم بالهوادة واللين تجاه تقديم وغسل أموال الإرهاب.. والشيء نفسه ينطبق على دعم السعودية لرجال الدين الذين يشجعون أيديولوجية الإرهاب الإسلامي. وبكلمة أخرى، لن نعمل أعمال كالعادة مع المملكة العربية السعودية)(٢٠).

صوبت الانتقادات إلى المملكة حين اعترفت فيما بعد بأنها تواجه مشكلة مع المتشددين الإسلاميين وأن الأموال التي تقدمها السعودية لأعمال الخير تجد طريقها إلى القاعدة. وكان رفض السعودية مشاركة الأمريكيين ما لديهم من استخبارات عن الجماعات الإسلامية المسلحة عاملاً آخر لم يساعدهم، مثله في ذلك مثل الإشارات المتكررة التي أدلى بها كبار المسؤولين السعوديين بأن المخابرات الإسرائيلية تقف وراء الهجمات(٢١).

حتى التحسن الكبير في التعاون الأمني والاستخباري السعودي مع الولايات المتحدة، والذي جاء بعد أول عملية كبيرة للقاعدة في المملكة – تدمير ثلاثة مجمعات سكنية تؤوي أجانب، في وقت واحد في الرياض في أيار ٢٠٠٣ – لم يخلص السعودية من مشاكلها. فقدم أعضاء الكونجرس مسودة قانون مساءلة السعودية، والذي قد يفرض عقوبات عليها ما لم يشهد الرئيس الأمريكي بأن السعودية تبذل قصارى جهدها في محاربة الإرهاب. وفي شهر حزيران ٢٠٠٤، اعترف تقرير لمجلس العلاقات الخارجية بأن "السعودية قد اتخذت إجراءات مهمة لتفكيك خلايا تنظيم القاعدة المحلي وحسنت تطبيق القانون والتعاون الاستخباري مع الولايات المتحدة"، إلا أنه أبرز "أنه ما زالت هناك أسئلة مهمة حول الإرادة السياسية"(٢٢).

زاد الضغط على العلاقات الأمريكية – السعودية مع إصرار واشنطن على ضرورة إجراء إصلاحات عربية. وفي وضعه لخطوط نهج أمريكي جديد تجاه المنطقة، قال الرئيس بوش أن ٦٠ عاماً من دعم الدكتاتورية في المنطقة لم يجعل الأمريكيين آمنين، وأن الولايات المتحدة ستبني من الآن فصاعداً "استراتيجية تقدمية من الحرية في الشرق". وفي حين حرص على الإشادة بالسعودية لإعلانها عن نيتها إجراء انتخابات محلية، فقد اعتبر الكثيرون أن الخطاب موجه، جزئياً على الأقل، إلى النظام السعودي. وحسب كلمات الرئيس التي انتقاها بعناية، "بإعطاء الشعب السعودي دوراً أكبر في مجتمعه، يمكن للحكومة السعودية أن تظهر أنها قيادة حقيقية في المنطقة"(٢٣). وفي تصريح له في اسطنبول في حزيران ٢٠٠٤ خلال قمة الناتو، أكد الرئيس على هذه الدعوة وشرح الأمر بالقول أن "قمع المنشقين لن يؤدي إلا إلى زيادة التطرف" وأن قوله هذا ينطبق على "بعض أصدقاء الولايات المتحدة"(٢٤).

## ب- الضغوط السياسية المحلية

في حين تركت هجمات ١١ أيلول السلطات السعودية مصدومة وقلقة وتسعى للحد من الأضرار التي قد تصيب علاقاتها بالولايات المتحدة، رأت بعض الجماعات في تلك الهجمات فرصة لتكثيف الضغط لإحداث تغييرات سياسية واجتماعية وتعليمية. وشملت هذه الجهود الليبراليين والإسلاميين(٢٥)، والشيعة – والكثيرون منهم أفراد لهم تاريخ من النشاط السلمي ضد الحكم السلطوي. وأخبر عبد العزيز القاسم، وهو محام وعالم دين مشارك في حركة الإصلاح ال ICG:

(أثارت أحداث أيلول قلقاً جديداً في المجتمع السعودي. وكان لهذا القلق وجهان. الأول، انتشار روح الثورة علناً والتي رحبت ببن لادن. أما الوجه الثاني، فعبر عن نفسه في المطالبة بالإصلاح بهدف منع المزيد من التردي في الأوضاع [لتطرف]. وحين بدأت القاعدة في شن أعمال داخل السعودية، فقد أعطت بذلك ضرورة ملحة للإصلاح)(٢٦).

كان لموجة الهجمات التي شنتها القاعدة أو التي استلهمتها المجموعات المحلية من القاعدة، والتي بدأت عام ٢٠٠٣، تأثيرات إضافية، غذت حواراً ساخناً حول جذور التطرف الديني. ودفعت التفجيرات، وتتابع اكتشاف مخابئ للأسلحة، وتبادل إطلاق النار بين جماعات مسلحة والشرطة إلى زيادة المطالبة بالتغيير، وتحجج الإصلاحيون بأن التطرف ينمو بسبب الطبيعة المغلقة للنظام السياسي. وفي الوقت نفسه، لجأ السعوديون المغتاظون من التضييق الذي تفرضه عليهم المؤسسة الدينية على توجيه انتقادات علنية والمطالبة بإصلاحات تعليمية وحوار ديني أكثر تسامحاً.


د. عبد الله الحامد

في العام ٢٠٠٣ تلقى ولي العهد السعودي الأمير عبد الله ما لا يقل عن خمسة التماسات تدعو إلى إجراء تغييرات كبيرة في الحياة السياسية والاجتماعية للبلد(٢٧) – ناشدت اتخاذ خطوات نحو إقامة ملكية دستورية تعتمد على مؤسسات منتخبة، والفصل بين السلطات، وحرية التعبير. وطالب التماس شيعي منفصل في نيسان ٢٠٠٣ بإنهاء التمييز ضد الأقلية الشيعية(٢٨).

لكن، وحتى قبل أن تضع هذه الالتماسات على مكتبه، أطلق الأمير عبد الله ما وصفه باقتراحات لإصلاح العالم العربي. وكان من بينها الدعوة لمزيد من المشاركة الشعبية في كافة أنحاء المنطقة(٢٩). وفي حين يمكن اعتبار ذلك على أنه محاولة لأخذ زمام المبادرة من الولايات المتحدة – والتي كانت قد كشفت عن خططها لإصلاح العالم العربي - فحقيقة أن ولي العهد قد اعترف بضرورة الإصلاح شجع مواطنيه الذين كانوا يحضون على تحديث نظام المملكة ذي الحكم المطلق.

في كانون الثاني ٢٠٠٣، تلقى الأمير عبد الله أول التماس بعنوان "رؤية لحاضر ومستقبل الأمة"(٣٠)، ومعه رسالة عبرت عن سعادة المثقفين في كافة أنحاء هذا البلد العظيم وتقديرهم لدعوته للمشاركة الشعبية؛ وتبع ذلك دعوة مفاجئة من ولي العهد لمقابلة مجموعة من الموقعين على الرسالة.

## ج- الضغوط الاجتماعية والاقتصادية

رغم أن تنامي التطرف الإسلامي قد ساهم في جو جعل مطالب التغيير واضحة ومسموعة، فإن التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المملكة لم تكن تقل عنها أهمية. وقد أخبر إحسان أبو حوليقة وهو اقتصادي وعضو في مجلس الشورى الـ ICG:

(قد لا يكون من الحكمة استثناء العوامل الداخلية [كضغوط من أجل الإصلاح] مثل الفقر والبطالة والتنمية الاقتصادية غير المرضية والإمكانيات المحدودة لنظام التعليم في تزويد سوق العمل بالسعوديين الماهرين)(٣١).

وقد حولت الطفرة النفطية لعقد السبعينات والارتفاع الهائل من عائدات المملكة النفطية البلد الذي هو في غالبيته مجتمع ريفي وقبلي إلى مجتمع مدني. ومولت المكاسب العالية بنية تحتية متطورة، مع توسع في تقديم المنح والدعم والخدمات الحكومية. والأهم من ذلك أن عائدات النفط مولت نمطاً جديداً من الحياة. فالسعوديون الذين كانوا

يعيشون في معظم الأحوال حياة صعبة تتطلب العمل بجد بدءوا يعتمدون على الرفاهية وملايين العمال الأجانب لشغل الأعمال اليدوية والتي تتطلب مهارة(٣٢).

ترافق التحول السريع من الاعتماد على النفس إلى مجتمع الاستهلاك ودولة الرفاهية مع نمو كبير في عدد السكان. فخلال العقود الثلاثة التي تلت طفرة النفط تضاعف عدد سكان السعودية ثلاث مرات ووصل الآن إلى حوالي ٢٣.٥ مليون من ضمنهم حوالي ٦ ملايين وافد. ووفق أحد التقديرات فإن ٤٥.٦٪ من السكان أعمارهم ١٤ سنة أو أقل في العام ٢٠٠٣(٣٣). ولم يكن في وسع خدمات الحكومة مجاراة هذا التوسع الديموغرافي وما رافقه من انفجار سكاني، ويشتكي السعوديون من عدم ملائمة المدارس، ومن تراجع خدمات المستشفيات وانخفاض كبير في مستويات المعيشة. فبعد أن وصل دخل الفرد إلى ذروته عام ١٩٨١ ليصل إلى ١٨٠٠٠ دولار(٣٤)، هبط الدخل إلى ٨٤٢٤ دولاراً في ٢٠٠٢(٣٥). وارتفعت أيضاً معدلات البطالة ووصلت إلى ١١.٩٣٪ بين السعوديين الذكور عام ٢٠٠٢ وحوالي ٣٠٪ بين الشباب(٣٦). وثمة أدلة قوية على تزايد الفقر يتم التعبير عنه صراحة في الصحافة السعودية(٣٧)، وأخبر أستاذ جامعي سعودي المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات:

(لدينا دولة تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم، وثاني أكبر احتياطي من الغاز، لكن دخل الفرد لدينا بالكاد يتجاوز ٨٠٠٠ دولار، كما أن نسبة السعوديين الذين يعيشون في فقر مطلق تتزايد بسرعة. كما أن ٧٠٪ من المدارس تستخدم أبنية مستأجرة — مساكن عادية لا تصلح كمدارس. ولا تستطيع الجامعات استيعاب أكثر من ٤٠٪ من خريجي المدارس. النساء لا مكان لهن.. أساتذة الجامعات فقراء. كل هذا يشير إلى وجود خلل ما)(٣٨).

التوقعات السكانية تنذر بضغوط أشد خطورة على الدولة والاقتصاد، ووفق دراسة للبنك السعودي الأمريكي عام ٢٠٠٢، فإن عدد السكان من أصل سعودي سيتضاعفون بحلول العام ٢٠٢٠؛ وسوف تتزايد القوى العاملة السعودية من ٣.٣ مليون شخص عام ٢٠٠٠ إلى ٨.٣ مليون عامل عام ٢٠٢٠(٣٩). وبمرور الوقت، فإن عدم توفير فرص عمل بشكل كاف، والتكيف السيء لنظام التعليم، والبنية الاقتصادية الفوضوية، خاصة عند مشاهدة آلاف الأمراء يتمتعون بحياة مرفهة، مما يزيد من خطر تقويض القاعدة التي تدعم النظام. فالدعوة من أجل العدالة الاجتماعية والقضاء على الفساد، وتوفير دخل أوسع للناس على مصادر الثروة الطبيعية في البلاد، هي من الأمور الرائجة في أحاديث منتقدي النظام. ويتزايد عدد السعوديين الذين يشيرون إلى أن إحباط الشبان والامتعاض من العدالة الاجتماعية تغذي التأييد للجماعات الإسلامية المسلحة:

(الإصلاحات الإدارية، والمالية، والقضائية مهمة جداً لمواجهة ظاهرة العنف والتطرف. الكثيرون يتعاطفون مع المتطرفين حين يقومون بأنشطة إرهابية اعتقاداً منهم أن تلك الأعمال تدفع الدولة للقيام بالإصلاحات الضرورية)(٤٠).

بالحكم على الأمور من أحاديث كبار المسؤولين السعوديين، فثمة اعتراف واسع بضرورة التغيير. وقد ألمح مسؤول رفيع إلى أنه "ليس ثمة شخص لا يعرف بأن العالم قد تغير وأننا بحاجة لأن نتغير"، مشيراً بذلك إلى التركيبة سريعة الاشتعال من تصاعد البطالة واحتمالات تراجع أسعار النفط(٤١). وتوقع آخر أن مستقبل النظام يعتمد على قدرته على مواجهة مشكلة البطالة(٤٢). وكما هو الحال في العديد من الدول التي تتعرض للضغوط من أجل الإصلاح، انصب التركيز حتى الآن على الخطوات الاقتصادية الرامية الى تنشيط القطاعات غير النفطية (تبني إجراءات للالتحاق بمنظمة التجارة العالمية وتشريعات لتنظيم سوق رأس المال)(٤٣). أكثر مما تركز على التحولات الصعبة — والمهمة بالقدر نفسه — في المجالات الاجتماعية والسياسية(٤٤).

### ٤- المطالبة بالإصلاح

#### أ- معنى الإصلاح

حسبما أصبحت العادة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، اكتسبت فكرة "الإصلاح" مكانة شبه غامضة دون توضيح معانيها(٤٥). وقد اختلفت أجندات الإصلاحيين السعوديين باختلاف الزمان وحسب الفئات الشعبية التي يمثلونها، ولم تكن دعوات الإصلاح بشكل عام ترديداً لصدى الدعوات الصادرة من الغرب. وفي الفترة التي تلت وصول القوات الأمريكية إلى المملكة رداً على غزو العراق للكويت، كان أعلى أصوات التغيير هو صوت الإسلاميين المطالبين بمزيد من "أسلمة" الحياة العامة لمعالجة ما اعتبروه انحرافاً عن الطريق القويم. وانتقدوا عملياً كافة أشكال سياسات المملكة الداخلية منها والخارجية: الحكم المستبد، والفساد، وسوء الإدارة، وسوء توزيع الثروة وغياب العدالة الاجتماعية. والغضب من اعتماد المملكة المطلق على الولايات المتحدة في المجال الأمني رغم المبالغ الهائلة التي تنفق على الدفاع، إضافة لحنقهم لوجود القوات الأمريكية في البلاد، وقد دعوا إلى تغيير شامل في الحياة العامة، وطالبوا بإعطاء رجال الدين دوراً أساسياً في تقرير السياسة(٤٦).


عائض القرني

المرحلة الحالية من جهود الإصلاح تعتمد على العوامل الخارجية والداخلية المذكورة أعلاه. وما هو أكثر أهمية، أن زيادة الضغط غداة هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ ساعدت على دفع المناقشات حول الإصلاح إلى الساحة العامة. وما كان في السابق حكراً على بعض المثقفين الساخطين يتحدثون خلف أبواب مغلقة أصبح قضية مشروعة للنقاش. ولاحظ خالد الدخيل، وهو عالم اجتماع ينادي بالإصلاح، قائلاً:

(في العام ٢٠٠٣ أصبح الإصلاح قضية الساعة، داخل وخارج الحكومة، وقضية من كانوا معه ومن كانوا ضده. بكلمة أخرى، أصبح مفهوم ومدى الإصلاح واضحاً كقضية جدلية مشروعة. ولأول مرة أدركت الحكومة ضرورة الإصلاح ومشروعية مطالبة الناس به. فخففت من الرقابة على وسائل الإعلام، وكانت أكثر تقبلا للالتماسات المطالبة بالإصلاح خلافاً لموقفها المعادي قبل عقد مضى)(٤٧).

أصبح الإصلاح شعاراً عاماً تردد صداه العائلة المالكة، ومسئولو الحكومة، وأعضاء مجلس الشورى، ورجال الأعمال، والأكاديميون، والليبراليون والإسلاميون أيضاً. وكانت هناك عناصر تقارب واضحة: كان الجميع يريدون الحفاظ على التوجه الإسلامي للبلد مع تخليصها من بعض العادات المتشددة وغير المتسامحة، وادعت الأكثرية أنها تحبذ استمرار حكم آل سعود لضمان الوحدة والاستقرار(٤٨)، مع الحث على تحرك تدريجي نحو مؤسسات حكومية أكثر تمثيلاً للشعب.

لكن الإجماع السطحي يخفي تشكيلة كبيرة من الاختلافات، وغالباً ما تكون أجندات ووجهات نظر متضاربة. وتستخدم فكرة الإصلاح، بشكل

عام، لتشمل التحديث الاقتصادي، وكسر التحالف الاستراتيجي بين الدولة ورجال الدين الأقوياء، أو بدلاً من ذلك، حركة سياسية لإقامة حكم دستوري.

بالنسبة للعديد من السعوديين، سواء من هم ضمن حركة الإصلاح أو خارجها، فإن الموضوع الذي لا يختلفون عليه — سواء الجماعات الإسلامية، والتقليدية والمنادية بالحداثة– يتضمن ضرورة تحسين الشفافية في الشؤون المالية للدولة، أي، حسابات الموازنة وتقديم معلومات دقيقة ومفصلة حول مصادر الإيرادات والنفقات العامة. والسبب أن صداها يتردد تحديداً بقوة بين الناس المنادين بالإصلاح — لأنها تلامس التغييرات السياسية والاقتصادية دون أن تطالها مباشرة – وقد وصف معلقون سعوديون القضية لـ ICG بأنها أكثر القضايا المتاحة الآن وإعادة بناء الثقة على أجندة الإصلاح(٤٩). ويجادل رجال الأعمال وأعضاء مجلس الشورى أنه يتعين تحويل جميع عائدات النفط إلى موازنة وأن تقوم الحكومة بنشرها مفصلة كافة النفقات، بما في ذلك الإنفاق العسكري وحجم الدعم ومخصصات العائلة المالكة. وأخبر عضو في مجلس الشورى الـ ICG، قال:

(الشعب يريد المحاسبة والمجلس يريد الشفافية المالية بما في ذلك نشر إيرادات الدولة ومصادرها. في الماضي كانت الموازنة تنشر مفصلة؛ أما الآن فقد أصبحت مجرد أرقام عشوائية)(٥٠).

حجب المعلومات يوازي تراجع دخل الفرد ومعرفة أن الكثيرين من أفراد العائلة المالكة الكبيرة، التي تضم آلاف الأمراء يتمتعون بحياة بذخ هو أحد العوامل المهمة لتقويض مشروعية الدولة السياسية. وفي وصفه للمزاج العام بعد تفجيرات أيار ٢٠٠٣، أخبر إصلاحي سعودي الـ ICG قال:

(الدولة لا تستمع للشعب.. ليس ثمة قناة من الثقة بين الشعب والدولة. لقد هبطت الدولة إلى مستوى مصالح العائلة الحاكمة)(٥١).

وقال كاتب معروف:

(الفساد هو أكبر عائق في طريق الإصلاح. بعض الأمراء يعتبرون ما يتمتعون به امتيازاً طبيعياً. الإصلاح يجب أن يبدأ بحرب على الفساد. خلال حكم الملك فيصل كان هناك وضعاً مماثلاً وأول شيء فعله هو معالجة قضية الفساد. فننشر مخصصات العائلة المالكة المالية كجزء من الموازنة. الخطوة الأولى يجب أن تكون تقرير مخصصات العائلة المالكة، التي يجب ألا تتجاوزها. أما الآن، فإن كل أمير يأخذ ما يريد، وليس هناك أي تمييز بين ما هو عام وخاص. ثانياً، نحن بحاجة إلى تشريعات تحدد ما هو عام وما هو خاص ووضع الأسس التي يمكن للحاكم التدخل فيها لمحاربة الفساد)(٥٢).

حتى الذين لا علاقة لهم بناشطي المعارضة يبرزون أهمية "الشفافية المالية".. وهو تعبير لطيف يستخدم للإشارة إلى وضع حد للفساد وهدر موارد الدولة. وشرح الشيخ عبد المحسن العبيكان، وهو قاض سابق وعضو في المؤسسة الدينية التقليدية الرسمية بالقول:

(الشفافية المالية هي القضية الأكثر أهمية. أولاً المالية ثم الإدارة. فلو كان هناك نظام مالي وشفافية في مناقشة المسائل المالية، لكان ذلك مصدر تأكيد رئيس للمواطنين، فالناس يخشون على مستقبل أطفالهم والحفاظ على الازدهار)(٥٣).

### ب- لوبي الاستدعاءات

إن المصلحين السعوديين الذين ظهروا إلى العيان في السنوات الأخيرة، لا يشكلون نواة حزب سياسي، كما أنهم لا يمثلون حتى جماعة وثيقة الوشائج والارتباط. وبدلاً من ذلك، فقد وصفوا، أدق وصف بأنهم يشكلون شبكة ضعيفة التماسك أو لوبي غير رسمي، يتولى من خلاله نفر من صميم أعضائه، بين الحين والآخر، بإعداد العرائض، والسعي للحصول على توقيعات الأعضاء الآخرين الذين يحملون أفكار مماثلة لأفكارهم. كاتبوا العرائض، في معظم الأحيان، هم ضمن الإطار السعودي من الوسطيين الذين يدعون إلى تحول سياسي تدريجي، ضمن إطار النظام الملكي والصبغة الإسلامية للدولة. وتظل المذكرة التي بعث بها هؤلاء إلى ولي العهد الأمير عبد الله، في كانون الثاني لعام ٢٠٠٣، المنطلق الأساسي لأولئك الإصلاحيين(٥٤). وقد ضمت قائمة الموقعين (١٠٤) من الأكاديميين، ورجال الأعمال وعلماء الدين ورجال المهن الحرة — وجميعهم من الرجال – وينتمون إلى الأقاليم المختلفة والتوجهات الدينية والسياسية المختلفة أيضاً: إنهم من الإسلاميين التقدميين من أهل السنة، الذين ينتقدون التغيير الضيق الأفق الذي يطغى على فهم الدين، كما يشمل الليبراليين والقوميين، وكذلك بعض الأسماء الشيعية البارزة. والحقيقة هي أن ما يوازي محتوى تلك المذكرة من أهمية، هو أن المشاركين فيها استطاعوا تجاوز الانقسامات الطائفية والسياسية ورسم برنامج إصلاح سياسي حظي بإجماع جميع تلك الفئات.


جعفر الشايب

إن المحرك الأول وراء تلك المذكرات هو الدكتور عبد الله الحامد، وهو إسلامي من مواطني الرياض، وكان من النشطاء في الحركة الإصلاحية التي أعقبت أزمة الخليج عام ١٩٩٠–١٩٩١. وكنتيجة للنشاط الذي أبداه الحامد في اللجنة المنحلة حالياً والتي أطلق عليها "لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة"(٥٥)، فقد قضى فترة من الزمن رهن الاعتقال، كما أنه عزل من منصبه في جامعة الإمام محمد ابن سعود في الرياض. وفي يومنا هذا، فإن الحامد يروج لوجهة النظر القائلة بأن أفضل وسيلة لمكافحة انتشار الأفكار المتطرفة، وتدعيم شرعية آل سعود، وتقليل الاعتماد على المؤسسة الدينية، هو تحويل المملكة إلى نظام حكم ملكي دستوري، تديره مؤسسات حكم منتخبة.

(إن السبب الرئيسي وراء ظاهرة العنف، هو غياب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية. إننا نقول بأن الإصلاح السياسي، في جو من الحرية المسؤولة والحوار، هو أنجح علاج للتطرف والعنف. لقد ساهمت الدولة في انتشار التطرف بسبب منعها للإسلاميين المتنورين من بذل أي نشاط، وتسليم زمام التعليم الديني إلى العناصر المحافظة المتزمتة. لقد أرادت الدولة أن تجعل المؤسسة الدينية مصدر قوتها. ولكن، ولو أنها بدلاً من ذلك، قد اعتمدت على الشعب، وأدخلت العدالة الاجتماعية وأعطت لمواطنيها حقوقهم وحرياتهم، لما وجدت نفسها بحاجة إلى الاعتماد على دعم المؤسسة الدينية في كل شأن من الشؤون)(٥٦).

ويظهر بين أسماء الموقعين الإسلاميين على المذكرة اسم عبر العزيز القاسم، وهو محام، وقاض سابق وعالم ديني، وكذلك اسم عبد الله ابن بجاد العتيبي وهو إسلامي مرموق(٥٧). كان الأخير في الماضي عضواً في جماعة نشطة أشعلت النار في مخازن بيع الفيديو، تعبيراً واحتجاجاً على الغزو الغربي الزاحف على المجتمع السعودي. وبعد فترة وجيزة ظهر العتيبي من جديد كناقد للوهابية التقليدية. كلاهما يؤمنان بقراءة منفتحة للدين وينتقدان التفسيرات الحرفية الضيقة التي تعتنقها شريحة عريضة من المؤسسة الدينية والحركة المعروفة بالصحوة(٥٨).

ومن بين النشطاء الليبراليين، احتل محمد سعيد الطيب موقعاً قيادياً في إعداد المذكرة. هذا المحامي ومقره جدة، كان معروفاً في زمن مضى بميوله الناصرية، وقد أمضى أربعة عقود وهو يدعو إلى الديموقراطية

والحقوق المدنية، وهي مواقف جلبت له فترات عدة من السجن. لقد تأرجح الطيب على مدى الأعوام، على رضا الحكومة وغضبها(٥٩). وجنباً إلى جنب مع الحامد، الذي يجري مشاورات معه بانتظام، فإن الطيب يعتبر قائد الحركة. لقد ألقي القبض على الرجلين في ١٦ آذار ٢٠٠٤، وطلب منهما التوقيع على تعهد بوقف نشاطهما. وقد أطلق سراح الطيب في غضون أسبوعين، على الرغم من أن التقارير متناقضة حول ما إذا كان قد وقع على التعهد الذي طلبته الحكومة أم لا(٦٠). أما الحامد، واثنان آخران، فقد رفض توقيع التعهد وما زالوا رهن الاحتجاز. الأقلية الشيعية أيضاً ممثلة تمثيلاً جيداً في اللوبي الإصلاحي. ومن بين أبرز الأعضاء شهرة جعفر الشايب، وهو أحد الناشطين في الدفاع عن حقوق الشيعة، والذي أمضى ردحاً من الزمن منفياً في الخارج: ونجيب الخنيزي الصحفي، والدكتور عبد الخالق عبد الحي وهو أستاذ جامعة، ويشغل حالياً عضوية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي أقامتها الحكومة.

وعلى النقيض من أسلافهم في عامي ١٩٩٠-١٩٩١، فإن دعاة الإصلاح اليوم يعبرون عن مطالبهم ليس من خلال (أسلمة) الدولة، بل من خلال تحديثها بشكل يتلاءم مع المبادئ الإسلامية. وقد وقع على المذكرات عدد ممن كانوا نشطاء في الماضي، ولكنهم في أغلب الحالات قد تخلوا عن مواقفهم الأيديولوجية السابقة. ونجد مثلاً على التوجه الحالي في المذكرة الأولية بعنوان "تصور الحاضر ومستقبل الأمة". يقول هذا التصور بأن "شرعية الحكم كما أوضحها الإسلام تقوم على أساس تطبيق الشريعة، وعلى قبول المحكومين".

(العدالة هي أساس الحكم، وقد شرع الله العدالة الاجتماعية، وحيث أن العدالة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الشورى، فقد شرع الله مبدأ الشورى كأحد ركائز الحكم الأساسية. ولا يمكن تحقيق الشورى بالمفهوم العملي، إلا بتحقيق الشروط التالية: أمة تقوم على المؤسسات والأوضاع الدستورية)(٦١).

في هذه المذكرة، كما في غيرها، رسم لرزمة من الإصلاحات، الهدف منها تحويل السعودية إلى دولة تقوم على ركائز من المؤسسات الدستورية، واحترام مبادئ المشاركة السياسية، مساءلة الحكومة، والعدالة الاجتماعية، والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية، كل ذلك في إطار من قانون الشريعة. وقد دعا الموقعون على المذكرة إلى عقد "مؤتمر وطني مفتوح" للبحث في القضايا الوطنية، ولانتخاب مجلس شورى يتمتع بصلاحيات تشريعية وسلطات رقابية(٦٢). كما دعوا إلى إقامة مجالس إقليمية منتخبة، وهيئات قضاء مستقلة، وتوفير حرية التعبير والاجتماع، وإقامة مؤسسات المجتمع المدني مثل الأندية، واللجان والاتحادات المهنية والنقابات. وأخيراً، فقد دعوا إلى تأكيد الحاجة إلى معالجة مشاكل البلاد الاقتصادية، وبأسلوب يعبر عن الالتزام بتوفير توزيع عادل للثروة بين مختلف الأقاليم وبطريقة تعالج مشكلة "الفساد المالي" و"الرشوة المتفشية" وسوء استخدام السلطة الحكومية(٦٣).

وعلى الرغم من اللهجة غير الاستفزازية ولغة الاحترام العميق في مخاطبة العائلة المالكة، فقد اقترحت المذكرة بشكل أساسي إقامة مؤسسات من شأنها الحد من سلطات العائلة الحاكمة، وضمان المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات واتخاذ إجراءات المراقبة فيما يتعلق بالأعمال الحكومية. وبدلاً من نظام قائم لا تحد من سلطاته المطلقة حالياً سوى التقاليد والدين والحاجة إلى المحافظة على التوافق القبلي، فإن المذكرة تقترح أن تصبح المملكة نظاماً ملكياً دستورياً تشارك في حكمه الهيئات المنتخبة.

لقد كانت ردة فعل السلطات مختلطة. وفي بادرة اعتبرت ذات شأن، اجتمع الأمير عبد الله ولي العهد مع عدد من موقعي المذكرة، مشيراً بذلك إلى مشاركته باهتمامهم فيما يتعلق بالإصلاح، في الوقت الذي لم يلزم نفسه بالتقيد في أجندتهم. ولكن، وفي الوقت ذاته، وعلى الرغم من الاستقبال الودي الذي حظي به وفد دعاة الإصلاح، وما تبع ذلك من إشراك بعضهم في جلسات الحوار الوطني التي رعتها الحكومة، فقد نأت الحكومة بنفسها عن معالجة القضايا التي تضمنتها الوثيقة مباشرة، وهي مطالب لم تنشر في وسائل الإعلام أبداً.

لقد دفع غياب أية استجابة مباشرة من قبل الحكومة، وكذلك بطء برنامج الإصلاح الذي تدعمه الحكومة إلى التقدم بمناشدات جديدة. ففي شهر أيلول عام ٢٠٠٣، أي بعد أربعة أشهر من تفجيرات الرياض، وقع أكثر من ٤٠٠ سعودي بما في ذلك ٥٠ امرأة، عريضة عنوانها "دفاعاً عن الأمة"، تضمنت إعادة تأكيد للتصور الذي تضمنته العريضة الأولى، كما تضمنت إلقاء اللوم علانية لظهور الجماعات الإرهابية، على القيود السياسية.

(إننا جميعنا مدعوون إلى تحمل مسؤولياتنا والتدبر ملياً في خطواتنا. يجب أن نقر بأن التأخير الطويل في إقرار الإصلاحات الجذرية وغياب المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات، كانتا من العوامل الأساسية التي أوصلت بلادنا إلى هذا المنعطف الخطير)(٦٤).

وقد انتقد الموقعون، بشكل غير مباشر، ومعظمهم من النشطاء الليبراليين من الحجاز(٦٥) والرياض، وكذلك من الشيعة، الآراء الدينية المتزمتة التي تسود المملكة:

(إننا نؤمن بأن حرمان فعاليات المجتمع السياسية والفكرية والثقافية من حقها الطبيعي في الإعراب عن آرائها، قد أدى، في الواقع، إلى هيمنة توجه محدد، هو في طبيعته وتكوينه غير قادر على الحوار مع الغير. هذا التيار، الذي لا يمثل قيم الإسلام السمحة، كما لا يمثل تسامحه، قد أسهم في بروز الفكر الذي يدعو إلى الإرهاب والتكفير(٦٦)، والذي وضع مجتمعنا حالياً على مرجل من النار).

وبينما امتنع المصلحون الإسلاميون الذين وقّعوا على "الرؤية" التي تضمنتها المذكرة الأولى، عن الاشتراك في المذكرة الثانية، بسبب لهجتها التي اعتبروها ليبرالية أكثر مما يجب، ومعادية للإسلام، ما أن حل شهر كانون الأول عام ٢٠٠٣ حتى أعيد إحياء الإجماع الذي تمثل في توافق الليبراليين والإسلاميين والشيعة على الدعوة لتنفيذ الإصلاحات التي تضمنتها وثيقة (الرؤية) في المذكرة الأولى، وإلى البدء في عملية إقامة نظام دستوري. وقد تضمن ذلك إنشاء لجنة مستقلة يناط بها وضع دستور يتم تقديمه لاستفتاء عام ضمن عام، ويدخل حيز التنفيذ بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.

وما أن حلت نهاية عام ٢٠٠٣، وإلى درجة كبيرة نتيجة للعنف المتزايد في المملكة، حتى أخذت لوبي الإصلاح تغلف حججها للتغيير السياسي، ليس كهدف بحد ذاته، وإنما كأنجع علاج للحركات المتطرفة، وكعنصر لا مندوحة عنه في الحرب لاستئصال شأفتها.

لقد أعربت مذكرة شهر كانون الأول عن رأيها بأن الإصلاح على أساس دستور من شأنه "ليس فقط أن يكون الطريق الصحيحة لإقامة دولة عربية وإسلامية عصرية، بل إن من شأن ذلك أن يمد حبل الحياة الذي سوف ينقذ البلاد وأهلها من المشاكل التي حلت بها أخيراً. وأوضحت أن انفجار العنف ما هو إلا رأس جبل جليدي يمتد عميقاً تحت الماء(٦٧).

وأوضحت أن حجة الإصلاحيين لها أبعاد تكتيكية: ذلك أن تبريرهم لموقفهم على هذا الأساس، جعل من الإصلاح السياسي، ومن المشاركة الجماهيرية الواسعة، أمران يخدمان في نهاية المطاف مصلحة النظام ويضمن استقراره وديمومته. بيد أن حجتهم كذلك عكست إيماناً قوياً بأن الأفراد، إذا ما أعطوا فرصة لاشتراك في النقاش العام وموطئ قدم في إدارة شؤون الوطن، هم في الغالب أكثر ميلاً لمعارضة أعمال العنف التي تهدف إلى تقويض النظام السياسي.

---

**• تقرير أعدّته المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (انترناشيونال كرايسس) - فرع الشرق الأوسط**
**القاهرة بروكسل، ٢٠٠٤/٧/١٤**

www.icg.org

## هوامش

(١) في صيف وخريف العام ٢٠٠٣، أجرى نواف العبيد —وهو مستشار أمني سعودي يعمل في الرياض– استطلاعاً للرأي شمل ١٥ ألف سعودي. وكتب في مقال له في شهر حزيران ٢٠٠٤، قال: "في حين أن ٤.٧٪ ممن أجابوا على الاستطلاع أيدوا بن لادن كزعيم، فقد كان لـ٤٨.٧٪ رأي إيجابي في خطابه.. فكيف يمكن التوفيق بين هاتين الإجابتين المتعارضتين؟ أخبر واحد ممن جرى استطلاعهم وهو من مقاطعة جنوبية محافظة فريقنا مفسراً الأمر: "حين نسمع بن لادن يحتج ضد الغرب مشيراً إلى الفساد وعجز الحكومات العربية ومعاناة الفلسطينيين، فالأمر أشبه بالانتقال إلى حلم". لكنه يواصل "وحين نرى صور الأبرياء يقتلون من أجل أيديولوجيته، فالأمر أشبه بالدخول في كابوس". ذا ديلي ستار، ٢٤ حزيران ٢٠٠٤.

(٢) في مقابلة هاتفية أجرتها "ICG" مع مشاري الذايدي وهو خبير بالجماعات المسلحة قال: "هناك الكثيرين من المناهضين الأمريكيين، ويشعرون بالرضى حين تشن هجمات ضد أهداف أمريكية، لكنهم لا يريدون أن تشن هذه الهجمات في السعودية". جدة ٢٤ حزيران ٢٠٠٤. وقال سعودي مؤيد للإصلاح: "قد يشعر البعض بالفرح لتعرض النظام للعقاب لكنهم متخوفون". مقابلة "ICG"، الرياض ٢٤ حزيران. يقال بأن الغضب الشعبي بسبب تفجيرات تشرين الثاني ٢٠٠٣ الذي كان معظم ضحاياه من العرب من مختلف أنحاء الشرق الأوسط قد أجبر المسلحين على الحذر في اختيار أهدافهم. واستهدفت هجماتهم منذ ذلك الحين إما المصالح الغربية أو مصالح النظام حصرا.

(٣) لوس أنجلوس تايمز، ٢١ حزيران ٢٠٠٤.

(٤) في حديث ألقي نيابة عن الملك، أعلن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله: "نحن نقدم فرصة لكل من ينتمي إلى الفئة الضالة وما زال طليقاً بعد تورطه بعمليات إرهابية، كي يتوب ويقر بذنبه وأن يستسلم طوعاً خلال شهر من تاريخ هذا الخطاب. ولن توجه لمن يستسلم أي تهم وسيعامل وفق أحكام الشريعة بالنسبة لانتهاك حقوق الغير". وكالة الأنباء السعودية، ٢٣ حزيران ٢٠٠٤.

(٥) يوم ١٨ حزيران ٢٠٠٤، وهو اليوم الذي قتل فيه بول جونسون، قال إمام المسجد الحرام في مكة للمصلين أن الذين يقتلون المسلمين والضيوف الأجانب "لم يقرءوا كتاب الله أو أحاديث النبي" وأنهم ارتكبوا مفسدة عظيمة والكثير من الشرور، الوطن ١٩ حزيران ٢٠٠٤.

(٦) ما زال المنحدرون من ابن عبد الوهاب —عائلة آل الشيخ– يشغلون مناصب رئيسية. عبد الله ابن محمد آل الشيخ هو وزير العدل، في حين أن عبد العزيز آل الشيخ هو مفتي الديار السعودية.

(٧) في حين وفر الإخوان دعماً عسكرياً وأيديولوجياً في حقبة التوسع السعودي، فقد انتهى الصراع المطول بين الأسرة الحاكمة والمحاربين الدينيين في الفترة بين ١٩٢٧ و١٩٣٠ بهزيمة الإخوان وتبعيتهم العائلة الحاكمة. إلا أنه، وفي حين أزيحت المؤسسة الدينية إلى مكانة ثانوية واقتصر دورها في أغلب الأحيان على المصادقة بختمها على القرارات الرسمية، فما زالت تتمتع بسلطات ومنزلة عظيمة. انظر جي. حبيب،
in the Creation of the Saudi Kingdom1910-1930"
Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and their role
Ibn Saud's
(١٩٧٨ ـ ليدن)

(٨) تاريخياً، أطلق الوهابيون على أنفسهم اسم الموحدين، في إشارة إلى المذهب الأساسي الذي أبرزه ابن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر. وكانت كلمة وهابي، التي أشاعتها وسائل الإعلام الغربية خلال التسعينات كوسيلة لوصف النموذج "المتزمت" أو "الصارم" من الإسلام الذي تعتنقه المؤسسة الدينية السعودية، قد أصبحت أيضاً جزءاً من الحوار الداخلي في المملكة. إلا أن التعبير قد بولغ في استعماله وجرد من أي معنى تحليلي، استخدم لوصف جماعات وأفراد متباينين زمناً ومكاناً، طالما أنهم يؤيدون وجهة نظر صارمة أو محافظة للإسلام. الحقيقة، إن الكثيرين ممن وصفوا أنهم وهابيين لا يتفقون حول الكثير من المبادئ والممارسات الدينية والأهداف السياسية.

(٩) لم تعرف السعودية سوى قدر محدود من الحرية السياسية في الماضي. وخلال عقد الخمسينات كانت تجري انتخابات لشغل المناصب المحلية في المنطقة الشرقية والحجاز. وتمتعت الصحافة بقدر أكبر من الحرية في أواسط الخمسينات. إلا أن النظام كان يعمل باطراد على خفض مجالات هذه الحريات والحقوق السياسية.

(٠١) "كان هناك مخالفات في استخدام الأموال الحكومية، وحقوق الملكية والعقود. كما أساء النفوذ الملكي إلى الإجراءات القضائية المدني منها والجنائي؛ سواء ضد رجال الأعمال السعوديين أو الأجانب. أمراء عديدين استخدموا نفوذهم للحصول على حصص في قطاعات أعمال خاصة ومن أرباح مبيعات النفط والشركات التي تملكها أو تمولها الدولة. كما تدخلوا وأفادوا من أرباح مبيعات النفط والشركات التي تملكها أو تمولها الدولة. كما تدخلوا وأفادوا من إرساء العقود وتخصيص أموال مبيعات النفط، وبرامج التعويض، وعقود تسليم مستوردات الأسلحة والخدمات العسكرية". انتوني اتش كوردسمان، Twenty-First Century Saudi Arabia Enters the (ويست بورت، ٢٠٠٣)، ص١٤٢.

(١١) انظر توبي جونز "a 'Social Contract' for Saudi Arabia Seeking، تقرير الشرق الأوسط، ٢٢٨، خريف ٢٠٠٣. ومايكل سكوت دوران، "Paradox The Saudi"، فورين افيرز، كانون الثاني/ شباط ٢٠٠٤

(١٢) مقابلة مع "ICG"، القاهرة، كانون الثاني ٢٠٠٤.

(٣١) ليس ثمة آلية واضحة تحكم عملية الخلافة، والتي تقرر داخل الأسرة، وتنص المادة ٥ من القانون السعودي الأساسي أن "حق الخلافة ينحصر في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز ابن عبد الرحمن آل سعود (ابن سعود)، وأبناء أبنائه، والأكثر أهلية من بينهم يدعى لتولي الحكم، عن طريق مبايعته بما يتفق مع كتاب الله وسنة نبيه".

(٤١) الملك هو رئيس الوزراء أيضاً، في حين أن أخاه غير الشقيق ولي العهد الأمير عبد الله هو النائب الأول لرئيس الوزراء. أما الأمير سلطان الأخ الشقيق للملك فهو وزير الدفاع والنائب الثاني لرئيس الوزراء. والشقيق الآخر، الأمير نايف، فهو وزير الداخلية.

(٥١) مقابلة مع ICG، الرياض ٣ كانون الأول ٢٠٠٣.

(٦١) لدراسة موسعة حول الصحوة انظر غوين أوكروليك،
and Reform in Saudi Arabia Current History
Networks of Dissent: Islamism، كانون الثاني ٢٠٠٢.

(٧١) كما كتبت "ICG" في وراقة موجزة سابقة، ينظر إلى الحركة الوهابية (المسيطرة في السعودية) على أنها "محافظة جداً في النقاط المذهبية ومتشددة بالنسبة للقضايا الأخلاقية، لكنها لا تتدخل في المجال السياسي ناهيك عن أن تشكك في الترتيبات الأساسية للدولة. وقد بدأت هذه القاعدة تتفكك بعد الانقسامات داخل الدوائر الدينية في السعودية غداة حرب الخليج ١٩٩٠–١٩٩١ وخاصة إقامة قواعد عسكرية أمريكية في البلاد. وقد عرّض التطور الأخير الحكام السعوديين لانتقاد العلماء الوهابيين، "ICG" ورقة موجزة ل ICG عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الحركة الإسلامية في شمال أفريقيا: الإرث التاريخي، ٢٠ نيسان ٢٠٠٤، ص١٣.

(٨١) رفض الحوالي دعوة للمشاركة في أول حوار وطني، وذكر أن السبب هو كي لا يجلس مع الشيعة والصوفية.

(٩١) انظر "Senators Jump on Anti-Saudi Bandwagon" ميدل إيست اكونوميك سيرفي ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠١. وقد ذهب محلل من مؤسسة راند هو لوران مورافيتش لما هو ابعد من ذلك. وفي كلمة له في تموز ٢٠٠٢ أمام الهيئة الاستشارية للبنتاغون، التي كان يرأسها ريتشارد بيرل، وهو من نقاد السعودية المخضرمين، وصف مورافيتش المملكة بأنها "جوهر الشر"، وعدو للولايات المتحدة. وقال "ينشط السعوديون على مختلف أصعدة سلسلة الإرهاب من المخططين والممولين من الكوادر القيادية إلى جنود المشاة، ومن الأيديولوجيين إلى الهتافيين". وأوصى مورافيتش واشنطن بأن توجه إنذاراً نهائياً إلى المملكة بوقف دعم الإرهاب و مواجهة وضع اليد على حقول نفطها وأرصدتها المالية. صحيفة الواشنطن بوست ٦ آب ٢٠٠٢.

(٢٠) خطاب للسيناتور كيري، ٢٧ أيار ٢٠٠٤، في سياتل. أما المرشح السابق لانتخابات الرئاسة جون ادوارد فصرح قائلاً: "نحن بحاجة إلى علاقة جديدة مع السعودية علاقة لا تتجاهل نمط عدم تسامح النظام حين يصل الأمر إلى الإرهابيين"، معهد بروكنغز ١٨ كانون الأول ٢٠٠٢، ويمثل فيلم فهرنهايت ٩/١١ للمخرج مايكل مور صورة حية لعمق عداء الولايات المتحدة للعائلة المالكة السعودية.

(١٢) في مقابلة يوم ٢٩ تشرين الثاني مع صحيفة السياسة الكويتية وجه وزير الداخلية اللوم إلى "الصهاينة" وأنهم هم من دبر الهجمات. ومؤخراً زعم ولي العهد السعودي أن الصهاينة كانوا خلف هجوم ١ أيار ٢٠٠٤ الذي قتل فيه ٦ أجانب في ميناء ينبع النفطي. انظر نيوزويك ٦ أيار ٢٠٠٤.

(٢٢) مجلس الشؤون الخارجية، "Force on Terrorist Financing" Independent Task، ١٥ حزيران ٢٠٠٤.

(٢٣) خطاب الرئيس بوش في "الوقف الوطني للديمقراطية"، ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣، انظر أيضاً ورقة موجزة ل ICG مبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مهددة منذ الولادة، ٧ حزيران ٢٠٠٤.

(٢٤) الواشنطن بوست ٣٠ حزيران ٢٠٠٤

(٢٥) الإسلاميون التقدميون الذين كانوا في طليعة حركة الإصلاح، هم أقلية في الحقل الديني. ويعتبرون أنفسهم إصلاحيون وطنيون مستنيرون يريدون إقامة دولة إسلامية حديثة مع مؤسسات يمكن مساءلتها والتسامح مع الشيعة ومدارس الفكر الإسلامي الأخرى. ويميزون أيضاً بين المتطلبات الدينية الإسلامية (مثل ملابس النساء المتواضعة) ومتطلبات صادرة عن الفئة الاجتماعية الأكثر محافظة في منطقة نجد (أي منع النساء من السواقة).

(٢٦) مقابلة ICG مع عبد العزيز القاسم، القاهرة، ١٨ شباط ٢٠٠٤.
(٢٧) أنظر إلى ما يلي في هذه التقرير فيما يتعلق باستدعاءات الإصلاح.
(٢٨) ليس هناك من رقم مؤكد لعدد الشيعة في السعودية، ويدعي قادة هذه الجالية أنهم يعدون ١.٢ مليون نسمة تقريباً من أصل مجموع السكان الأصليين البالغ ١٧ مليون نسمة. ويعيش معظمهم في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط وفي نجران في الجنوب، وثمة جالية شيعية قديمة في المدينة. ويشجب الشيعة رسمياً التمييز الديني والسياسي والاقتصادي المعتمد رسمياً، وخاصة القيود الصارمة المفروضة على ممارسة شعائرهم الدينية وبناء مساجدهم. ويعتبر الوهابيون المعتقدات والممارسات الشيعية مثل جلد الذات وزيارة العتبات المقدسة بأنها هرطقة. ويشتكي الشيعة من أنهم مستبعدين عن المناصب المهمة من الإدارة بما في الأمن والبعثات الديبلوماسية.
(٢٩) انظر أراب نيوز، ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٣.
(٣٠) يمكن مطالعة النص العربي كاملاً على موقع: www.arabrenewal.com.
(٣١) مقابلة ICG مع عضو مجلس الشورى إحسان أبو حوليقة، ٣ كانون الأول ٢٠٠٣.
(٣٢) كوردسمان، المرجع السابق، ص٧.
(٣٣) انظر تقرير البنك السعودي الأمريكي، "الاقتصاد السعودي عام ٢٠٠٢"، ص٢١.
(٣٤) ما لم يذكر خلاف ذلك فجميع المبالغ المنوه عنها بالدولار هي للدولار الأمريكي.
(٣٥) انظر تقرير البنك السعودي الأمريكي "الاقتصاد السعودي: ٢٠٠٣ الأداء، و٢٠٠٤ التوقعات"، ص٢.
(٣٦) البنك السعودي الأمريكي "أوجه البطالة في السعودية" تشرين الأول ٢٠٠٢ ص١. استطلاع أجراه نواف العبيد عام ٢٠٠٣، والذي أشار إلى أن ٧٩.٦٪ من السعوديين يعتبرون أن البطالة هي أكبر همومهم. وبخلاف ذلك لم يقلقهم أي قضية أخرى بنسبة تزيد عن ١٠٪ (مثل الفساد، والإصلاح السياسي، والتعليم، والتطرف الإسلامي). أشير إلى الإرهاب بوصفه أحد مصادر القلق الأساسي من قبل ٠.٧٪ ممن أجابوا على الاستطلاع. من الواضح أن السعوديين مثلهم مثل معظم شعوب العالم، يريدون أولاً وقبل كل شيء عملاً محترماً، ومستوى معيشة ثابت إن لم يكن متصاعداً، واحتمالات توظيف قوية لأطفالهم. ذا ديلي ستار، ٢٤ حزيران ٢٠٠٤.
(٣٧) تقوم صحيفة الرياض اليومية مثلاً بنشر مقالات يومية عن الفقر، وعن الأشخاص الذين يواجهون مشاكل مع نظام الرعاية الصحية العام.
(٣٨) مقابلة مع ICG، الرياض، ٩ كانون الأول ٢٠٠٣.
(٣٩) البنك السعودي الأمريكي، "الاقتصاد السعودي عام ٢٠٠٢"، المصدر السابق، ص٢١.
(٤٠) مقابلة ICG مع رجل الدين والقاضي السابق عبد المحسن العبيكان، الرياض ٨ كانون الأول ٢٠٠٣.
(٤١) مقابلة ICG، الرياض، ٩ كانون الأول ٢٠٠٣.
(٤٢) مقابلة ICG، الرياض، ١٧ كانون الأول ٢٠٠٣.
(٤٣) لمراجعة الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، انظر تقرير البنك السعودي الأمريكي، "الاقتصاد السعودي: ٢٠٠٣ الأداء، ٢٠٠٤ التوقعات"، المصدر السابق، ص١٨.
(٤٤) في تعديل وزاري في آذار ٢٠٠٤، نظر إليه كإشارة على نية الحكومة معالجة قضيتي البطالة والفقر فصل ولي العهد الأمير عبد الله حقيبتي وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية، وعين مستشاره غازي القصيبي وزيراً للعمل، وهو شخص ذو توجهات تحديثية: من المتوقع أن يركز على برنامج تدريب السعوديين ليحلوا محل العمال الأجانب.
(٤٥) انظر ورقة موجزة ICG الشرق الأوسط، معاني الإصلاح الفلسطيني، ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٢.
(46|) انظر مذكرة النصيحة التي وقعها ١٠٧ من رجال الدين عام ١٩٩٢ متوفرة على موقع: www.yaislah.org
(٤٧) خالد الدخيل، "٢٠٠٣: عام الإصلاح في السعودية"، نشرة الإصلاح العربية المجلد ٢، الطبعة الثالثة، آذار ٢٠٠٤.
(٤٨) "آل سعود هم اللحمة التي تشد البلد مع بعضه" و"صمام الأمان" التي من دونها قد يتعرض مستقبل البلد للخطر. مقابلات ICG مع إصلاحيين سعوديين، الرياض وجدة، كانون الأول ٢٠٠٣. المحامي الإصلاحي وعالم الدين عبد العزيز القاسم أخبر " :ICGأعتقد أن العائلة المالكة ما زالت تمتلك شرعية هائلة. تباين المملكة لا يتوحد إلا تحت حكم آل سعود. للحجاز صفاتها وثقافتها وتاريخها الخاص، وبالمثل نجد والجنوب. ولم تستبدل العائلة المالكة بأي مؤسسة حديثة يمكن القول أنها تجسد الدولة. أعتقد أن غالبية الإصلاحيين لن يجرءوا على مجرد تصور استثناء آل سعود، لأن في ذلك خطر (على البلد). مقابلة ICG، الرياض ٩ كانون الأول ٢٠٠٣.
(٤٩) مقابلات ICG مع أعضاء في مجلس الشورى، ورجال الدين، ومحامين، وصحفيين في السعودية، كانون الأول ٢٠٠٣. لمناقشة حول قضية شمال أفريقيا وكيف استجابت الأنظمة هناك لدعوات كبح الفساد، انظر ورقة موجزة عن ICG، "الإسلام في شمال أفريقيا ١" المصدر السابق، ص١٣.
(٥٠) مقابلة ICG مع عضو مجلس الشورى، الرياض ٧ كانون الأول ٢٠٠٣ (ثمة تساؤل مهم حول ما إذا كانت الموازنة قد نشرت بشكل مفصل أو دقيق قط).
(٥١) مقابلة ICG، القاهرة، تشرين الثاني ٢٠٠٣.
(٥٢) مقابلة ICG، القاهرة، كانون الثاني ٢٠٠٤، وقد أشار أحد أعضاء مجلس الشورى إلى أسبقيات مماثلة في التاريخ السعودي: "خلال عقد الثلاثينات كان تمويل الحكومة شفافاً"، والملك حريص، وحتى متزمت فيما ينفقه على العائلة المالكة. نحن بحاجة للعودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل ٧٠ سنة مع شفافية كاملة بالنسبة للأموال العامة. ويتعين رسم خط بين ما هو عام وما خاص مقابلة ICG، الرياض، كانون الأول ٢٠٠٣.
(٥٣) مقابلة ICG مع الشيخ عبد المحسن العبيكان، الرياض، ٨ كانون الأول ٢٠٠٣.
(٥٤) لبحث مستفيض حول العريضة، انظر ريتشارد ديكمجيان، ""Arabia" The Liberal Impulse in Saudi ميدل إيست جورنال، الجزء ٥٧، رقم ٣، صيف ٢٠٠٣.
(٥٥) أنشئت لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة في أيار عام ١٩٩٣، من قبل نفر من الأكاديميين الإسلاميين والوعاظ للدعوة، إلى "الحقوق المشروعة"، أي مجمل حقوق الإنسان التي يؤكدون على أنها معترف بها في الإسلام، بما في ذلك المشاركة السياسية. وقد أقدمت السلطات على حلها في غضون أسبوعين، وعزلت ستة من مؤسسيها واعتقلت الناطق بلسانها. وفي عام ١٩٩٤، انتقل اثنان من مؤسسيها هما سعد الفقيه ومحمد المسعري إلى بريطانيا، حيث شرعا في حملة تدعو إلى طرد العائلة السعودية المالكة. وقد انقسم الاثنان عن بعضهما في عام ١٩٩٦. حالياً، حركة الفقيه —حركة الإصلاح الإسلامي في العربية السعودية هي الأكثر نشاطاً بين الاثنين.
(٥٦) حديث ICG مع عبد الله الحامد، الرياض، ٨ ديسمبر ٢٠٠٣.
(٥٧) انظر إليزابث روبن، ""The Jihadi Who Kept Asking Why، مجلة نيويورك تايمز، آذار، ٢٠٠٤.
(٥٨) الصحفي السعودي والخبير في الحركات الإسلامية جمال خاشقجي يضيف القاسم وغيره من جماعته بـ"الإسلاميين الجدد"، "إنهم يستخدمون القرآن والسنة وحتى الفقه السلفي لدعم برنامجهم للتحديث، والذي يشمل دعم المجتمع المدني، وإدخال منهج ديني أكثر سماحة، ووضع قانون للشريعة، وإجراء انتخابات لنظام حكم برلماني". انظر "المصلحون الإسلاميون الجدد في العربية السعودية"، ديلي ستار، ٢٩ آذار ٢٠٠٤.
(٥٩) في كانون أول ٢٠٠٣، وقبل أقل من ثلاثة أشهر على اعتقاله، اشترك في الحوار الوطني الذي رعته الحكومة، وهو الذي بحث خلاله التطرف الإسلامي وأسبابه. الموقعون على مذكرة "التصور" يشملون ليبراليين بارزين آخرين مثل المؤلف والمعلق تركي الحمد، وهو أستاذ العلوم السياسية وتلقى تعليمه في أمريكا. وقد ظل منذ زمن طويل هدفاً لحملات كراهية ضده شنها المحافظون المتزمتون؛ وعبد العزيز الدخيل، وهو رجل أعمال ومساعد وزير مالية سابقاً؛ وعالم الاجتماع خالد الدخيل؛ والصحافي داوود الشريان؛ وكاتب العمود قينان الغامدي.
(٦٠) دوتشه برس أجنتور، ٣٠ آذار ٢٠٠٤.
(٦١) انظر: www.arabrenewal.com
(٦٢) أبلغ الحامد الـICG بأنه يجب أن يتم انتخاب أعضاء مجلس الشورى من قبل الرجال والنساء. حديث ICG، الرياض، ٨ كانون أول ٢٠٠٣.
(٦٣) انظر: www.arabrenewal.com
(٦٤) نفس المصدر.
(٦٥) إن أهل الحجاز، وهو الإقليم المحاذي للبحر الأحمر، لا يتبعون المذهب الحنبلي الذي تقوم الوهابية على أساسه، وبعضهم يعربون عن استيائهم لما يعتبرونه هيمنة الوهابية التي خرجت من أواسط إقليم نجد. الحجاز، الذي يضم مكة والمدينة، هو موطن ولادة الإسلام؛ ويعتبر أهل الحجاز أنفسهم أكثر عالمية وانفتاحاً على العالم الخارجي من أهل نجد، نظراً لتفاعلهم مع الحجاج الذين يأتون إلى بلدهم عبر القرون. مدينة جدة، وهي الميناء الرئيسي للحجاز تعتبر أكثر مدن المملكة ليبرالية وانفتاحاً.
(٦٦) التكفير هو الحكم على شخص بالكفر. والفكر التكفيري هو الفكر الذي يسارع إلى إدانة كل ما يعتبره انحرافاً عن التعاليم الدينية، كدليل على الكفر. ويقول منتقدو المذهب الوهابي بأن نظرة معتنقي هذا المذهب المتزمتة المتشددة والتي تفسر الإسلام حرفياً يجعلهم معرضين لمثل هذا الاتهام.
(٦٧) نداء إلى القيادة والشعب: الإصلاح الدستوري أولاً. يمكن الاطلاع عليه على: www.arabrenewal.com.

# بعد من وماذا.. تبقى لماذا؟

لاتزال المملكة تبحث عن: مَنْ وماذا، وتتجاهل: لماذا؟

لماذا؟ كلمة تنطوي على نقد للذات، في حين ان الأمراء حريم مقدّس لا يجوز الإقتراب منه. ومع أن (المقدس) لم يعد مقدساً، وصار محط النقد والتشريح والسب والشتم وحتى الضرب بمختلف الوسائل، إلا أن الأمراء غارقون في (تألّههم) وفي أفكارهم وفي نظرتهم لذواتهم ولغيرهم.

التركيز على: مَنْ وماذا؟ تعطي الفرصة لإتهام الآخر والتشكيك فيه، والسمو بالذات الى حدود العصمة، وتأجيج الأفكار والتحليلات الطوباوية، فضلاً عن أن التوقف عندها لا يحمل الباحث في التساؤلين تبعات سياسية، سواء كان من الأفراد العاديين أو المسؤولين.

منذ زمن طويل، والحديث في المملكة، في صحافتها وإعلامها وقنواتها الفضائية تشير الى من وماذا؟ وبمجرد الإقتراب من تساؤل: لماذا؟ ينفضّ الجمع، أو تلوى أعناق الأفكار والتحليلات باتجاه العودة الى أول السطر: منْ وماذا؟ وبعد أن مضى زمن طويل في الحديث والنقاش حول من وماذا؟ وصلت القافلة عند أسوار: لماذا؟ فخرج الإعلاميون المحترفون فقسّموا: لماذا؟ الى أقسام ومراحل تؤجّل الإجابة على الأسئلة القائمة والحادّة والتي تختزن مشاكل المملكة شعباً وحكومة.

لماذا يهاجمنا العالم ويتهمنا بالإرهاب؟

الجواب: لأن هناك مؤامرة! أو لأن هناك حاسدون حاقدون على ما تتمتع به البلاد وأهلها من خيرات وأمن واستقرار!

لماذا يجب أن تكون أسعار البترول متدنية وتسعى الحكومة بفائض انتاج غير عادي لجعل تلك الأسعار أقل من سعر قارورة الماء؟ في وقت تعيش فيه المملكة أزمة اقتصادية طاحنة منذ نحو عقدين، كان أحد أسبابها انخفاض اسعار النفط؟

الجواب: حفاظاً على الإقتصاد العالمي! وليس على اقتصاد الغرب الذي يتلقى (رشوة) مستمرة مقابل بقاء العائلة المالكة في السلطة!

لماذا يوجد عنف وتفجير ودماء وعدم استقرار؟

لأن هناك أيدٍ خبيثة خارجية، بعضها اخوان مسلمون وبعضها أفغان، إضافة الى وجود فئة (مجرد فئة، أو حفنة) ضالة (ضحك) الخوارج عليها.. وإلا فلا توجد مبررات للعنف، وكل الأمور طيبة والحمد لله. لا يوجد دعاة إرهاب، ولا فكر إرهاب، ولا أجواء إرهاب، ولا مشاكل تفرّخ إرهاب!

لماذا لا توجد مقاعد للدراسة؛ ولماذا تنهب الميزانية؛ ولماذا أسعار الأراضي في بلد المليوني والربع المليون كيلومتر مربع تقارب أسعار لندن وعواصم الغرب؛ ولماذا تنتشر الجريمة المنظمة؛ ويختل ميزان العدالة؛ وتضيع الحقوق الأولية للمواطن؛ لماذا لا توجد إنتخابات؛ ولماذا تنتهك حقوق المرأة والأقليات بصورة فاضحة؛ ولماذا دخل الفرد في البحرين التي تعيش على المعونات السعودية والإماراتية والكويتية أعلى منه في السعودية نفسها؛ ولماذا المملكة متخلفة عن باقي دول الخليج في السياسة والتنمية الإقتصادية وفي هامش الحريات؛ ولماذا يتلاعب بمصير الوطن حفنة من المستبدين الأمراء، وحفنة من الطغاة الدينيين الذين سخّروا الدين لخدمة السلطان وخدمة الفئوية؛ ولماذا وجدت في المملكة أمراض تخلصت منها البشرية منذ زمن وعادت في المملكة دون سواها؛ ولماذا لم نرَ أية آثار لفائض الميزانية؛ ولماذا يوجد ستة ملايين عامل أجنبي وتوجد بطالة بنسبة لا تقل عن الثلاثين بالمئة؛ ولماذا يتردّى الوضع الصحي والتعليمي والخدمي؛ ولماذا لم نرَ مشاريع حكومية ذات قيمة منذ عشرين عاماً؛ ولماذا البنية التحتية مهلهلة الى حدّ تهديد جدّة كمدينة بفائض من المياه؛ ولماذا توجد مناطق لا تتمتع بشارع ولا بكهرباء ولا بشبكة مياه أو صرف صحي؛ ولماذا أصبح المواطن السعودي متهماً خارج حدود دولته ويخشاه كل الناس الأقربون والأبعدون؟ ولماذا صراع الأجنحة بين الأمراء؛ ولماذا تأميم الإعلام؛ ولماذا يوجد ٣٠٪ من المواطنين يعيشون تحت حدّ الفقر؛ ولماذا يعتقل الإصلاحيون ولا يحاكموا بعد عشرة أشهر من الإعتقال؛ ولماذا يحتكر الدين والثقافة والسياسة والإعلام والعسكر والأمن والإقتصاد بيد منطقة واحدة ويتم تهميش المناطق الأخرى؛ ولماذا تستحوذ وزارة الداخلية والدفاع على ميزانيات ضخمة في حين أن أكثر من ٧٠٪ من المدارس بيوتاً مستأجرة؛ ولماذا يكون أسهل أمر لدى الداخلية أن تعاقب بالفصل من الوظيفة وسحب جواز السفر؛ ولماذا أصبح الفساد خارج إطار السيطرة ووصلت مديونية الدولة الى ٧٠٠ مليار ريال؛ ولماذا يسيّر بلدٌ بدون قانون أو نظام، ويعيش على الأوامر الفوقية من الوزير؛ ولماذا فشل مجلس الشورى، وفشل مجلس الإقتصاد الأعلى، وفشل مشروع مكافحة الفقر، وفشل مشروع جلب الإستثمارات، وغيرها؛ ولماذا تحكم البلاد بلجنة مركزية من العجزة والمخرفين؛ ولماذا تهرب الرساميل من السعودية الى كل العالم بما فيها دول الخليج؛ ولماذا .. ولماذا.. ولماذا؟

أسئلة كثيرة، يجب أن نفتش فيها عن ذواتنا وعن أخطائنا وعن جهلنا وعن غفلتنا، قبل أن نفتش فيها عمّا يدين الآخر ـ خارج الحدود.

ما جرى ويجري من صنع أيدينا، وعلينا أن نواجه مثل هذه الأسئلة بشجاعة ونجيب عليها ونعمل على حلّ المشكلات.

أما دفن الرؤوس كالنعام، فإنه لا يحلّ مشكلاً ولا يمنع مصيبة من الوقوع.

لقد أسمعت لو ناديت حيّاً ولكن لا حياة لمن تنادي

الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

# الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات










## عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

## الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

## نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافذة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً إلى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

## (الدين والملك توأمان)

## التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

## القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

## معالم وآثار يهدمها الوهابيون

## المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

